وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرســـة الوطنيـــة للعلـــوم السياسيـــة

صعود اليمين المتطرف في أوروبا وأثره على الجالية المغاربية دراسة حالة: فرنسا، ألمانيا

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبة:

هبة بن لخضر

إشراف الأستاذ:

البروفسور علي لراري

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	مؤسسة الانتماء
دعادل جارش	أستاذ	عضو مناقشا	المدرســة الوطنيــة العليــا للعلــوم السياسيــة
البروفسور علي لراري	أستاذ	مشرفا	المدرســة الوطنيــة العليــا للعلــوم السياسيــة
د حميد رامي	أستاذ	رئيس اللجنة	المدرســة الوطنيــة العليــا للعلــوم السياسيــة

السنة الجامعية: 2025/2024

شكر و تقدير

رسالة شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد،

يسرّني أن أُعبّر في هذه السطور عن خالص امتناني وعظيم شكري لكل من كان له أثر في إنجاز هذه المذكرة، التي تمثل ثمرة سنوات من الجهد والتعب، والتي ما كانت لتكتمل لولا فضل الله أولاً، ثم دعم من ساندني في مسيرتي.

أتوجّه بالشكر الجزيل والامتنان العميق إلى والديّ العزيزين، سندي الأول، الذين لم يبخلوا عليّ بدعمهما ، وكانا دومًا مصدر قوتي وإيماني بنفسي. دعاؤكما ووقوفكما بجانبي كانا النور الذي أنار طريقي.

كما لا يفوتني أن أتقدّم بخالص الشكر والتقدير إلى أساتذتي الكرام، الذين نهلت من علمهم وتوجيهاتهم، وكانوا لي نعم المعين في كل مراحل تعليمي، وعلى رأسهم البروفسور علي لراري ، الذي لم يبخل عليّ بالملاحظة والنصح والتشجيع، فله مني كل الاحترام والتقدير.

ولا أنسى أن أُعبر عن امتناني لكل من ساعدني وساندني بكلمة أو دعوة أو دعم، فلهم جميعًا مني أصدق عبارات الشكر والتقدير.

أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يكون لبنة في مسيرتي العلمية والمهنية.

والله ولي التوفيق

إهـداء

إهداء

إلى من غرسا في قلبي معنى الصبر والإرادة،
إلى من كانا سندي في كل خطوة، وسببًا في كل نجاح...
إلى **أمي وأبي،**
أهدي إليكما ثمرة جهدي وتعب سنواتي.

إلى أساتذتي الكرام، من منحوني العلم، وشجعوني على التفكير والنقد والبناء،
إلى من فتحوا لي أبواب المعرفة،
لكم كل التقدير ، وهذا العمل عربون وفاء وامتنان.

إلى كل من رافقني في رحلتي، من أصدقاء وزملاء،
لكم جزء من هذا النجاح، فكنتم العون والدافع.

إلى كل من آمن بي يومًا...
أهديكم هذه المذكرة، التي تمثل نهاية مشوار وبداية حلم.

الملخص

يشهد المشهد السياسي الأوروبي منذ سنوات صعودًا متسارعًا لليمين المتطرف، وهو تيار سياسي يتبنى خطابًا قوميًا متشددًا يرتكز على الهوية الثقافية والانغلاق تجاه الآخر، خصوصًا المهاجرين. وقد ساهمت عدة عوامل في هذا الصعود، منها الأزمات الاقتصادية المتكررة، وتزايد البطالة، والخوف من فقدان الهوية الوطنية، إضافة إلى أحداث عنف وإرهاب غذت الشعور العام بعدم الأمان. في هذا السياق، أصبحت الجالية المغاربية، كبرى الجاليات المسلمة في أوروبا، هدفًا مباشرًا لهذا الخطاب المتطرف، حيث تُقدَّم في الإعلام والسياسة بوصفها "الآخر" المهدد للقيم الأوروبية. ونتيجة لذلك، باتت هذه الجالية تعاني من موجات متكررة من التمييز والإقصاء، سواء في سوق الشغل أو السكن أو التعليم، إلى جانب تعرضها لمراقبة أمنية مشددة وصور نمطية سلبية. يتجلى هذا الأثر أيضًا في انعدام الثقة بين شباب دول المغرب العربي ومؤسسات الدولة، ما يعزز الشعور بالتهميش والانفصال الثقافي. كما يُلحظ ارتفاع في حدة الخطابات الهوياتية المضادة داخل أوساط الجالية كرد فعل على السياسات العنصرية، ما قد يخلق توترًا اجتماعيًا دائمًا ويعرقل جهود الاندماج. وتبين المذكرة أن هذا المناخ العام يؤثر بشكل خاص على الأجيال الثانية والثالثة من دول

المغرب العربي ، الذين رغم ولادتهم في أوروبا، يُعاملون كمهاجرين دائمين. ويرى العديد من المحللين أن السياسات الحالية المتأثرة بضغط الأحزاب اليمينية، مثل قوانين الهجرة المشددة وحظر الرموز الدينية، تزيد من تغذية هذا الشعور بالرفض والتمييز. من جهة أخرى، تحذر المذكرة من الانعكاسات الخطيرة لهذا التوجه المتطرف على تماسك المجتمعات الأوروبية، وتدعو إلى ضرورة مراجعة السياسات العمومية بما يضمن العدالة والمساواة. كما تشدد على أهمية إدماج الجالية المغاربية سياسيًا وثقافيًا، وفتح المجال أمامها للتعبير والمشاركة، بدلًا من تهميشها. وتختم المذكرة بالتأكيد على أن مكافحة التطرف – سواء يمينيًا أو دينيًا – لا يكون بالإقصاء، بل عبر الحوار، والتعليم، وسياسات الاندماج العادلة التي تراعي الخصوصيات الثقافية وتحترم حقوق الإنسان

Abstract

The European political scene has witnessed a rapid rise of the far-right in recent years—a political movement that adopts a strict nationalist discourse rooted in cultural identity and a rejection of the “other,” particularly immigrants. Several factors have contributed to this rise, including recurring economic crises, rising unemployment, fears of losing national identity, and violent or terrorist events that have fueled a general sense of insecurity. In this context, the Maghrebi community—one of the largest Muslim communities in Europe—has become a direct target of this extremist discourse. In the media and politics, they are often portrayed as the “other” threatening European values. As a result, this community suffers from repeated waves of discrimination and exclusion, whether in the job market, housing, or education, in addition to being subjected to heightened security surveillance and negative stereotypes.

This impact is also evident in the growing mistrust between Maghrebi youth and state institutions, which reinforces feelings of marginalization and cultural disconnection. There is also a noticeable increase in identity-based counter-discourses within the community as a reaction to racist policies, which can lead to persistent social tensions and hinder integration efforts. The memorandum highlights that this general climate particularly affects second and third-generation Maghrebis, who, despite being born in Europe, are still treated as perpetual

immigrants. Many analysts argue that current policies, influenced by far-right party pressure—such as strict immigration laws and bans on religious symbols—further deepen the sense of rejection and discrimination.

On the other hand, the memorandum warns of the serious consequences of this extremist shift on the cohesion of European societies and calls for a necessary review of public policies to ensure justice and equality. It also stresses the importance of integrating the Maghrebi community politically and culturally, and of creating space for their expression and participation instead of marginalizing them. The memorandum concludes by affirming that combating extremism—whether far-right or religious—cannot be achieved through exclusion, but through dialogue, education, and fair integration policies that respect cultural specificities and uphold human rights.

فهرس المحتويات

الشكر والتقدير.....أ
الإهداء.....ب
مقدمة.....1
الفصل الأول : مفهوم اليمين المتطرف..... 11
المبحث الأول : الثورة الفرنسية و نشأة ثنائية اليمين و اليسار.....12
المطلب الأول : الكرنولوجيا التاريخية للثورة الفرنسية..... 12
المطلب الثاني: ظروف الثورة الفرنسية..... 15
المطلب الثالث :أسباب الثورة الفرنسية..... 21
المطلب الرابع :مجلس المؤسسين..... 26
المطلب الخامس : الثورة والتحول: نشأة الحداثة السياسية والاقتصادية في أوروبا.....27
المبحث الثاني : نشأة اليمين المتطرف..... ... 32
المطلب الأول: تعريف اليمين المتطرف..... 32
المطلب الثاني: تاريخ اليمين المتطرف..... 34
المطلب الثالث :عوامل نشأة اليمين المتطرف في أوروبا..... 44
المطلب الرابع :التحولات الفكرية لليمين المتطرف..... 49
المبحث الثالث: الأحزاب اليمينية المتطرفة المعاصرة في فرنسا وألمانيا.....52
المطلب الأول: الإطار النظري والتاريخي للأحزاب اليمينية المتطرفة.....54
المطلب الثاني : أثر هذه الأحزاب على المجتمعات والسياسات العامة..... 60
المطلب الثالث : آليات المواجهة والتحديات المستقبلية.....70
المطلب الرابع : أثر صعود اليمين المتطرف.....80

الفصل الثاني : الأعمال العدائية ضد الجالية المغاربية في أوروبا 88
المبحث الأول : تاريخ الجالية المغاربية في أوروبا 89
المطلب الأول :المرحلة المبكرة (أوائل القرن العشرين –1960).....89
المطلب الثاني : مرحلة جمع شمل الأسر والاستقرار الدائم (منتصف 1970 –1990).....94
المطلب الثالث : مرحلة الهجرة الحديثة والمتنوعة (1990الحاضر).....96
المطلب الرابع : التوزيع الجغرافي والتركيبة السكانية الحالية.....98
المبحث الثاني : تصاعد خطاب الكراهية من الإبتذال إلى العنف.....99
المطلب الأول: التمييز الممنهج في سوق العمل والإسكان.....101

المطلب الثاني: تصاعد خطاب الكراهية..... 102
المطلب الثالث : القضايا المؤسسية و عنف الشرطة..... 104

الفصل الثالث: تصاعد وتيرة الإسلاموفوبيا بعد السابع من أكتوبر.....110
المبحث الأول: الأعمال العدائية ضد المتظاهرين بعد 7 أكتوبر.....111
المطلب الأول: فرنسا -بين الحظر الأولي والقيود المستمرة.....114
المطلب الثاني: ألمانيا الحظر الصارم والرقابة المشددة.....119
المطلب الثالث : دراسة أوجه التشابه و الاختلاف للجالية المغاربية في ألمانيا وفرنسا 120
المطلب الرابع: تحليل خطابجون لوك ملونشون بعد 7 أكتوبر.....121
المبحث الثاني : تأثير صعود اليمين المتطرف على العلاقات الجزائرية الأوروبية.....131
المطلب الأول: التأثيرات على العلاقات السياسية والدبلوماسية.....131
المطلب الثاني: التأثيرات على العلاقات الاقتصادية.....133
المطلب الثالث: التأثيرات على إدارة الهجرة.....134
المطلب الرابع : التأثيرات على التعاون الأمني..... 135
خاتمة:.....138
قائمة المراجع:..... ..141

مقدمة

المقدمة

لم يعد بروز اليمين المتطرف على الساحة السياسية الأوروبية إحدى أكثر الظواهر السياسية أهمية خلال العقدين الأخيرين من القرن المنصرم في أوروبا. وهذه الظاهرة ليست على مستوى واحد في أوروبا كلها، ذلك إنها متغيرة من دولة إلى أخرى، ومن وقت لآخر. فإذا كانت بعض الدول مثل فرنسا وايطاليا وبلجيكا وهولندا والنمسا تواجه وضعا يؤثر بعمق على نظمها السياسية، فإن دول أخرى على العكس مثل بريطانيا واليونان والسويد ما تزال حتى الآن متجنبة هذا المد المتطرف.

فضلا عن ذلك فإن أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا وعلى الرغم من إنها تشترك بعدد من الأهداف أو الشعارات المشتركة، مثل معارضة الهجرة، ومعاداة الأجانب، وانتقاد الطبقة السياسية الحاكمة، فإنها تبدي في الوقت نفسه اختلافات غير قليلة تعوق أحيانا تقاربا على المستوى الأوروبي.

ويشهد موقع اليمين المتطرف على الخريطة السياسية في العالم الغربي تذبذبات ملحوظة من وقت لآخر، بحيث يتراوح المشهد السياسي للغرب ما بين كونه بوتقة صهر تقوم على الديمقراطية والحرية، مقابل بيئة طاردة ترفض الآخر المختلف، وتنتهج العنف ضده في بعض الأحيان.

تجدر الإشارة بداية إلى عدم وجود إتفاق واضح حول تعريف جامع لليمين الراديكالي أو المتطرف، وإن كان هناك شبه إتفاق حول الخصائص والسمات المشتركة لهذه الظاهرة؛ إذ يشكل العداء للأجانب، ورفض الأقليات وفكرة التعددية الثقافية والدفاع عن هوية إثنو–وطنية وعن التقاليد القومية التاريخية والدعوة إلى الحد من الهجرة، القاعدة المشتركة لأي برنامج سياسي لحزب يميني متطرف. كما تشترك هذه الأحزاب في موقف موحد تجاه الحد من الهجرة، بحيث تصور المهاجرين في صور عدة، منها تهديد الهوية الإثنو–وطنية والتسبب في البطالة والجريمة، وغيرها من مظاهر غياب الأمن الاجتماعي وإستغلال ما توفره دولة الرفاه.

المقدمة

ويبدو أن العالم الغربي يشهد في الفترة الأخيرة، لاسيما خلال العام 2014، حالة من الصعود المتنامي لوزن قوى اليمين المتطرف، ويتخذ منحنى الصعود في هذا السياق مظاهر عدة، وهو ما يمكن تفسيره في ظل مجموعة مختلفة من العوامل، كما يمكن أن تكون له تداعيات مختلفة على مستويات متباينة، وهي النقاط الأساسية التي يمكن التوقف أمامها في هذه الورقة.

الواقع أن هذه الأحزاب فى الوقت الحاضر لم تعد ظاهرة هامشية في المشهد السياسي الأوروبي، بل إنها أصبحت ذات ثقل شعبي معتبر، وطرفا ثابتا في المعادلات الانتخابية، وفاعلا سياسيا يتزايد تأثيره في صياغة الرأي العام الأوروبي خاصة بعد تفشى ظاهرة الهجرة غير الشرعية وموجات الإرهاب التى تضرب المدن الأوروبية، ولا تجرؤ هذه الأحزاب عادة على المطالبة الصريحة بنظام مؤسسي غير ديمقراطي، لكن أبرز قواسمها المشتركة هو نفورها من النظام الديمقراطي وعداؤها للطبقة السياسية التقليدية، ومواقفها في هذا الميدان تميل غالبا إلى تبنى خيارات نيوليبرالية تعارض أي دور للدولة في إعادة توزيع الثروة أو توجيه دفة الاقتصاد، كما تتجلى نزعتها اليمينية عبر صراعها مع قوى اليسار

شيوعية واشتراكية، وينطلق مفهوم الوطنية هنا من منظور عرقي –عنصري أحيانا– يميل إلى إقامة فكرة المواطنة على أساس القرابة الدموية، كما يمتاز الخطاب الوطني لدى هذه الأحزاب بصياغته العدوانية ونزعته الإقصائية التي تكشف طبيعته الشوفينية واعتماده على فكرة النقاء التاريخي، وتنحو بنشاطاتها منحى شعبويا ديماغوجيا في الشكل والمحتوى

وهو ما يظهر في ميلها المفرط إلى الصدام والمواجهة مع القوى السياسية التقليدية، وسعيها لاستغلال مشاعر القلق وعدم الرضا لدى المواطن العادي، ويبدو أنها وجدت ضالتها في موضوع الهجرة متخذة من التحريض ضد المهاجرين والأقليات المحور المركزي
لإستراتيجيتها الدعائية ولها موقف مشترك "على العموم" ضد المسلمين وهاجسها يتجلى فيما يعرف بالإسلاموفوبيا حتى انهم ذهبوا بعيدا لاقتراح منع المسلمين بالذات من الهجرة الى الاتحاد الاوروبي وغلق الابواب بوجوههم نهائيا وهو ما جاءت ترجمته فى مواقف ترامب الأخيرة، لذا فإن الهاربين من الجحيم في الشرق الاوسط، وجدوا انفسهم في موقع الاتهام في

اي مآساة تحدث في البلاد التي حلوا فيها، ومع كل هجوم إرهابي، فإن اليمين الأوروبي يعمد لتحميلهم المسؤولية عن هذه الجرائم، عن طريق التعبئة الإيديولوجية، وإثارة إشكالات حول جذور العنف في الإسلام و"الإرهاب الإسلامي"، وعدم قابلية الإسلام للإندماج مع الثقافات الوطنية الأوروبية ومناعة الإسلام ضد العلمنة ومعارضة القيم الإسلامية للقيم القومية الأوروبية، إن الصعود المسجل الآن لا يمثل نجاحا لهذه الأحزاب بقدر ما يعتبر فشلا لطبقة سياسية أصابها الترهل ونال منها الفساد، وعرضا لمأساة مجتمعات أوهنتها الشيخوخة وتعرضت لأزمة قيم واتخذت من القلق الاجتماعي، والاستياء السياسي، والتردي الاقتصادي والمخاوف حول مستقبل الهوية "الإثنو– وطنية" أساسًا لإنتاج خطابها.

الإطار المنهجي و النظري للدراسة

أولا الإطار المنهجي للدراسة

1-المشكلة البحثية

كيف أثّر صعود اليمين المتطرف في أوروبا على أوضاع الجالية المغاربية ؟

الفرضية:

الوتيرة المتسارعة في صعود اليمين المتطرف تؤدي الى إرتفاع منسوب النزعة العنصرية ضد الجالية المغاربية

2-التساؤلات الفرعية

- ما هي التحولات التاريخية التي أدت الى ظهور اليمين المتطرف كحركة قومية متطرفة ؟
- كيف أثر تصاعد الأعمال العدائية ضد الجالية المغاربية في أوروبا على العلاقات بين دول الإتحاد الاوروبي و دول المغرب العربي ؟
- إلى أي مدى ساهمت أحداث 7 أكتوبر 2023 في تصاعد وتيرة العنف والتمييز ضد الجالية المغاربية في أوروبا ؟

3_ الفرضيات

- ساهمت تحولات تاريخية كبرى مثل الأزمات الإقتصادية في خلق فراغ سياسي إستثمره اليمين المتطرف لإعادة تشكيل نفسه كحركة قومية معادية للتعدد الثقافي
- أدّت الأعمال العدائية المتزايدة ضد الجالية المغاربية إلى توتر دبلوماسي بين بعض الدول الأوروبية ودول المغرب العربي،
- مثّلت أحداث 7 أكتوبر 2023 لحظة محفزة لتزايد موجات العداء ضد الجالية المغاربية في أوروبا

أهداف البحث :

تكمن أهداف البحث في دراسة موضوع يمس الأمن القومي الجزائري بدرجة أولى و ذلك تباعا للأحداث و أعمال العنف الأخيرة و المتزايدة ضد الجالية المغاربية عموما في كل من فرنسا و ألمانيا و التي تعرف تصاعد مايسمى بظاهرة الإسلاموفوبيا

منهجية البحث

- ✓ إخترنا المنهج التاريخي و ذلك خلال دراستنا أولا لتاريخ طيفي اليمين و اليسار الذي يمتد الى غاية الثورة الفرنسية سنة 1789 و الذي عرف هو الأخير أيضا تطورا في مرحلة أخرى كالتي عرفها خلال ظهور الإتحاد السوفياتي الذي أصبح فيه تيار

اليسار مثلا يمثل الطبقة العمالية و كذلك فيما بعد خلال الحرب العالمية الثانية أين أصبحت النازية و الفاشية تمثل الجذور الأولى لتيار اليمين المتطرف

- ✓ المنهج المقارن و الذي إستعملناه في دراسة اليمين المتطرف في دولتي ألمانيا و فرنسا اللذان تمثلان أهم و أكبر دولتين من خلال البعد الإقتصادي في أوروبا و ذلك من خلال دراسة و مقارنة تصاعد وتيرة العنف ضد المسلمين في كلا البلدين ضد الجالية المغاربية

المرحلة المدروسة

دراسة تطور صعود اليمين الأوروبي المتطرف زمنيا من 2020 الى 2024

3- مجالات الدراسة

أولا: المجال المكاني

يمثل المجال المكاني الذي إخترناه الدول الأوروبية التي بها عدد كبير من الجالية المغاربية، و التي على رأسها فرنسا و ألمانيا و كذلك بالأخذ بعين الإعتبار كونهما أهم و أقوى دولتين في الإتحاد الأوروبي من الناحية الإقتصادية

ثانيا: المجال الزماني

يمتد المجال الزماني لهذا البحث إلى الفترة ما بين 2020 و2024، وهي المرحلة الأكبر التي عرفت تصاعدًا في شعبية الأحزاب اليمينية المتطرفة داخل الدول الأوروبية، و جاء

ذلك أيضا مع أزمات أخرى كجائحة كوفيد-19، وأزمة الطاقة، وتصاعد الخطابات المعادية للهجرة.و هو ما زاد من العنصرية ضد المسلمين و تهديد مستقبل بقائهم هناك .

أسباب إختيار الموضوع:

أولاً: الأسباب الموضوعية

تزايد حدة الخطابات اليمينية المتطرفة في الدول الأوروبية خلال الخمسة سنوات الأخيرة كفرنسا أو ألمانيا أو إيطاليا مما يغري الباحث في العلوم السياسية لدراسة هذا الموضوع

تزايد أعمال العنف ضد الجالية المسلمة في أوروبا عموما و خصوصا بعد أحداث السابع من أكتوبر

التقليص المتزايد لحقوق اللاجئين في هذه الدول الأوروبية مما يهدد مستقبلهم هناك

ثانياً: الأسباب الذاتية

- ✓ إهتمامي كباحثة بهذا الموضوع بحكم إنتمائي للقطر العربي و الإسلامي
- ✓ حداثة الموضوع و مجرياته في هذه السنة مما يتطلب إلمام و إحاطة بهذه القضية

الإطار النظري

المقاربات

مقاربة صراع الحضارات

أخذ مفهومي صراع الحضارات و حوار الحضارات مساحة واسعة من البحث والإستشراف من قبل المفكرين والباحثين في المجال السياسي والإجتماعي، في إطار الإ'نتقال من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية، وبداية النظام الدولي الجديد بقيادة متفردة للولايات المتحدة الأمريكية في عصر العولمة الليبرالية، هما مصطلحين متناقضين يعكسان جدلية الفكر الغربي والفكر الإسلامي على الخصوص، وأعني في هذا المقام أن نظرية صدام الحضارات من صنع عقل أمريكي ليبرالي إستعماري بحلة جديدة، مقابل ذلك طرح إسلامي ما سمي بحوار الحضارات كرد فعل على نظرية صدام الحضارات، مفاده أن الصراع لن يكون قائما على أسس ثقافية ودينية بل على أسس مصلحية إقتصادية بحتة، بحكم أن الاول ليست له حلول لأنه قائم على أساس صراع ثقافي ديني، بينما الثاني له حلول قائمة على أساس مصلحة مشتركة بعيدة كل البعد عن الأمور الثقافية الدينية، في حين أن محددات الصراع الحضاري قائمة وستستمر، في مقابل ذلك غياب مؤشرات على بداية حوار حضاري

الحضارة عند صامويل هنتنجتون هي الكِيان الثقافي الأوسع الذي يضمُّ الجماعات الثقافية مثل القبائل والجماعات العِرقية والدِّينية، وفيها يُعرِّف الناس أنفُسَهم بالنَّسَب والدِّين واللغة والتاريخ، ومن هذا التعريف رُسِمت صورةُ الصراع الذي شَهِده العالَم في نهايات القرن العشرين وخلال القرن الحادي والعشرين تؤكد هذه النظرية نهايةَ الصراعات الأيديولوجية بانتهاء الحرب الباردة بين الرأسمالية والشيوعية، ودخول العالَم في طَورِ صراعٍ جديد، هو الصراع على أساس الدِّين والثقافة والتاريخ، وستكون الحضارةُ الغربية العلمانية والعالمُ

الإسلامي أبرزَ طرفَين في هذا الصراع الحضاري، وقد قدَّم الكتابُ بعضَ الاستشهادات على بداية هذا الصراع؛ منها الحرب العراقية على الكويت، والنزاع بين أرمينيا وأذربيجان، والنزاع في يوغوسلافيا، والمجازر التي تعرَّضَت لها البوسنة على يد الصرب؛ حيث وقفت الدولُ الكبرى في هذا الصراع مع الطرفِ المنتمي إلى نفس دِينها وثقافتها .و هو ما إعتمدنا عليه كإسقاط على العداء و الحرب المستعرة ضد الجالية المغاربية في أوروبا و خصوصا في فرنسا و ألمانيا .

3- نظرية الطلب الاجتماعي :وفحوى هذه النظرية، القريبة من سابقتها والمكملة لها، أن نجاح اليمين المتطرف الانتخابي يعكس مصادفة خطابه لأهواء قطاعات اجتماعية عريضة عرفت خلال العقود الأخيرة انتشارا متزايدا لمشاعر التعصب العرقي والثقافي وكراهية الأجانب والضجر من قيم الحرية والمساواة والتضامن.

غير أن مشكلة هذه النظرية –مثل سابقتيها– أنها لا تقدم تفسيرا مقنعا لتفاوت مستويات النجاح الانتخابي لليمين المتطرف حسب البلدان، رغم تشابه أوضاعها وتجانس شعوبها من حيث المشاعر وأنماط السلوك والتوجهات الاجتماعية...

وكل ذلك يفيد بأن الظاهرة مستعصية على التأطير النظري المغلق، ومن ثم فإن فهمها واستيعاب أبعادها المختلفة يتطلب مقاربة أكثر تكاملا.

الصعود المسجل الآن لا يمثل نجاحا لأحزاب اليمين هذه بقدر ما يعتبر فشلا لطبقة سياسية أصابها الترهل ونال منها الفساد، وعرضا لمأساة مجتمعات أوهنتها الشيخوخة وتعرضت لأزمة قيم

الدراسات السابقة

1- ألبير سوبول، تاريخ الثورة الفرنسية، ترجمة: فايز الصياغ، ط1 (بيروت: دار عويدات للنشر والطباعة، 1977).

2- محمد ملا عباسي، اليمين واليسار: رؤية إبستمولوجية نقدية للمفهوم، ط1 (طهران: المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية، 24 أبريل 2019).

3- آب، عبد الكريم. "مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة: العدد السادس عشر." مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة، الهيئة الديمقراطية الألمانية، ألمانيا، المجلد 16، أغسطس 2024

4- بنافي، ريناس. "صعود اليمين المتطرف: الأسباب والتداعيات". المركز الديمقراطي العربي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، 12 مايو 2017

5- Palheta, Ugo. "Le fascisme, ce spectre qui hante l'Europe." Nouveaux Cahiers du socialisme, no. 23, hiver 2020

الفصل الأول

الفصل الأول: مفهوم اليمين المتطرف

إن ظاهرة اليمين المتطرف لها جذور عريقة في التاريخ الأوروبي حيث أن هذا المصطلح حينما أطلق على تيار معين في البدء كان لتمييزه عن طرف اخر شبه معارض للسلطات الكبيرة للملك آنذاك فسمي هذا الجناح المعارض باليسار و سمي الأول باليمين حيث كان اليمين يحرص على إحتكار السلطة بيد الملك دون التنازل عن صلاحيات لغيره أو بما يعرف اليوم توزيع السلطات في النظام الديمقراطي لكن نشأة اليمين و اليسار تاريخيا لم تعرف التطور السياسي و التعبير الحاد إلا بعد الحرب العالمية الثانية و ما نتج عن ذلك من هيئات و منظمات دولية و ما صنف أن ذاك من منتصرين و منهزمين بحيث يعتبر اليمين في أوروبا من سلالة التيارات المنهزمة في ألمانيا و في إيطاليا من النازيين و الفاشيين و هنا برزت تفرعات أخرى فتولد عن اليمين يمين متطرف يقدس العرق و يعطي الولاء للوطن على حساب التكتل الإقليمي و يعبر عن نفوره من الآخر و يعتز بالماضي الأمر الذي تولد عنه في الطرف الآخر تيار يساري متطرف أيضا يجنح إلى ما يسمى بالثورة العنيفة و برز هذا في تيارات الإتحاد السوفياتي

لكن تيار اليمين المتطرف إلى غاية الثمانينات من القرن الماضي ظل يناضل كمعارضة شعبوية أو تيار مشاغب غاية همه أن يحدث ضجيجا إعلاميا و يزعج الهيئات الرسمية الحاكمة بما قد يأثر أو يعدل بعض السياسات لكنه في العقدين الأخيرين من القرن الماضي بدء يتموقع في المؤسسات المنتخبة و توسعت أيديولوجيته و صارت أكثر منهجية و تعبيرا

صريحا عن رؤيته و تمثلت طروحاته الحديثة في مواقف من قضايا محددة مثل الهجرة الشراكة الإقتصادية خصوصيات الهوية العولمة و مع مطلع القرن الحالي صارت له مؤسسات و أثر في القوانين لاسيما في فرنسا و ألمانيا و هولندا و النمسا.

و حتى نتناول هذا الموضوع بالدراسة المنهجية فإننا ارتأينا ان نقسم هذا الفصل الى ثلاث مطالب :

_ المبحث الاول : الثورة الفرنسية و نشأة ثنائية اليمين و اليسار

_المبحث الثاني : نشأة اليمين المتطرف

_المبحث الثالث: الأحزاب اليمينية المتطرفة المعاصرة في فرنسا و ألمانيا

المبحث الأول : الثورة الفرنسية و نشأة ثنائية اليمين و اليسار

المطلب الأول الكرونولوجيا التاريخية للثورة الفرنسية

كانت الثورة الفرنسية (1789–1799) فترة من الإضطرابات الإجتماعية والسياسية الكبرى في فرنسا. شهدت هذه الفترة إنهيار الملكية، وتأسيس الجمهورية الفرنسية الأولى، وإنتهت بصعود **نابليون بونابرت** وبداية العصر النابليوني. تُعتبر الثورة الفرنسية واحدة من الأحداث الحاسمة في تاريخ الغرب.

بدأت الثورة عام 1789، كما يُشار إليها أحيانًا لتمييزها عن الثورات الفرنسية اللاحقة، نتيجة لمشاكل عميقة الجذور عجزت حكومة الملك لويس السادس عشر (حكم 1774–1792) عن حلها؛ كانت هذه المشاكل مرتبطة بشكل رئيسي بالصعوبات المالية لفرنسا بالإضافة إلى عدم المساواة الاجتماعية المنهجية المتجذرة في النظام القديم (النظام القديم). أدت الدعوة لعقد مجلس الطبقات عام 1789 لمناقشة هذه القضايا إلى تشكيل الجمعية الوطنية التأسيسية، وهي هيئة من الممثلين المنتخبين من الطبقات الاجتماعية الثلاث، التي تعهدت بعدم التفكك حتى كتابة دستور جديد. على مدى العقد التالي، حاول الثوار تفكيك المجتمع القديم القمعي وبناء مجتمع جديد قائم على مبادئ عصر التنوير، التي تجسدت في الشعار: "حرية، مساواة، إخاء."

وعلى الرغم من النجاح المبدئي في تأسيس الجمهورية الفرنسية، سرعان ما تورط الثوار في الحروب الثورية الفرنسية (1792–1802)، حيث حاربت فرنسا ضد تحالف من القوى الأوروبية الكبرى. وسرعان ما انحدرت الثورة إلى حالة من الذعر العنيف، حيث قُتل ما بين 20,000 و 40,000 شخص في عهد الإرهاب (1793–1794)، بمن فيهم العديد من قادة الثورة السابقين. بعد فترة الإرهاب، شهدت الثورة حالة من الركود حتى عام 1799، عندما سيطر نابليون بونابرت (1769–1821) على الحكومة في انقلاب 18 برومير، مما أدى في النهاية إلى انتقال الجمهورية إلى الإمبراطورية الفرنسية الأولى (1804–1814، 1815). وعلى الرغم من أن الثورة لم تتمكن من منع فرنسا من العودة إلى الاستبداد، إلا

أنها نجحت بطرق أخرى. فقد ألهمت العديد من الثورات في جميع أنحاء العالم وساعدت في تشكيل المفاهيم الحديثة للدول القومية، والديمقراطيات الغربية، وحقوق الإنسان[21].

و يمكننا القول انه يمكن اختصار الثورة الفرنسية في ثلاثة مراحل اساسية :

- المرحلة الأولى (يوليو/تموز 1789 – أغسطس/آب 1792): فترة الملكية الدستورية التي تميزت بتأسيس الجمعية الوطنية واحتلال سجن قلعة الباستيل، وإلغاء الحقوق "الفيدرالية"، وإصدار بيان حقوق الإنسان ووضع أول دستور للبلاد.
- المرحلة الثانية (أغسطس/آب 1792 – يوليو/تموز 1794): بدأت هذه المرحلة مع إعلان النظام الجمهوري وتصاعد التيار الثوري، حيث تم إعلان إلغاء الملكية ثم إعدام الملك وإقامة نظام جمهوري متشدد.
- المرحلة الثالثة (يوليو/تموز 1794 – نوفمبر/تشرين الثاني 1799): فترة تراجع التيار الثوري وعودة البورجوازية المعتدلة التي سيطرت على الحكم ووضعت دستورا جديدا وتحالفت مع الجيش، كما شجعت الضابط نابليون بونابرت للقيام بانقلاب عسكري ووضع حد للثورة[3].

---

[2] الثورة الفرنسية"، موسوعة لاروس، نُشر على موقع *Larousse.fr*، تاريخ الدخول: 5ماي 2025، على الرابط : https://shorturl.at/qHJ59

[3] ألبير سوبول، *تاريخ الثورة الفرنسية*، ترجمة: فايز الصياغ، ط1 (بيروت: دار عويدات للنشر والطباعة، 1977)، ص22

المطلب الثاني: ظروف الثورة الفرنسية

الأوضاع التي سبقت الثورة الفرنسية قبيل اندلاع الثورة الفرنسية، كان المجتمع الفرنسي مقسماً إلى نظام طبقي يتكون أساساً من ثلاث فئات. من إجمالي سكان فرنسا البالغ عددهم 25 مليون نسمة آنذاك، شكل الفالحون والحرفيون والعمال الطبقة الثالثة، وبلغ عددهم 24 مليون نسمة. أما المليون المتبقي، فكانوا من رجال الدين والنبلاء، بالإضافة إلى سكان المدن من التجار. ورغم أن التجار كانوا يُحسبون ضمن الطبقة الثالثة، إلا أنهم لم يعانوا من ضائقة مادية. عُرفت هذه الفئة الميسورة نسبياً والمثقفة باسم "البرجوازية"، وكانت تُعتبر من أكثر الفئات تقدماً في المجتمع الفرنسي. وكما سيتضح لاحقا ، ً كان لأفراد هذه الطبقة البرجوازية الدور المحوري في توجيه أحداث الثورة الفرنسية. من المنظور الفكري والعقائدي، بدأت هذه الفئة تبتعد تدريجياً عن ارتباطها بالكنيسة الرسمية، وتتجه بقوة نحو تبني مبادئ عصر "التنوير"، التي تركز على مفاهيم مثل الحرية، والإنسانية، والعقلانية. انقسم رجال الدين آنذاك إلى فئتين رئيسيتين: القساوسة الرسميون) الشرعيون(والقساوسة غير الرسميين . تمتع القساوسة الرسميون، المنتسبون بشكل رسمي لكنائس الكنيسة الكاثوليكية، بوضع ومكانة أعلى مقارنة بالقساوسة غير الرسميين الذين كانوا منتشرين بشكل واسع في المناطق الريفية والقرى. أما طبقة النبلاء، فقد انقسمت عموماً إلى نبلاء السيف)الفرسان التقليديون(ونبلاء الرداء)المثقفون .)الفئة الأولى كانت تنحدر من سلالة نبيلة عريقة، ويحمل أفرادها ألقاباً مثل الدوق والماركيز والكونت وغيرها. أما الفئة الثانية، فكانت تكتسب نبلها من خلال

شراء المناصب والوظائف الحكومية أو الحصول عليها من البلاط الملكي. كانت السلطة الحاكمة في فرنسا، بقيادة الملك لويس السادس عشر، تؤمن بشرعية وأصالة النظام الهرمي القائم في إدارة شؤون الدولة. ساد الاعتقاد بأن القدرات البشرية متفاوتة بحكم الطبيعة أو الإرادة الإلهية، وبالتالي، كان يُنظر إلى توزيع المناصب والموارد الاجتماعية كأمر طبيعي، وأن أي محاولة لتغيير هذا الوضع تُعتبر مخالفة للمشيئة الإلهية. في هذا السياق، وعلى عكس دول أخرى مثل إنجلترا، تميزت فرنسا بتحالف وثيق جدا بين السلطة السياسية والكنيسة الكاثوليكية. كانت الكنيسة تمنح الشرعية الدينية لحكم الملك، وبالمقابل، كان الملك يقدم الدعم المالي للكنيسة، لاسيما عبر نظام "ضريبة العُشر". أدت نهاية حرب الاستقلال الأمريكية إلى زيادة نفقات الحكومة الفرنسية بنسبة ،20% مما بدد كل الجهود التي بُذلت لتحسين الأوضاع الاقتصادية في البلاد. ونتيجة لهذه الأزمة المالية الخانقة، اضطر الملك الفرنسي في نهاية المطاف إلى الدعوة انعقاد "مجلس طبقات الأمة" أو مجلس العموم، المعروف أيضاً باسم États– Généraux أو ، وهو هيئة استشارية لم تجتمع منذ 170 عاما وذلك بهدف إيجاد مخرج للأزمة الكبيرة التي تواجهها البلاد.و التي تلاها انطلاق شرارة الثورة بعدما وُجّهت دعوة عامة إلى رجال الدين والنبلاء والمواطنين البارزين في جميع أنحاء فرنسا لترشيح ممثلين لحضور اجتماع مجلس طبقات الأمة.[1]

لكن الملاحظة الجديرة بالاهتمام هي أن تركيبة هؤلاء الممثلين اختلفت بشكل كبير عن المجالس السابقة .فباستثناء رجال الدين، كان العديد من النبلاء في ذلك الوقت قد تقاربوا

[1]نفس المرجع ص 50-69

وتحالفوا مع الطبقة البرجوازية الصاعدة. ويشير المؤرخ ويل ديورانت إلى أن حوالي 95% من النبلاء الفرنسيين كانوا قد اندمجوا تدريجياً في الطبقة البرجوازية، حيث ارتبطت ألقابهم ومكانتهم بالثروات الجديدة والأفكار المستنيرة التي تبنتها الطبقة الوسطى، مما أدى إلى نشوء مصالح مشتركة قوية بين هاتين الفئتين. وبالفعل، صدر الأمر الملكي بانعقاد مجلس طبقات الأمة في الثامن من أغسطس ،1788 بهدف تقديم المشورة للملك والمساعدة في إيجاد حلول لمشاكل فرنسا. لكن هذا المجلس تميز عن سابقيه بعدة جوانب .

أولا: استجاب الملك لضغوط وزير المالية "جاك نيكر" ووافق على مضاعفة عدد ممثلي الطبقة الثالثةً وتمثيلاً ليتساوى مع عدد ممثلي الطبقتين الأوليين (رجال الدين والنبلاء) مجتمعتين، مما منحهم حضورا أكبر.

ثانيا: تم تخفيف شروط الأهلية للترشح والتصويت، مما سمح لمزيد من المواطنين بالمشاركة؛ إذ أصبح بإمكان كل من بلغ 25 عاماً ودفع الضرائب، بغض النظر عن قيمتها، المشاركة في الانتخابات.[1]

ثالثا: والأكثر أهمية، طلب الملك من كل دائرة انتخابية إعداد "دفاتر المظالم de cahiers " doléances، وهي وثائق تتضمن شكاوى ومطالب كل طبقة في تلك المنطقة. شكلت هذه الدفاتر فتيل الثورة التي ستسقط الملك لاحقا ، . و لا يمكننا الحديث عن حيثيات الثورة الفرنسية دون الحديث على الدورالذي لعبه "الأب إيمانويل جوزيف سييس"، وهو رجل دين

[1]نفس المرجع ص 100

مؤثر، الذي نشر كتيباً شهيرا" الطبقة الثالثة؟" دعا فيه إلى الاعتراف بأهمية الطبقة الثالثة. جادل سييس بأن ممثلي الطبقة الثالثة، الذين يمثلون 24 مليون فرنسي، هم الأحق بالحديث باسم الأمة الفرنسية. اشتد النقاش بين ممثلي الطبقات حول كيفية التصويت وتسمية المجلس الجديد. وفي 17 يونيو ،1789 أعلن ممثلو الطبقة الثالثة أنفسهم "جمعية وطنية"، في خطوة جريئة أعلنت استقلالهم التشريعي عن الملك. تم التصويت بأغلبية ساحقة بلغت 490 صوتاً مؤيدا بوضع دستور جديد لفرنسا يقيم نظام الملكية الدستورية بدلا من الحكم الملكي المطلق الذي كانً في عهد لويس السادس عشر. يمكن اعتبار هذا التاريخ 17 يونيو 1789 ،البداية الفعلية للثورة الفرنسية من منظور سياسي. لم يكن للثورة الفرنسية قائد واحد بالمعنى التقليدي، بل قادتها مجموعة من الأفراد الذين شكلوا الطبقة البرجوازية الصاعدة. استلهمت هذه المجموعة أفكارها من مبادئ الليبرالية الكلاسيكية ومن كتابات "الفلاسفة" ومفكري عصر التنوير البارزين. تجلت مطالبهم في "إعلان حقوق الإنسان والمواطن" الذي صدر لاحقا في نفس العام. حيث أكدوا على قدسية الملكية الخاصة كحق طبيعي لا يجوز انتهاكه، ودعوا إلى الحفاظ على النظام الملكي مع وجود الملك على رأس السلطة السياسية. وفي الوقت ذاته، تمسكوا بشدة بالمبدأ القائل بأن جميع البشرً متساوين في الحقوق، ويجب أن يخضع الجميع لحكم القانون على قدم المساواة وقد واجهت الدولة الفرنسية في السنوات السابقة للثورة تحديات جمة، من أبرزها الصراعات العسكرية مع بريطانيا. يصف المؤرخ إريك هوبزباوم هذه الحروب بأنها شكل من أشكال "التنافس الدولي" الذي يضع الدول في اختبار حقيقي

لقدراتها ومواردها. ويشير إلى أن فشل الدول في هذا الاختبار يؤدي إلى ضعفها وانهيارها. كان الصراع بين بريطانيا وفرنسا في القرن الثامن عشر يمثل، في جوهره، صراعاً بين النظام الملكي التقليدي الذي تمثله فرنسا بقوة، رغم نموها التجاري والاستعماري السريع الذي أثار حفيظة بريطانيا والنظام الاجتماعي والسياسي الحديث الصاعد الذي كانت تمثله بريطانيا بشكل أكبر كقوة مهيمنة آنذاك.[1]

لم يكن تفوق النظام الحديث واضحاً بعد في كل المجالات، لكن هذا الصراع الفرنسي البريطاني كان أحد أبرز تجلياته. ورغم أن فرنسا كانت تتفوق على إنجلترا من حيث الثروة الإجمالية وعدد السكان، إلا أن الحروب المستمرة أنهكت مواردها.

اما داخليا كانت الأوضاع مضطربةً عما كان عليه قبل قرون. فقد كانت كل مقاطعة فوضوية؛ فالنظام الإداري والاجتماعي لم يتغير كثيرا ففرنسا تتمتع بكثرة قوانينها وأنظمتها الجمركية والضريبية الخاصة، مما أدى إلى وجود حوالي 285 نظاماً قانونياً مختلفاً في البلاد و قد عانى النظام القضائي من التشتت والتعقيد الشديدين. وحتى وقت قريب من اندلاع الثورة، كانت أساليب التعذيب الوحشية لا تزال تستخدم لانتزاع الاعترافات.

في المقابل، كانت حاشية البلاط الملكي تعيش في بذخ وإسراف فاحش، بينما كانت الضرائب تُفرض بشكل مجحف على الفقراء لصالح الدولة والكنيسة. كل هذه العوامل

[1] Griff Witte, Emily Rauhala & Dom Phillips, “Trump’s Win May be Just the Beginning of a Global Populist Wave,” The Washington Post, November 13, 2016

مجتمعة وضعت الشعب الفرنسي على حافة الانفجار.و كذلك كانت حرب الاستقلال الأمريكية بمثابة الضربة القاضية التي وجهت للنظام الملكي الفرنسي.

و في حرب استقلال أمريكا، حشدت فرنسا كل إمكانياتها لدعم المستعمرات الأمريكية ضد بريطانيا، ونجحت في مساعدتها على نيل الاستقلال، مما ألحق ببريطانيا هزيمة كبيرة. إلا أن التكاليف الباهظة لهذه الحرب وتبعاتها المالية كانت العامل الحاسم الذي أدى إلى انهيار النظام الملكي الفرنسي القديم. ، اجتمع الممثلون في البداية الاعتراف بالجمعية الوطني لكن الملك رفض ذلك وأمر بإغلاق قاعة اجتماعاتهم.

و في المقابل اجتمعوا في قسم ملعب التنس، في 20 يونيو 1789.، ثم رضخ الملك لمطالبهم بعد أيامً قليلة في 27 يونيو وقبل بتحول فرنسا إلى ملكية دستورية.ثم أطلقت الجمعية الوطنية المنتصرة على نفسها اسم "الجمعية التأسيسية". [1]

تولت هذه الجمعية إدارة شؤون البلاد ووضع الدستور الجديد، واستمر عملها حتى سبتمبر 1791 أي أكثر من عامين. بعد شهر واحد فقط من إعلان الجمعيةً الوطنية في 14 يوليو 1789، اقتحم المواطنون الباريسيون سجن الباستيل، الذي كان رمزا للاستبداد و الظلم

[1] 24) رياس بنافي، صعود اليمين المتطرف الأسباب والتداعيات: دراسة تحليلية، المركز العربي الديمقراطي، 12 مايو 2017. https://democraticac.de/?p=46400

.و يُعتبر سقوط الباستيل الحدث الأبرز الذي يرمز إلى الانتصار ً حجرا والاستبداد الملكي، وهدموه حجرا الكامل للثورة الفرنسية على النظام القديم[1].

المطلب الثالث :اسباب الثورة الفرنسية

الأسباب والنتائج

شهدت فرنسا في أواخر القرن الثامن عشر أزمة شاملة مست جميع مناحي الحياة، وكانت هذه الأزمة نتيجة تراكم عوامل متعددة ومترابطة على مدى سنوات طويلة، ما أدى في النهاية إلى اندلاع الثورة الفرنسية سنة 1789. ويمكن تقسيم هذه الأسباب إلى اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وفكرية، ولكل منها دور حاسم في دفع المجتمع الفرنسي إلى حافة الانفجار.

أولًا: الأسباب الاقتصادية

شكّلت الأزمة الاقتصادية واحدة من أبرز العوامل التي مهدت لاندلاع الثورة.و كانت فرنسا آنذاك ترزح تحت وطأة دين عام ضخم تراكم نتيجة الحروب الطويلة، لا سيما مشاركة فرنسا في الحرب الأمريكية ضد بريطانيا، التي كلّفت الخزينة الفرنسية نفقات باهظة. وبالإضافة إلى ذلك، كانت الإدارة المالية تعاني من سوء التسيير والفساد، حيث انتشرت المحسوبيات والامتيازات، ولم تكن الضرائب تُجمع بطريقة عادلة.

[1]نفس المرجع ص 76

كان العبئ الضريبي يُلقى بشكل شبه كامل على كاهل الطبقة الثالثة التي تضم الفلاحين، والعمال، والبرجوازيين، في حين تمتعت طبقتا النبلاء ورجال الدين بإعفاءات ضريبية واسعة، على الرغم من امتلاكهم لثروات كبيرة. هذا التفاوت الصارخ في توزيع الضرائب غذّى مشاعر الظلم والسخط داخل المجتمع الفرنسي، وخصوصًا في أوساط البرجوازية الصاعدة التي كانت تطمح إلى دور سياسي واقتصادي يتناسب مع مكانتها الاقتصادية المتنامية.

كما ساهمت سلسلة من الأزمات الزراعية المتلاحقة، وخاصة في سنوات 1787 و1788، في تفاقم الوضع المعيشي، حيث شهدت فرنسا مواسم جفاف وصقيع شديد أفسدت المحاصيل، مما أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار الخبز، الذي كان يمثل الغذاء الأساسي للطبقات الشعبية. وأمام تزايد الفقر والجوع، بدأت الانتفاضات تظهر في المدن والقرى، لتشكل خلفية اجتماعية مهيّأة للثورة[1].

ثانيًا: الأسباب الاجتماعية

تميز المجتمع الفرنسي قبيل الثورة بانقسام طبقي حاد وغير عادل. كان النظام الاجتماعي مبنيًا على ما يُعرف بالطبقات الثلاث: الطبقة الأولى (رجال الدين)، الطبقة الثانية (النبلاء)، والطبقة الثالثة (بقية الشعب). وقد استأثرت الطبقتان الأوليتان بجميع الامتيازات السياسية والاقتصادية، في حين كانت الطبقة الثالثة، التي تمثل الأغلبية الساحقة، محرومة من الحقوق، ومثقلة بالضرائب، وممنوعة من الوصول إلى مناصب عليا في الدولة.

[1] محمد ملا عباسي، *اليمين واليسار: رؤية إبستمولوجية نقدية للمفهوم*، ط1 (طهران: المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية، 24 أبريل 2019)، ص27.

إضافة إلى ذلك، كانت الطبقة البرجوازية، وهي الشريحة الأكثر ثراءً وتعليمًا داخل الطبقة الثالثة، تشعر بالإقصاء السياسي، رغم مساهمتها الكبيرة في الاقتصاد الوطني. هذا الشعور بالإقصاء وعدم العدالة أشعل لدى هذه الفئة رغبة عارمة في التغيير، وأدى إلى تحالفها مع الفئات الشعبية في وجه النظام القائم[1].

ثالثًا: الأسباب السياسية

شهد النظام الملكي في عهد لويس السادس عشر حالة من الضعف والعجز عن إصلاح الوضع القائم. كان الملك يفتقر إلى الكفاءة القيادية، ويتردد في اتخاذ قرارات حاسمة، كما كان يعاني من ضغوط الطبقات المهيمنة التي كانت ترفض أي إصلاح يمس امتيازاتها. و في النهاية فشلت محاولات الإصلاح المالي التي اقترحها وزراء مثل تورغو ونكير، بسبب معارضة النبلاء، مما زاد من تفاقم الأزمة.

كما أن مؤسسات الحكم كانت متقادمة وغير تمثيلية، حيث لم يكن هناك برلمان منتخب يمثّل الشعب، وكانت قرارات الدولة تُتخذ بشكل مطلق من قبل الملك ومستشاريه. أمام هذا الانسداد السياسي، بدأت تتعالى الأصوات المطالبة بعقد "مجلس الطبقات États Généraux " الذي لم يُعقد منذ عام 1614، ليتم استدعاؤه أخيرًا سنة 1789، وهو الحدث الذي كان بمثابة الشرارة التي أطلقت الثورة[2].

[1] نفس المرجع ص 23
[2] نفس المرجع ص 22

رابعًا: الأسباب الفكرية

لا يمكن فهم الثورة الفرنسية دون الإشارة إلى تأثير الفلسفة التنويرية التي مهّدت الأرضية الفكرية لها. فقد انتشرت في القرن الثامن عشر أفكار فلاسفة مثل فولتير، وروسو، ومونتسكيو، الذين دعوا إلى الحرية، والمساواة، وسيادة القانون، ورفض الاستبداد الديني والسياسي. وكان لكتابات هؤلاء الفلاسفة تأثير بالغ في تكوين وعي جديد لدى النخب المثقفة والطبقة البرجوازية.

روجت هذه الأفكار لمفهوم "العقد الاجتماعي" و"سيادة الشعب"، وهاجمت الامتيازات الوراثية والتسلط الكنسي، مما ساهم في شرعنة التمرد على النظام القديم، ومنح الثورة مشروعية فكرية وأخلاقية أمام الرأي العام[1].

نتائج الثورة الفرنسية:

أحدثت الثورة الفرنسية تحولات جذرية في فرنسا وأوروبا عامة، سواء على الصعيد السياسي أو الاجتماعي أو الفكري.

أولًا: النتائج السياسية

أُطيح بالنظام الملكي المطلق، وتم إعلان الجمهورية الفرنسية سنة 1792، كما تم إعدام الملك لويس السادس عشر والملكة ماري أنطوانيت، في حدث رمزي أنهى قرونًا من الحكم

[1] نفس المرجع ص 49

الوراثي. شهدت فرنسا بعدها فترة من الفوضى السياسية، تمثلت في حكم اليعاقبة ثم صعود نابليون بونابرت إلى السلطة لاحقًا، لكن رغم هذه التقلبات، رسّخت الثورة مبدأ السيادة الشعبية وأرست دعائم النظام الجمهوري[1].

ثانيًا: النتائج الاجتماعية

ألغيت الامتيازات الإقطاعية، وتم تفكيك النظام الطبقي القديم، مما أتاح للطبقة الثالثة، وخاصة البرجوازية، الصعود في السلم الاجتماعي. كما فُرض مبدأ المساواة أمام القانون، وأُقرّ قانون مدني جديد عُرف بـ"قانون نابليون"، وضع أساسًا حديثًا للتشريعات المدنية في فرنسا ودول عديدة لاحقًا[2].

ثالثًا: النتائج الفكرية والدولية

أدت الثورة إلى نشر مبادئ حقوق الإنسان والمواطنة، وتمت صياغة "إعلان حقوق الإنسان والمواطن" سنة 1789، الذي أكد على الحريات الفردية وحقوق الشعوب. هذه المبادئ ألهمت حركات تحررية لاحقة في أوروبا والعالم، مثل الثورات الليبرالية في القرن التاسع عشر.

[1] نفس المرجع ص 36
[2] نفس المرجع ص 35

وقد أثارت الثورة كذلك ردة فعل عنيفة لدى الأنظمة الملكية في أوروبا، التي رأت في أفكارها خطرًا على عروشها، ما أدى إلى سلسلة من الحروب بين فرنسا الثورية والتحالفات الأوروبية المضادة[1].

المطلب الرابع :مجلس المؤسسين

شكّل مجلس المؤسسين البيئة التي وُلد فيها مفهوما "اليسار" و"اليمين" في الحياة السياسية. ففي الجلسات الأولى لهذا المجلس، كان تصنيف النواب يتم اعتمادًا على طبقتهم الاجتماعية أو موقعهم الجغرافي ضمن الدوائر الانتخابية. إلا أن هذا التصنيف ما لبث أن تغيّر ليُبنى على أساس الانتماءات الفكرية والمواقف السياسية، مما مهّد الطريق لتشكل أولى البنى الحزبية. وبهذا، جلس أنصار الإصلاح الذين أطلقوا على أنفسهم اسم "أصدقاء الشعب" إلى يسار رئيس المجلس، بينما تموضع المدافعون عن النظام الملكي القديم، المعروفون بالنبلاء أو الأرستقراطيين، إلى يمينه. وبين هذين المعسكرين، وُجدت مجموعة من النواب المستقلين الذين اتخذوا موقعًا وسطًا، رافعين شعار الحياد وعدم الانحياز. ومع ذلك، انقسم هؤلاء الوسطيون أنفسهم إلى تيارين فرعيين: وسط يميني ووسط يساري. مثّل يمين الوسط أتباع مونتسكيو الذين دعوا إلى إقامة نظام دستوري في فرنسا، على غرار النموذج الإنجليزي، يقوم على مجلس للأعيان وآخر للعموم. أما وسط اليسار، فاقتربت أفكاره من توجهات اليساريين، واعتبر أن نظام المجلسين الإنجليزي يتعارض مع مبدأ المساواة الوطنية. وإذا

[1] نفس المرجع ص 37

تأملنا في المشهد العام داخل المجلس، لوجدنا أن اليسار أخذ يفرض حضوره بقوة متزايدة مع مرور الوقت، ما دلّ على تنامٍ مستمر في نفوذه واتساع رقعة تأثيره[1].

وبعد أن وقع الملك على الدستور، تم حل مجلس المؤسسين، وتم تأسيس المجلس التشريعي بدلاً عنه. وقد واصلت التيارات الرئيسية التي كانت فاعلة في المجلس السابق نشاطها في المجلس الجديد. فتجلّى في الجهة اليمنى من القاعة تيار الدستوريين، الذين أصرّوا على ضرورة احترام الصلاحيات المنصوص عليها في الدستور، وخاصة تلك المتعلقة بسلطات الملك. في المقابل، وقف الجمهوريون في الجانب الأيسر من المجلس، وهم من دعوا إلى تقليص صلاحيات الملك بشكل سريع، وصولًا إلى جعل منصب الملك، وتحديدًا لويس السادس عشر، منصبًا شرفيًا فقط، دون أي سلطة فعلية. وقد شكّل هؤلاء الجمهوريون تنظيمًا خاصًا بهم، كانوا يجتمعون ضمنه في دير "سانت أونوريه"، ومن هناك عُرفوا لاحقًا باسم "اليعاقبة[2]."

المطلب الخامس : الثورة والتحول: نشأة الحداثة السياسية والاقتصادية في أوروبا

في أواخر القرن الثامن عشر، وقفت أوروبا، وخاصة فرنسا وبريطانيا، على أعتاب تحولات عميقة ستعيد تشكيل المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي للقارة والعالم. شكلت الثورة الفرنسية (بدءًا من 1789) والثورة الصناعية (التي تسارعت وتيرتها في بريطانيا) حدثين محوريين، وإن كانا مختلفين في طبيعتهما، إلا أنهما تفاعلا وتداخلا ليؤسسا لعصر الحداثة

[1] نفس المرجع ص 30
[2] نفس المرجع ص 31

بمفاهيمه وتحدياته الجديدة، بما في ذلك الانقسام الأيديولوجي بين اليمين واليسار وظهور الليبرالية كفكر مهيمن[1].

الثورة الفرنسية: زلزال سياسي واجتماعي

لم تكن الثورة الفرنسية مجرد حدث محلي، بل كانت نقطة تحول كبرى انعكست آثارها على أوروبا بأكملها. أثارت الإطاحة بالنظام الملكي في فرنسا قلق الممالك الأوروبية الأخرى، وخاصة النمسا وبروسيا، التي رأت في المبادئ الثورية تهديدًا لمصالحها وأنظمتها القائمة. أدى هذا التوتر إلى اندلاع حروب شاملة بين فرنسا الثورية وجيرانها. وعلى الرغم من التحديات، نجح الثوار الفرنسيون، مدفوعين بحماسهم وعقيدتهم الثورية، في تحقيق انتصارات ونشر أفكارهم.

داخليًا، شهدت الثورة صراعات مريرة بين التيارات المختلفة. برز الانقسام بين اليمينيين (المؤيدين للملكية الدستورية) واليساريين (الدعاة إلى تغييرات أعمق). ومع تصاعد الأحداث، انقسم اليسار نفسه بين المعتدلين (الجيروندیون) والمتطرفين (اليعاقبة). و أدى الهجوم النمساوي البروسي، الذي فُسر كهجوم لدعم الملك لويس السادس عشر، إلى تأجيج الغضب الشعبي ضد الملكية، مما مهد لإقالة الملك وإعلان الجمهورية الفرنسية الأولى في سبتمبر 1792 وإعدامه لاحقًا[2].

[1] نفس المرجع ص 41
[2] نفس المرجع ص 24

هيمن اليعاقبة، بقيادة شخصيات مثل روبسبير، على المرحلة التالية، التي عُرفت بـ "عهد الإرهاب". تميزت هذه الفترة بقمع دموي للمعارضين، سواء كانوا من الملكيين أو الجيروندبين أو حتى من اليعاقبة المخالفين لروبسبير. أُنشئت محاكم ثورية أصدرت أحكامًا سريعة بالإعدام، غالبًا بالمقصلة. على الرغم من وحشية هذه المرحلة، فقد شهدت أيضًا إجراءات جذرية مثل القضاء على بقايا الإقطاع، وإقرار حق التصويت العام (للرجال)، ومحاربة سلطة الكنيسة. ومع ذلك، انتهى عهد الإرهاب بانقلاب أطاح بروبسبير نفسه وأعدمه في يوليو 1794، لتتجه الثورة نحو مسار أكثر اعتدالًا نسبيًا[1].

صعود الليبرالية والثورة الصناعية في بريطانيا:

بينما كانت فرنسا تغلي بالثورة السياسية، كانت بريطانيا تشهد ثورة من نوع آخر: الثورة الصناعية. كانت بريطانيا مهيأة لهذا التحول بفضل استقرارها النسبي، ونظامها البرلماني، وتراكم الثروات من مستعمراتها، والأهم من ذلك، ظهور أفكار اقتصادية جديدة. تزامنت هذه الثورة مع صعود الفكر الليبرالي.

تُعد الليبرالية، المشتقة من كلمة "الحرية" (Liberty)، فكرًا يركز على الفرد وحقوقه واستقلاليته. يرى المفكرون الليبراليون الأوائل، مثل توماس هوبز وجون لوك، أن المجتمع يتكون من أفراد يسعون لتحقيق مصالحهم الخاصة. بينما أكد هوبز على ضرورة وجود سلطة قوية (حاكم مطلق) لمنع الفوضى الناتجة عن سعي الأفراد لمصالحهم، رأى لوك،

[1] نفس المرجع ص 18

الذي يعتبر من أهم منظري الليبرالية، ضرورة تحديد سلطة الدولة لحماية الحريات الفردية، وخاصة الحق في الملكية الخاصة، الذي اعتبره حقًا طبيعيًا سابقًا على قيام الدولة.

وجدت هذه الأفكار الليبرالية تطبيقًا عمليًا في المجال الاقتصادي مع الثورة الصناعية. أحدثت الاختراعات الجديدة، وتطور وسائل النقل (مثل السفن البخارية)، وزيادة عدد السكان، تغييرات جذرية في بنية المجتمع والاقتصاد. برزت بريطانيا كقوة صناعية رائدة، مدعومة بنظريات اقتصاديين مثل آدم سميث.

في كتابه الشهير "ثروة الأمم" (1776)، طرح آدم سميث فكرة أن سعي الأفراد لتحقيق مصالحهم الاقتصادية الأنانية، في سوق حرة بعيدة عن تدخل الدولة، يؤدي بشكل غير مباشر، عبر "يد خفية"، إلى زيادة الثروة العامة وتحسين أوضاع المجتمع ككل. دعا سميث إلى تقليل تدخل الدولة في الاقتصاد (مبدأ Laissez-faire)، معتبرًا أن السوق قادر على تنظيم نفسه. لاقت أفكاره ترحيبًا واسعًا من الطبقة البرجوازية وأصحاب المصانع الصاعدين[1].

التداعيات والانقسامات الجديدة:

على الرغم من أن الليبرالية الكلاسيكية والثورة الصناعية حملتا وعودًا بالحرية والتقدم، إلا أنهما أفرزتا تحديات وانقسامات جديدة. أدت السياسات الاقتصادية الليبرالية، التي ركزت على حرية السوق والملكية الخاصة، إلى تفاقم الفجوة بين الطبقة العاملة (البروليتاريا) وأصحاب رؤوس الأموال (البرجوازية). عانى العمال في المصانع من ظروف عمل قاسية

[1] نفس المرجع ص 39

واستغلال، بينما تراكمت الثروات لدى قلة قليلة. كما أظهرت أحداث مثل مجاعة البطاطس في أيرلندا في القرن التاسع عشر، والتي تفاقمت بسبب الاعتماد المفرط على محصول واحد وسياسات التجارة الحرة التي فرضتها بريطانيا، الوجه القاسي للنظام الاقتصادي الجديد.

أصبح مفهوم "الحرية" نفسه نقطة خلاف. فبينما رآها الليبراليون الاقتصاديون كحرية من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بدأ آخرون يرون أن هذه الحرية الاقتصادية غير المقيدة تؤدي إلى ظلم اجتماعي وتتطلب تدخلًا لتصحيح الأوضاع. كما أثار تمركز الثروة والسلطة الاقتصادية بيد الأقلية تساؤلات حول مدى ديمقراطية النظام ومدى تمثيله لمصالح الأغلبية.

إرث الثورتين:

شكلت الثورة الفرنسية والثورة الصناعية، مع صعود الفكر الليبرالي، المنعطفات الكبرى التي أسست للعالم الحديث. لقد أرست الثورة الفرنسية مبادئ الجمهورية وحقوق المواطن، وأفرزت الانقسام الأيديولوجي بين اليسار واليمين الذي لا يزال يؤثر في السياسة العالمية. بينما أحدثت الثورة الصناعية تحولًا اقتصاديًا هائلًا، وخلقت بنى اجتماعية جديدة، وطرحت تحديات حول العدالة الاجتماعية ودور الدولة في الاقتصاد. إرث هاتين الثورتين، بتفاعلاته المعقدة وتناقضاته، لا يزال يشكل جوهر الكثير من النقاشات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في عصرنا[1].

[1] نفس المرجع ص 43

خاتمة الفصل الأول

تُعد الثورة الفرنسية، بما حملته من أحداث جسام وتحولات جذرية، نقطة مفصلية ليس فقط في تاريخ فرنسا، بل في تشكيل الفكر والممارسة السياسية الحديثة على مستوى العالم. لقد تجاوزت تداعياتها مجرد إسقاط نظام ملكي وإعلان جمهورية؛ إذ أرست الأساس للانقسام الأيديولوجي الذي سيطبع السياسة المعاصرة: التمييز بين اليمين واليسار. نشأ هذا الانقسام في خضم الصراعات الداخلية للثورة، بين المدافعين عن درجات متفاوتة من المحافظة على النظام القائم أو العودة إليه (اليمين)، والدعاة إلى تغييرات جذرية وبناء نظام جديد قائم على مبادئ المساواة والسيادة الشعبية (اليسار). ومع تطور الثورة، شهد اليسار نفسه انقسامات بين تيارات أكثر اعتدالًا وأخرى أكثر تطرفًا، كما تجلى في الصراع بين الجيروندیين واليعاقبة. ورغم التقلبات العنيفة التي شهدتها الثورة، ووصولها إلى ذروة التطرف في "عهد الإرهاب" قبل أن تتجه نحو الاعتدال النسبي، فإن الإرث الأبرز الذي خلفته هو ترسيخ هذا الانقسام الثنائي كإطار لتحليل وفهم المواقف السياسية، وهو إرث لا تزال أصداؤه تتردد بقوة حتى يومنا هذا.[1]

المبحث الثاني: نشأة اليمين المتطرف

المطلب الأول: تعريف اليمين المتطرف

[1] فتحي بولعراس، تأثير صعود اليمين المتطرف في الاتحاد الأوروبي، السياسة الدولية، العدد 214، أكتوبر 2018، المجلد 53 ص 60

اليمين المتطرف هو تيار سياسي يقوم على القومية المتشددة ويرفض وجود الآخر، خصوصًا الأجانب والمهاجرين، ويُظهر عداءً واضحًا تجاه التعددية الثقافية والديمقراطية الليبرالية. يُنظر إليه كتيار يسعى إلى الحفاظ على الهوية الوطنية النقية، ويعارض بشدة أي تغيير ديموغرافي أو ثقافي ناتج عن الهجرة[1].

ويُعتبر اليمين المتطرف كذلك توجهًا أيديولوجيًا يقوم على ثلاثة عناصر أساسية: الشعبوية، والتشدد القومي، ورفض التعددية. يروّج هذا التيار لفكرة أن المجتمع يجب أن يكون متجانسًا ثقافيًا، ويُحمّل المهاجرين والأقليات مسؤولية الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، ويرى فيهم مصدرًا لتهديد الأمن والهوية[2].

اليمين المتطرف يُفهم أيضًا على أنه حركة سياسية تُعادي القيم الليبرالية، وتدعو إلى نقاء الهوية العرقية أو القومية، وتتبنى خطابات عنصرية تتهم الأجانب، خصوصًا المسلمين، بأنهم السبب في انتشار الجريمة وتدهور الاقتصاد، كما تسعى إلى تقويض المؤسسات الديمقراطية التقليدية باعتبارها عاجزة عن حماية الأمة[3].

كما يرى البعض أن اليمين المتطرف هو رد فعل اجتماعي وسياسي على ما يُعتبر تهديدًا لهوية أوروبا الثقافية، ويعبّر عن خوف عميق من "أسلمة أوروبا"، لا سيما مع تزايد أعداد

[1] **European Union Agency for Fundamental Rights (FRA)**. *Annual Report 2005 - Part 2: Racism and Xenophobia in the EU Member States*. *Vienna: European Union Agency for Fundamental Rights*, 2005.
[2] Camus, Jean-Yves. *L'extrême droite en Europe*. 2e éd. Paris, Éditions du Seuil, 2015, p. 120
[3] Kurian, George Thomas. *The Encyclopedia of Political Science*, Vol. 2. New York, CQ Press, 2011, p. 345

المسلمين والعرب في مجتمعات مثل فرنسا وألمانيا، التي تشتهر بتمسكها بهويتها القومية وتقاليدها الثقافية[1].

وبهذا فإن اليمين المتطرف، في هذه الدراسة، يُقصد به كل تيار سياسي أو اجتماعي يُعبّر عن نزعة قومية انتقائية ترفض "الغير"، وتُمارس أشكال العداء والتهميش تجاه الأجانب، خصوصًا المسلمين والمهاجرين من دول الجنوب. يتمثل في كراهية الآخر، ورفض التعددية، والدعوة إلى الانغلاق الثقافي، كما يعتبر الهجرة تهديدًا مباشرًا للهوية الوطنية، مما يدفعه إلى تبني خطاب طارد للمهاجرين ومعادٍ للاندماج.

المطلب الثاني: تاريخ اليمين المتطرف

يمثل اليمين المتطرف تيارًا سياسيا وأيديولوجيا معقدًا ومتعدد الأوجه، يتسم بقدرة لافتة على التكيف والتحول عبر السياقات التاريخية والجغرافية المختلفة. ورغم صعوبة وضع تعريف جامع مانع له نظرًا لتنوع تجلياته وتطور خطاباته، يمكن رصد سمات مشتركة وخيوط ناظمة تربط بين مختلف تعبيراته منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا .يتسم هذا التيار عمومًا بالنزعة القومية المتشددة، التي قد تصل إلى حد الشوفينية والعنصرية، وكراهية الأجانب Xenophobiaوالأقليات، والتركيز المتعصب على الهوية العرقية، الإثنية، القومية، أو الدينية ، والدعوة إلى نظام حكم سلطوي يحد من الحريات الفردية والعامة،

[1] Mudde, Cas. *The Far Right Today*. Cambridge, Polity Press, 2019, p. 45.

ورفض القيم الليبرالية الديمقراطية والتعددية الثقافية، مع استغلال منهجي للأزمات الاقتصادية والاجتماعية والمخاوف الأمنية والهوياتية لتحقيق أهدافه السياسية[1] .

الجذور والتأسيس:

نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين لم ينشأ اليمين المتطرف من فراغ، بل تعود جذوره إلى التحولات العميقة التي شهدتها أوروبا في القرن التاسع عشر، كرد فعل على تحديات الحداثة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

شكل صعود القوميات، وتداعيات الثورة الصناعية، وعلمنة المجتمعات، وظهور الحركات العمالية والاشتراكية، وتنامي النظم الديمقراطية الليبرالية، أرضية خصبة لظهور تيارات فكرية وسياسية رافضة لهذه التحولات، حالمة بالعودة إلى نظام اجتماعي وسياسي متخيل أكثر تجانسًا وانضباطًا وتسلسلا هرميا في فرنسا، التي كثيرًا ما تعتبر مختبرًا للأفكار السياسية الحديثة، كما وفرت "قضية دريفوس" (1894–1906) – التي قسمت المجتمع حول اتهام ضابط يهودي بالخيانة – وقودًا لليمين القومي والمعادي للسامية.

تأسست بعدها منظمات مثل "عصبة الوطن الفرنسي" 1898 بقيادة الكاتب القومي موريس باريس، والتي جمعت معارضي دريفوس من مختلف المشارب (بونابارتيين، بولانجيين). والأهم من ذلك، تأسست حركة "العمل الفرنسي" (Action Française)عام 1899 على يد هنري فاجوا وموريس بوجو. لكن سرعان ما هيمن على الحركة المفكر شارل موراس،

[1] نفس المرجع ص 46

وحولها من حركة جمهورية وطنية إلى تيار يدعو إلى "القومية المتكاملة intégral Nationalisme، والعودة إلى الملكية، ونظام حكم سلطوي، مع معاداة شرسة لليهود والبروتستانت والأجانب والمبادئ الديمقراطية.

أصبحت صحيفتها التي تحمل نفس الاسم تأسست 1908 وذراعها شبه العسكري المكون من الطلاب المعروفين بباعة الملك المتجولون(Roi du Camelots) أدوات مؤثرة لنشر أفكارها وممارسة العنف السياسي. مثلت هذه الفترة تبلورًا لأفكار القومية المتشددة، والعسكرية، ومعاداة السامية كعنصر أساسي، ورفض النظام الجمهوري البرلماني، والحنين إلى نظام عضوي تقليدي .، فقد شهدت دول أوروبية أخرى ظهور تيارات مماثلة، غالبا ما دافعت عن القومية المتطرفة ومعاداة السامية وكراهية الأجانب، كرد فعل على التحديث والهجرة وتنامي الحركات الاشتراكية[1].

عصر الفاشية والنازية:

ذروة التطرف بين الحربين العالميتين شكلت فترة ما بين الحربين العالميتين 1939-1919العصر الذهبي لليمين المتطرف، حيث وصل إلى السلطة في دول كبرى وأسس أنظمة شمولية، مستغلا حالة الفوضى الاقتصادية الكساد الكبير، والاضطراب السياسي، والإحباط الاجتماعي، والخوف من الشيوعية التي أعقبت الحرب العالمية الأولى. تجلت هذه الموجة بشكل رئيسي في النازية الالمانية و الفاشية الايطالية اين أسس بينيتو موسوليني،

[1] Pironet, Olivier. "Chronologie des extrêmes droites (1898-2013)." *Le Monde diplomatique*, avril 2014

الاشتراكي السابق الذي تحول إلى قومي متطرف، الحزم الإيطالية للقتال Combattimento di Italiani Fasci عام 1919 مستقطبا قدامى المحاربين الساخطين والقوميين والنقابيين الثوريين. تحولت هذه الحركة إلى "الحزب الوطني الفاشي" Fascista Nazionale Partitoعام 1921 ومن خلال استخدام العنف المنظم عبر ميليشيات "القمصان السود"والضغط السياسي، نجح موسوليني في إجبار الملك فيكتور إيمانويل الثالث على تعيينه رئيسًا للوزراء بعد "المسيرة على روما" في أكتوبر 1922 وبحلول 1925–1926كان موسوليني قد أرسى دعائم نظام ديكتاتوري شمولي عبر القوانين الفاشية للغاية و ألغى الحريات الدستورية، وقمع المعارضة، وفرض عبادة الزعيم "الدوتشي"، نظامًا اقتصاديًا و نقابيًا(Corporatism)، مع سياسة خارجية توسعية .في ألمانيا، التي كانت تعاني من إذلال معاهدة فرساي والتضخم المفرط والانقسامات السياسية، قدم أدولف هتلر برنامج "حزب العمال القومي الاشتراكي الألماني Deutsche Arbeiterpartei Nationalsozialistische – NSDAPأو الحزب النازي عام 1920 قام هذا البرنامج على أيديولوجية عنصرية متطرفة تعتبر "العرق الآري "متفوقاً ، وتلقي باللوم على اليهود في مشاكل ألمانيا، وتدعو إلى إقامة "مجال حيويLebensraum في الشرق، وإلغاء الديمقراطية البرلمانية.

نشر هتلر أفكاره هذه في كتابه "كفاحي Kampf Mein الذي كتبه في السجن بعد محاولة انقلاب فاشلة في ميونيخ عام .1923 مستغلا الأزمة الاقتصادية العالمية، اكتسب الحزب

النازي شعبية متزايدة، وأصبح الحزب الأكبر في البرلمان عام 1932 في 30 يناير 1933 عُين هتلر مستشارًا لألمانيا، وسرعان ما استخدم حريق الرايخستاغ كذريعة لتعليق الحريات المدنية، وإقصاء المعارضين، وإقامة نظام شمولي إرهابي لا مثيل له، قائم على التفوق العرقي والعنف الممنهج، مما أدى في النهاية إلى الحرب العالمية الثانية والمحرقة الهولوكوست .لم يقتصر صعود اليمين المتطرف على هاتين الدولتين[1].

فقد انتشرت الحركات والأنظمة الفاشية أو المستلهمة منها كالنار في الهشيم:

* إسبانيا: قاد الجنرال ميغيل بريمو دي ريفيرا انقلابًا عسكريًا عام 1923 وأقام ديكتاتورية. لاحقًا، أسس ابنه خوسيه أنطونيو حزب "الكتائب الإسبانية Española Falange الفاشي عام 1933 والذي أصبح الحزب الوحيد تحت ديكتاتورية الجنرال فرانشيسكو فرانكو بعد انتصاره في الحرب الأهلية الإسبانية 1939–1936بمساعدة حاسمة من إيطاليا الفاشية وألمانيا النازية.

* البرتغال: أقام أنطونيو دي أوليفيرا سالازار، الذي أصبح رئيسًا للوزراء عام ،1932 نظام "الدولة الجديدة Novo Estado "عام ،1933 وهو نظام سلطوي نقابي، وكاثوليكي محافظ، استمر حتى عام 1974

[1] Lefranc, Martin. "Mémoire du fascisme dans l'extrême droite française." *Encyclopédie d'histoire numérique de l'Europe* (EHNE), France, mis en ligne le 21 septembre 2023, consulté le 16 septembre 2024. URL : https://ehne.fr/fr/node/22167.

* النمسا: أسس المستشار إنغلبرت دولفوس الجبهة الوطنية(Front Vaterländische) عام ،1933 وهو نظام فاشي نمساوي(Austrofascism) معادٍ للنازية الألمانية، للكنه قتل على يد نازيين نمساويين في محاولة انقلاب عام 1934.

المجر: قاد فيرينتس سالاشي "حزب الصليب السهمي(Párt Nyilaskeresztes) أيد الأيديولوجية الفاشية والمعادية للسامية، والذي حكم لفترة وجيزة بدعم ألماني في نهاية الحرب العالمية الثانية (1945-1944).

* رومانيا: برزت حركة "الفيلق الملائكي Legiunea Mihail Arhanghelului أو "الحرس الحديدي Fier de Garda "بقيادة كورنيليو كودريانو، وهي حركة قومية متطرفة، صوفية مسيحية، ومعادية للسامية بشدة، ومارست عنفًا سياسيا واسع النطاق.[1]

* و في دول أخرى :ظهرت حركات فاشية أو يمينية متطرفة ذات تأثير متفاوت في بريطانيا "اتحاد الفاشيين البريطاني" بقيادة أوزوالد موزلي، 1932وفرنسا تعددت الحركات مثل "الشبيبة الوطنية"، "الصليب الناري"، "الحزب الشعبي الفرنسي"، وغيرها، والتي نظمت مظاهرات عنيفة مثل أحداث 6 فبراير 1934، وفي بلجيكا حزب "ريكس" الفاشي بقيادة ليون دوغريل، 1936، وحتى خارج أوروبا كما في تشيلي "الحركة الوطنية الاشتراكية" 1932، وكندا "الحزب الوطني الاشتراكي المسيحي"، 1934، والولايات المتحدة "الفيلق الفضي"،

[1]أبو بكر الدسوقي، جدلية العلاقة بين الإسلاموفوبيا واليمين الأوروبي، السياسة الدولية العدد 208 إبريل، 2017 المجلد 52، ص 85

1933، والبرازيل "حركة التكامل البرازيلي Brasileira Integralista Ação وفي اليابان، سيطرت النزعة العسكرية والقومية المتطرفة على الحكم، وأسس رئيس الوزراء كونوي فوميمارو جمعية مساعدة الحكم الإمبراطوري Yokusankai Taisei عام 1940 كحزب شمولي يدعو للتوسع والهيمنة العرقية خلال الحرب العالمية الثانية، تعاونت العديد من هذه الحركات والأنظمة مع دول المحور (ألمانيا وإيطاليا واليابان) في فرنسا، أقام الماريشال فيليب بيتان نظام فيشي المتعاون 1940–1944 وأعلن "الثورة الوطنية" ذات التوجهات المحافظة والسلطوية والمعادية للسامية. كما شارك متطوعون من مختلف الدول الأوروبية في القتال إلى جانب ألمانيا النازية ضد الاتحاد السوفيتي، مثل "فيلق المتطوعين الفرنسيين ضد البلشفية LVF "و"فيلق والونيا" البلجيكي .تميزت هذه الحقبة بالاستخدام المكثف للدعاية، وتنظيم المسيرات الحاشدة، وعبادة القائد، والعنف المنظم ضد المعارضين والأقليات، والسياسات الاقتصادية الموجهة لخدمة الدولة وإن اختلفت التفاصيل بين الفاشية والنازية، والأيديولوجيات الشمولية التي سعت للسيطرة على كافة جوانب حياة الفرد والمجتمع[1] .

إعادة التشكل في عالم ما بعد الحرب: من الهامش إلى الصعود التدريجي 1945 – 1980

شكلت هزيمة دول المحور في عام 1945 ضربة قاصمة لليمين المتطرف، الذي أصبح مرادفا للوحشية والدمار والتعاون مع العدو في أذهان الكثيرين.

[1] Palheta, Ugo. "Le fascisme, ce spectre qui hante l’Europe." *Nouveaux Cahiers du socialisme*, no. 23, hiver 2020, pp. 131–138.

و بدا وكأن الفاشية والنازية قد تم استئصالهما، ودخلت أوروبا الغربية عصر الديمقراطية الليبرالية ودولة الرفاه. ومع ذلك، لم يختفِ اليمين المتطرف تمامًا، بل دخل مرحلة من الانكماش وإعادة التشكل، محاولًا التكيف مع الواقع الجديد في البداية، كان ينظر إلى أي نشاط يميني متطرف على أنه مجرد بقايا من الماضي أو "ظل ممتد" للحرب المنتهية. لكن سرعان ما بدأت تظهر تنظيمات جديدة، غالبا ما أسسها أعضاء سابقون في الحركات الفاشية أو المتعاونة، وإن حاولت أحيانًا التخفي تحت ستار جديد أو التركيز على قضايا مختلفة:

* إيطاليا: تأسست "الحركة الاجتماعية الإيطالية MSI – Italiano Sociale Movimento عام 1946 على يد أنصار سابقين لموسوليني مثل جورجيو ألميرانتي. ورغم تبنيها شكليا للنظام البرلماني، إلا أنها حافظت على إرث الفاشية وأيديولوجيتها القومية والسلطوية، وظلت قوة سياسية هامشية ولكن مستمرة.

* فرنسا: أعيد إحياء "العمل الفرنسي" بشكل محدود حول مجلة "وجوه فرنسا عام 1947 وظهرت بعدها حركات صغيرة ولكن عنيفة أحيانًا، مثل "الأمة الشابةNation Jeune " التي أسسها بيير سيدوس، والتي تم حلها لاحقًا ليؤسس "الغرب(Occident) 1964 ثم العمل الفرنسي(L'Œuvre française) 1968كما لعبت حرب الجزائر 196–1954 دورًا محوريًا في تنشيط اليمين المتطرف، حيث عارضت قطاعات واسعة منه استقلال الجزائر، وبلغ هذا الرفض ذروته في تأسيس "منظمة الجيش السري OAS – Secrète

(Armée'l de Organisation) عام 1961 ،وهي منظمة إرهابية ارتكبت العديد من الاغتيالات والتفجيرات في الجزائر وفرنسا.

من رحم هذه التيارات المتعددة بقايا فيشي، أنصار الجزائر الفرنسية، قوميون متطرفون، معادون للشيوعية تأسست "الجبهة الوطنية FN – National Front عام 1972 بقيادة جان ماري لوبان، الذي كان نائبًا سابقًا عن حركة بوجاد الشعبوية[1].

* ألمانيا الغربية: بعد حظر الأحزاب النازية الجديدة المبكرة مثل "حزب الرايخ الاشتراكي " SRP، ظهر "الحزب الوطني الديمقراطي الألماني NPD – Deutschlands Partei " Nationaldemokratischeعام 1964 ، والذي استقطب عناصر نازية سابقة وقوميين متطرفين، وحقق بعض النجاحات الانتخابية في أواخر الستينيات قبل أن يتراجع.

* النمسا: تأسست "رابطة المستقلين VdU – Unabhängigen der Verband "عام 1949كمنصة للنازيين السابقين والقوميين الألمان، وحققت نجاحًا انتخابيًا فوريًا. خلفها "حزب الحرية النمساوي FPÖ – Österreichs Partei Freiheitliche "عام 1956 والذي تأرجح بين التيار الليبرالي والقومي المتطرف.

* بريطانيا: أطلق أوزوالد موزلي "حركة الاتحاد(Movement Union) "عام ،1948 داعيا إلى وحدة أوروبية على أساس التفوق الأبيض، للكن تأثيره ظل محدودًا. لاحقًا، ظهرت

[1] Palheta, Ugo. "Le fascisme, ce spectre qui hante l'Europe." *Nouveaux Cahiers du socialisme*, no. 23, hiver 2020, pp. 131–138.

"الجبهة الوطنية Front National – NF "عام 1967 كحزب عنصري معادي للهجرة، وحقق بعض الشعبية في السبعينيات.

* بلجيكا: نشط القوميون الفلمنكيون المتطرفون في "نظام المناضلين الفلمنكيين – VMO Orde Militanten Vlaamse تأسس 1949، والذي انبثق عنه لاحقًا "فلامس بلوك VB " Blok Vlaams –عام ،1979 وهو حزب انفصالي معادي للمهاجرين بشدة .تميزت هذه المرحلة أيضًا بظهور تيار "اليمين الجديدDroite Nouvelle " ، وهو حركة فكرية سعت إلى تجديد الأسس الأيديولوجية لليمين المتطرف وتجاوز الارتباط المباشر بالفاشية التاريخية.

ركزت هذه الحركة، التي برزت في فرنسا حول "تجمع البحث والدراسات من أجل الحضارة الأوروبية et recherche de Groupement "،بنوا دولان مثل وشخصيات 1969 تأسس d'études pour la civilisation européenne – GRECEعلى مفاهيم مثل "الهوية الأوروبية"، و"الحق في الاختلاف" بمعنى رفض التعددية الثقافية داخل المجتمع الواحد، وانتقاد المساواتية والليبرالية، ومحاولة إضفاء طابع ثقافي وعلمي مزيف على أفكارها . كما شهدت هذه الفترة بروز ظاهرة "إنكار المحرقة" (الهولوكوست) أو النفيانية(Négationnisme)، التي حاولت التشكيك في وقوع الإبادة الجماعية لليهود على يد النازيين أو التقليل من شأنها، كاستراتيجية لإعادة تأهيل النازية وتبرئة اليمين المتطرف من جرائم الماضي. وبرز في هذا المجال شخصيات مثل روبير فوريسون في فرنسا .على الصعيد العالمي، استمر وجود أنظمة يمينية متطرفة، مثل نظام الفصل العنصري الأبارتهايد

في جنوب إفريقيا الذي وصل إلى السلطة عام 1948، وديكتاتوريات عسكرية وحشية في أمريكا اللاتينية مثل انقلاب اللكولونيلات في اليونان ،1967–1974 وانقلاب الجنرال أوغستو بينوشيه في تشيلي عام 1973 ، والانقلابات في البرازيل والأرجنتين، والتي غالبا ما حظيت بدعم غربي في سياق الحرب الباردة لمناهضتها للشيوعية. وفي الهند، تأسست "جمعية الشعب الهندي BJaS – Sangh Jan Bharatiya "عام 1951 كحزب قومي هندوسي، والتي ستتحول لاحقًا إلى "حزب بهاراتيا جاناتا BJP "عام 1980[1] .

بشكل عام، ظل اليمين المتطرف في هذه الفترة قوة هامشية في معظم الديمقراطيات الغربية، محاصرًا بوصمة العار التاريخية ومواجهًا بمعارضة قوية من اليسار واليمين التقليدي. للكنه كان يضع الأسس التنظيمية والفكرية لعودته القوية لاحقًا.

المطلب الثالث :عوامل نشأة اليمين المتطرف في أوروبا

لم يظهر اليمين المتطرف في أوروبا كظاهرة مفاجئة، بل كان نتاج تفاعل مجموعة معقدة من العوامل التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي هيأت التربة لنموه وتطوره عبر مراحل مختلفة. يمكن تلخيص أبرز هذه العوامل كالتالي:

1 رد الفعل على الحداثة أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين :

[1] Palheta, Ugo. "Le fascisme, ce spectre qui hante l’Europe." *Nouveaux Cahiers du socialisme*, no. 23, hiver 2020, pp. 131–138.

* التحولات الاجتماعية والاقتصادية :شكلت الثورة الصناعية، وما رافقها من تحضر سريع وتفكك للبنى الاجتماعية التقليدية وظهور طبقة عاملة منظمة، مصدر قلق لبعض الفئات المحافظة التي رأت فيها تهديدًا للنظام الاجتماعي القائم.

* صعود القوميات: بينما كانت القومية في بداياتها قوة ليبرالية، إلا أنها تحولت تدريجيا لدى البعض إلى نزعة شوفينية متطرفة، تركز على تمجيد الأمة ورفض الآخر.

* العلمنة وتراجع دور الدين: أدى تراجع تأثير المؤسسات الدينية التقليدية إلى فراغ حاولت بعض الأيديولوجيات القومية المتطرفة ملأه.

* تنامي الديمقراطية الليبرالية والحركات الاشتراكية: اعتبرت التيارات اليمينية المتطرفة الديمقراطية البرلمانية والنظام الليبرالي ضعفًا وانحلالًا، كما رأت في الحركات الاشتراكية والشيوعية تهديدًا وجوديًا للملكية الخاصة والنظام الاجتماعي.

* أزمات سياسية محددة: لعبت أحداث مثل قضية دريفوس في فرنسا دورًا حاسما في استقطاب المجتمع وتعبئة اليمين القومي والمعادي للسامية[1].

2- اضطرابات فترة ما بين الحربين العالميتين (1919-1939):

[1] آب، عبد الكريم. "مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة: العدد السادس عشر." مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة، الهيئة الديمقراطية الألمانية، ألمانيا، المجلد 16، أغسطس 2024، ص 208

* تداعيات الحرب العالمية الأولى: خلفت الحرب دمارًا هائلً ا، وشعورًا بالإحباط والخسارة لدى الدول المهزومة مثل ألمانيا والنمسا والمجر، وحتى لدى بعض الدول المنتصرة مثل إيطاليا التي شعرت بأنها لم تحصل على مكاسب كافية.

* عدم الاستقرار الاقتصادي: أدى التضخم المفرط كما في ألمانيا، ثم الكساد الكبير الذي بدأ عام 1929 ،إلى بطالة جماعية وبؤس اجتماعي واسع النطاق، مما جعل الجماهير أكثر تقبلً ا للحلول الراديكالية التي وعدت بها الحركات الفاشية والنازية.

* الضعف السياسي للديمقراطيات: بدت الأنظمة الديمقراطية البرلمانية في العديد من الدول (مثل جمهورية فايمار في ألمانيا، وإيطاليا قبل موسوليني) عاجزة عن مواجهة الأزمات، ومنقسمة على نفسها، مما أضعف شرعيتها.

* الخوف من الشيوعية: شكل نجاح الثورة البلشفية في روسيا عام 1917 مصدر قلق كبير للطبقات الوسطى والعليا والمحافظين، واستغل اليمين المتطرف هذا الخوف لتصوير نفسه كحصن ضد "الخطر الأحمر".

* صعود القادة الكاريزميين: لعبت شخصيات مثل موسوليني وهتلر دورًا حاسما في تعبئة الجماهير وتقديم رؤية بسيطة وحاسمة للمشاكل القائمة [1].

3- سياقات ما بعد الحرب العالمية الثانية (1945-1980):

[1] آب، عبد الكريم. "مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة: العدد السادس عشر." مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة، الهيئة الديمقراطية الألمانية، ألمانيا، المجلد 16، أغسطس 2024، ص 209

* إرث الحرب والتعاون: شكلت هزيمة الفاشية وصمة عار، لكن بقايا المتعاونين والأنظمة السابقة شكلت نواة لبعض الحركات الجديدة مثل MSI في إيطاليا.

* الحروب الاستعمارية: أدت حروب إنهاء الاستعمار، وخاصة حرب الجزائر بالنسبة لفرنسا، إلى تنشيط قطاعاتٍ واسعة من اليمين المتطرف الرافضة للتخلي عن المستعمرات.

* الحرب الباردة :وفر الصراع ضد الشيوعية غطاء لبعض الأنظمة اليمينية المتطرفة (خاصة الديكتاتوريات العسكرية)، كما استخدمت مناهضة الشيوعية كأداة لتعبئة اليمين المتطرف في أوروبا الغربية.

4- العوامل الحديثة (منذ 1980):

* الأزمات الاقتصادية المتكررة: ساهمت أزمات النفط، والركود الاقتصادي، والأزمة المالية العالمية عام ،2008 وسياسات التقشف، في زيادة الشعور بعدم الأمان الاقتصادي وتآكل دولة الرفاه، مما وفر أرضية خصبة للشعبوية اليمينية.

* العولمة وتداعياتها: أثارت العولمة مخاوف بشأن فقدان الوظائف، وتراجع الصناعات الوطنية، وتآكل الهوية الثقافية، وضعف سيادة الدولة القومية أمام الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية.

* الهجرة المتزايدة: أصبحت الهجرة، خاصة من الدول غير الأوروبية والإسلامية، المحرك الرئيسي لخطاب اليمين المتطرف المعاصر، الذي يربطها بالبطالة والجريمة والإرهاب و"أسلمة" أوروبا وتهديد الهوية الوطنية.

* تراجع الأحزاب التقليدية: أدى فقدان الثقة في الأحزاب الرئيسية يمين الوسط ويسار الوسط وشعور قطاعات من الناخبين بأنها لا تمثلهم وتتبنى سياسات متشابهة الكارتل الحزبي ، إلى البحث عن بدائل "ضد النظام". [1]

* انهيار الكتلة السوفيتية: فتح سقوط الشيوعية المجال لصعود القوميات في أوروبا الشرقية، وأضعف اليسار في الغرب، وأزال "العدو" المشترك الذي كان يوحد أحيانًا اليمين التقليدي.

* الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي :أتاح الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لليمين المتطرف تجاوز وسائل الإعلام التقليدية ونشر رسائله مباشرة إلى الجمهور وتعبئة الأنصار بفعالية تتفاعل هذه العوامل بطرق معقدة وتختلف أهميتها النسبية من بلد إلى آخر ومن فترة إلى أخرى، للكنها مجتمعة تفسر استمرارية وصعود ظاهرة اليمين المتطرف في المشهد السياسي الأوروبي[2].

[1] رشيد خشانة، أوروبا والخيار العسكري في مجابهة الهجرة غير النظامية، مركز الجزيرة للدراسات، 2015/8/16

[2] بنافي، ريناس. "صعود اليمين المتطرف: الأسباب والتداعيات". المركز الديمقراطي العربي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، 12 مايو 2017) https://democraticac.de/?p=46400 :تاريخ الاطلاع:6 افريل 2025.(

المطلب الرابع :التحولات الفكرية لليمين المتطرف:

لم يكن فكر اليمين المتطرف جامدًا عبر التاريخ، بل شهد تحولات وتكيفات مهمة استجابة للظروف المتغيرة ولضرورات البقاء والتوسع. يمكن رصد أبرز هذه التحولات الفكرية كالتالي:

1- من القومية التقليدية إلى القومية المتكاملة والفاشية أواخر القرن 19 - فترة ما بين الحربين:

* القومية المتكاملة (شارل موراس): تجاوزت القومية الجمهورية التقليدية نحو رفض الديمقراطية والبرلمانية، والدعوة إلى نظام ملكي سلطوي، مع التركيز على معاداة السامية والعناصر "غير الفرنسية" كعناصر أساسية في الأيديولوجية.

* الفاشية الإيطالية: قدمت أيديولوجية تركز على الدولة الشمولية كل شيء في الدولة، لا شيء خارج الدولة، لا شيء ضد الدولة، والنظام النقابي(Corporatism)، وتمجيد العنف والحرب، وعبادة القائد الدوتشي، والقومية التوسعية .

* النازية الألمانية: دفعت بأفكار اليمين المتطرف إلى أقصى حدودها، بتركيزها المهووس على العرق "العرق الآري "والنقاء العرقي، ومعاداة السامية الإبادية، ونظرية "المجال الحيوي (Lebensraum)، والشمولية المطلقة، والعنف المنهج كأداة أساسية للحكم.

2- التكيف وإعادة التشكيل في فترة ما بعد الحرب (1945-1980):

* الفاشية الجديدة(Neofascism) :حاولت بعض الحركات مثل(MSI) الحفاظ على استمرارية الفكر الفاشي مع التكيف الشكلي مع النظام الديمقراطي البرلماني، مع التركيز على القومية ومعاداة الشيوعية.

* اليمين الجديد(Droite Nouvelle) :مثلت محاولة لتجديد فكري أعمق، تهدف إلى تجاوز الارتباط المباشر بالفاشية التاريخية. ركزت على:

* الميتابوليتيك(Metapolitics) :فكرة أن التغيير السياسي يمر عبر تغيير الأفكار والثقافة المهيمنة أولًا.

* نقد المساواتية والليبرالية: اعتبارها أفكارًا هدامة للحضارة الأوروبية.

* الهوية الإثنية–الثقافية: التركيز على "الهوية الأوروبية" و"الحق في الاختلاف" بمعنى رفض الخلط الثقافي والعرقي.

* الوثنية الجديدة(Neopaganism) :لدى بعض مفكريها، كرفض للمسيحية ذات الجذور اليهودية.

* إضفاء طابع علمي مزيف: محاولة استخدام مفاهيم من علم الأحياء الاجتماعي أو الأنثروبولوجيا لدعم أفكارها.

* النفيانية (إنكار المحرقة): ظهرت كاستراتيجية فكرية تهدف إلى تبرئة النازية واليمين المتطرف من خلال التشكيك في جرائمهم التاريخية.

* الشعبوية المبكرة (مثل البوجادية): التركيز على الدفاع عن "صغار" التجار والحرفيين ضد الضرائب والدولة الحديثة، بخطاب بسيط ومباشر. [1]

3-التحولات المعاصرة والشعبوية اليمينية (منذ 1980):[2]

* "نزع الشيطنةDédiabolisation :استراتيجية تبنتها العديد من الأحزاب مثل الجبهة الوطنية في فرنسا للتخفيف من حدة خطابها، والتخلي عن الرموز الفاشية الصريحة ومعاداة السامية العلنية، بهدف توسيع قاعدتها الانتخابية والخروج من العزلة السياسية.

* التركيز على الهجرة والإسلام: تحول العداء من اليهود في الخطاب التقليدي إلى المهاجرين والمسلمين بشكل أساسي، حيث يتم تصويرهم كتهديد ثقافي واقتصادي وأمني.

* الشعبوية كاستراتيجية خطاب: تبني خطاب يقسم العالم إلى "شعب أصيل" و"نخب فاسدة" سياسية، إعلامية، ثقافية، وتقديم الحزب كصوت وحيد للشعب ضد هذه النخب .

* القومية الإثنية-الثقافية المحدثة: التحول من الخطاب العرقي البيولوجي الصريح إلى خطاب يركز على "عدم توافق الثقافات" وضرورة الحفاظ على "الهوية الوطنية" أو "الحضارة الأوروبية/الغربية" المهددة.

[1] **Cour européenne des droits de l'homme, "Affaire El Boujadi c. France – arrêt du 26 septembre 1997", FLN.dk, 19 juin 2020 (consulté le : 1juin 2025), p 2**https://bit.ly/3VvQp4B

[2] **François Debras, "Extrême droite : un inégalitarisme racial, culturel, religieux, social et économique", *Echos* (Bruxelles Laïque, Belgique, mai 2024), p. [5].** https://bit.ly/3VvQp4B

* السيادة الوطنية ومناهضة العولمة/الاتحاد الأوروبي: التركيز على استعادة السيادة الوطنية في مواجهة المنظمات الدولية (خاصة الاتحاد الأوروبي) وتأثيرات العولمة.

* التقليدية المحافظة: الدفاع عن القيم التقليدية المتعلقة بالأسرة والجنس والدين، ومعارضة حقوق المثليين والإجهاض.

* تبني نظريات المؤامرة: استخدام نظريات مثل "الاستبدال العظيم" لتعبئة الأنصار وتفسير التغيرات الاجتماعية كجزء من مؤامرة خفية.

* التقارب مع اليمين التقليدي: تبني بعض الأحزاب اليمينية التقليدية لأجزاء من خطاب ومواضيع اليمين المتطرف خاصة فيما يتعلق بالهجرة والأمن، مما يساهم في "تطبيع" هذه الأفكار .تظهر هذه التحولات قدرة اليمين المتطرف على التلون والتكيف مع السياقات المتغيرة، مع الحفاظ على نواة صلبة من الأفكار تتمحور حول القومية المتشددة، ورفض التعددية، والميل نحو السلطوية[1].

المبحث الثالث: الأحزاب اليمينية المتطرفة المعاصرة في فرنسا وألمانيا

تشهد الساحة السياسية الأوروبية في العقود الأخيرة تحولات عميقة، من أبرز معالمها الصعود اللافت والمستمر للأحزاب والحركات المصنفة ضمن اليمين المتطرف أو اليمين

[1]العادلي، أسامة أحمد؛ نصر، علي عبد المطلب محمد. "صعود اليمين المتطرف في غرب أوروبا وتداعياته: دراسة مقارنة بين حالتي فرنسا وألمانيا."399ص *مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية*، المجلد 3، العدد 2، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، الدوحة، أكتوبر 2023، متاح على الإنترنت) https://bit.ly/45uMPrV :الاطلاع: 23 مارس 2025.

الراديكالي. لم تعد هذه القوى مجرد ظواهر هامشية أو احتجاجية عابرة، بل أضحت لاعبًا مؤثرًا في المشهد السياسي للعديد من الدول، قادرة على حصد نسب معتبرة من الأصوات، والتأثير في الأجندة السياسية، بل والوصول إلى السلطة في بعض الحالات كما في إيطاليا أو المجر، أو المشاركة فيها كما في دول أخرى. وفي هذا السياق، تبرز تجربتا فرنسا وألمانيا كحالتين محوريتين لفهم ديناميكيات هذه الظاهرة، نظرًا للثقل السياسي والاقتصادي لهذين البلدين في الاتحاد الأوروبي، وللجذور التاريخية والمسارات المتباينة التي اتخذها اليمين المتطرف في كل منهما[1].

في فرنسا، يمثل التجمع الوطني (RN)، الوريث للجبهة الوطنية (FN) التي تأسست عام 1972، القوة الأبرز لليمين المتطرف. وقد نجح هذا الحزب، خاصة تحت قيادة مارين لوبان، في توسيع قاعدته الانتخابية والخروج من عزلته السياسية التقليدية عبر استراتيجية "نزع الشيطنة" (dédiabolisation)، ليصبح منافسًا رئيسيًا في الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

وفي ألمانيا، برز حزب البديل من أجل ألمانيا (AfD) عام 2013، في سياق أزمة اليورو، كحزب يميني محافظ في البداية، لكنه سرعان ما تبنى خطابًا أكثر راديكالية، خاصة مع أزمة اللاجئين عام 2015، ليحقق نجاحات انتخابية متتالية أوصلته إلى البوندستاغ وجميع

[1] العادلي، أسامة أحمد؛ نصر، علي عبد المطلب محمد. "صعود اليمين المتطرف في غرب أوروبا وتداعياته: دراسة مقارنة بين حالتي فرنسا وألمانيا ."*مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية*، المجلد 3، العدد 2، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، الدوحة، أكتوبر 2023، ص 401. متاح على الإنترنت) https://bit.ly/45uMPrV :الاطلاع: 23 مارس 2025.(

برلمانات الولايات، مثيرًا جدلاً واسعًا حول طبيعته ومدى تهديده للنظام الديمقراطي الألماني الذي تأسس على أنقاض النازية [1].

المطلب الأول: الإطار النظري والتاريخي للأحزاب اليمينية المتطرفة:

لفهم طبيعة الأحزاب اليمينية المتطرفة المعاصرة في فرنسا وألمانيا، لا بد من العودة إلى جذورها التاريخية وسياقات نشأتها وتطورها المتباينة. فكل بلد يحمل إرثًا خاصًا وتجارب تاريخية شكلت طبيعة يمينه المتطرف وخطاباته وموقعه في المشهد السياسي.

1- فرنسا: من الإرث المعادي للثورة إلى القومية الشعبوية

•السلالة المعادية للثورة: نشأت هذه السلالة كرد فعل مباشر على الثورة الفرنسية عام 1789 ومبادئها. تمثلت في البداية في التيار "الشرعي" (Légitimiste) الذي ظل وفيًا للملكية المطلقة وللنظام القديم القائم على الامتيازات الوراثية وسلطة الكنيسة الكاثوليكية. طوال القرن التاسع عشر، شكل هذا التيار القوة الرئيسية على يمين الطيف السياسي، معارضًا ليس فقط الجمهورية ولكن أيضًا الملكية الدستورية ذات الميول الليبرالية (التيار الأورليانى).

ومع ترسيخ الجمهورية الثالثة في سبعينيات القرن التاسع عشر، تحول هذا اليمين تدريجيًا من قوة سياسية رئيسية إلى تيار هامشي، لكنه لم يختف تمامًا. وجد هذا الإرث تعبيرًا فكريًا وسياسيًا متجددًا في مطلع القرن العشرين مع ظهور حركة "العمل الفرنسي" (Action

[1] العادلي، أسامة أحمد؛ نصر، علي عبد المطلب محمد. "صعود اليمين المتطرف في غرب أوروبا وتداعياته: دراسة مقارنة بين حالتي فرنسا وألمانيا ."*مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية*، المجلد 3، العدد 2، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، الدوحة، أكتوبر 2023، ص 402. متاح على الإنترنت) https://bit.ly/45uMPrV :الاطلاع: 23 مارس 2025.(

Française) بقيادة شارل موراس. قدمت الحركة بناءً فكريًا متكاملاً يرفض مبادئ 1789، ويدعو إلى استعادة الملكية، ويتبنى قومية مغلقة ومعادية للسامية وكارهة للأجانب. [1]

ورغم أن الحركة لم تنجح في تحقيق أهدافها السياسية المباشرة، إلا أنها مارست تأثيرًا فكريًا "ميتابوليتيكيًا" هامًا على أجيال من المثقفين والناشطين اليمينيين، وظلت مرجعية لليمين المتطرف حتى بعد الحرب العالمية الثانية[2].

•السلالة القومية الشعبوية: ظهرت هذه السلالة في سياق مختلف تمامًا، تمثل في أزمات نهاية القرن التاسع عشر (الأزمة الاقتصادية، فضيحة بنما، قضية دريفوس) وصعود القومية المتشددة بعد هزيمة 1871 أمام بروسيا. تجلت هذه الموجة الشعبوية والقومية والمعادية للبرلمانية بشكل صارخ في الحركة البولانجية (Boulangisme) أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر، والتي كادت أن تطيح بالنظام الجمهوري. تميزت هذه السلالة الجديدة بخطابها الذي يخاطب "الشعب" مباشرة ضد "النخب" البرلمانية والمالية الفاسدة، وبتركيزها على القومية الانتقامية، ومعاداتها للسامية وكراهية الأجانب، ورفضها للديمقراطية الليبرالية. يرى بعض المؤرخين مثل زئيف ستيرنهيل في هذه "اليمين الثوري" جذور الفاشية الفرنسية. ورغم فشل البولانجية، إلا أن هذا التيار القومي الشعبوي والمعادي للبرلمانية سيظهر مجددًا في فترات الأزمات اللاحقة، مثل صعود العصب (Ligues) اليمينية المتطرفة في فترة ما بين

[1] نفس المرجع ص 402

الحربين (مثل الصليب الناري، العمل الفرنسي، وغيرها)، والتي شكلت تهديدًا جديًا للجمهورية، خاصة خلال أحداث 6 فبراير 1934[1].

•مرحلة ما بعد الحرب وتأسيس الجبهة الوطنية (FN): بعد الحرب العالمية الثانية، بدا اليمين المتطرف الفرنسي مفككًا وموصومًا بوصمة التعاون مع الاحتلال النازي (نظام فيشي).

لكن التيارات المعادية للثورة والقومية الشعبوية لم تختف.بل أعادت تجميع صفوفها تدريجيًا حول قضايا جديدة مثل معارضة إنهاء الاستعمار (خاصة حرب الجزائر)، والدفاع عن "الغرب المسيحي" ضد الشيوعية، ومعارضة التحديث الاجتماعي والثقافي الذي شهدته فرنسا في الستينيات. وفي عام 1972، تأسست الجبهة الوطنية (FN) بقيادة جان ماري لوبان، لتجمع شتات هذه التيارات المختلفة (بقايا المتعاونين، القوميين المتطرفين، الكاثوليك التقليديين، معارضي استقلال الجزائر). ظل الحزب هامشيًا لسنوات، قبل أن يحقق أولى اختراقاته الانتخابية في الثمانينيات، مستفيدًا من الأزمة الاقتصادية، وصعود البطالة، وتزايد المخاوف بشأن الهجرة. تبنى الحزب خطابًا قوميًا متشددًا، معاديًا للهجرة والإسلام، منتقدًا للنخب السياسية ورافضًا للاتحاد الأوروبي. ومع تولي مارين لوبان قيادة الحزب عام 2011، بدأت استراتيجية "نزع الشيطنة" بهدف توسيع القاعدة الانتخابية للحزب وجعله مقبولاً كقوة

[1]نفس المرجع ص 404

سياسية رئيسية، وهو ما أدى إلى تغيير اسم الحزب إلى التجمع الوطني (RN) عام 2018، وتحقيق نتائج انتخابية غير مسبوقة في العقدين الأخيرين.

2- ألمانيا: إرث ما بعد النازية وتحديات "الديمقراطية الدفاعية"

•الموجة الأولى (حقبة أديناور): رغم القطيعة المعلنة مع الماضي النازي، فإن بعض التوجهات القومية الألمانية (Deutschnational) والمحافظة القومية (Nationalkonservativ) والمعادية للسامية والسلطوية ظلت حاضرة في المجتمع الألماني بعد الحرب. وجدت هذه التوجهات تعبيرًا سياسيًا في عدد من الأحزاب الصغيرة التي تأسست في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات. بعضها، مثل حزب الرايخ الاشتراكي (Sozialistische Reichspartei – SRP)، كان امتدادًا مباشرًا للحزب النازي في أيديولوجيته وكوادره، وحقق نجاحات انتخابية لافتة في بعض الولايات مثل ساكسونيا السفلى وبريمن، مستفيدًا من الإحباط الاجتماعي والاقتصادي الناتج عن دمار الحرب ومشكلة اللاجئين والمطرودين (أكثر من 10 ملايين شخص).

استقطب الـ SRP بشكل خاص النازيين السابقين والشباب في المناطق الريفية البروتستانتية. أدى نجاح هذا الحزب إلى تفعيل آلية "الديمقراطية الدفاعية"، حيث قامت المحكمة الدستورية الاتحادية بحظره عام 1952 باعتباره غير دستوري.

أحزاب أخرى مثل حزب الرايخ الألماني (Deutsche Reichspartei – DRP) أو التجمع الألماني (Deutsche Gemeinschaft – DG) كانت أقل راديكالية لكنها حملت أيضًا إرثًا قوميًا محافظًا. ثم تراجع نفوذ هذه الأحزاب تدريجيًا مع نجاح الاندماج الاقتصادي والاجتماعي في ألمانيا الغربية ("المعجزة الاقتصادية")، وقدرة الحزب المسيحي الديمقراطي (CDU/CSU) على استيعاب جزء كبير من الناخبين المحافظين، ورفع العتبة الانتخابية لدخول البوندستاغ إلى 5%[1].

•الموجة الثانية (صعود وسقوط NPD): في منتصف الستينيات، شهد اليمين المتطرف موجة صعود جديدة مع تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي الألماني (Nationaldemokratische Partei Deutschlands – NPD) عام 1964، والذي جمع بقايا الـ DRP وتيارات قومية أخرى. تزامن صعود الحزب مع أول أزمة اقتصادية نسبية تشهدها ألمانيا الغربية، ومع تشكيل "الائتلاف الكبير" بين المسيحيين الديمقراطيين والاشتراكيين الديمقراطيين (1966–1969)، مما أضعف المعارضة البرلمانية وفتح مجالاً للاحتجاج. نجح الـ NPD في دخول سبعة برلمانات ولايات بين عامي 1966 و 1968، محققًا أفضل نتائجه في بادن–فورتمبيرغ (9.8%). استقطب الحزب ناخبين من فئات متنوعة، بما في ذلك العمال والمزارعون والحرفيون، خاصة من الأجيال الأكبر سنًا التي عايشت فترة ما قبل الحرب. لكن الحزب فشل بفارق ضئيل في دخول البوندستاغ عام 1969 (4.3%)، ليبدأ بعد ذلك تراجعًا سريعًا وهامشيًا .

[1] نفس المرجع ص 403

•الموجة الثالثة (الجمهوريون و DVU): في الثمانينيات والتسعينيات، ظهرت موجة ثالثة تمثلت بشكل أساسي في حزب الجمهوريين (Die Republikaner – REP)، الذي أسسه منشقون عن الجناح اليميني للحزب الاجتماعي المسيحي البافاري (CSU) عام 1983، والاتحاد الشعبي الألماني (Deutsche Volksunion – DVU)، الذي تحول من جمعية إلى حزب. استفادت هذه الأحزاب من تزايد المخاوف بشأن الهجرة بعد انهيار جدار برلين وتوحيد ألمانيا، ومن تدفق اللاجئين من يوغوسلافيا السابقة. حققت نجاحات انتخابية متقطعة في بعض الولايات وفي الانتخابات الأوروبية، لكنها ظلت منقسمة وعاجزة عن تحقيق اختراق دائم على المستوى الفيدرالي، ويرجع ذلك جزئيًا إلى "الجدار الناري" (Brandmauer) الذي أقامته الأحزاب الديمقراطية لمنع أي تعاون معها[1].

•ظهور حزب البديل من أجل ألمانيا (AfD): تأسس حزب البديل من أجل ألمانيا (AfD) عام 2013 كرد فعل على سياسات إنقاذ اليورو التي انتهجتها حكومة أنجيلا ميركل. قاد تأسيس الحزب أكاديميون واقتصاديون محافظون ليبراليون (مثل بيرند لوكه)، وكان خطابه في البداية يركز على نقد اليورو والاتحاد الأوروبي. لكن الحزب سرعان ما شهد صراعات داخلية حادة أدت إلى تهميش الجناح الليبرالي وصعود تيارات أكثر قومية ومحافظة وراديكالية. شكلت أزمة اللاجئين عام 2015 نقطة تحول رئيسية، حيث تبنى الحزب خطابًا متشددًا معاديًا للهجرة والإسلام، مما أكسبه زخمًا انتخابيًا كبيرًا. دخل الحزب البوندستاغ لأول مرة عام 2017 بنسبة 12.6%، وأصبح ممثلاً في جميع برلمانات الولايات. استمر الحزب

[1] نفس المرجع ص 400

في تبني مواقف أكثر راديكالية، خاصة مع تزايد نفوذ التيار القومي الإثني (Völkisch) المعروف باسم "الجناح" (Der Flügel) بقيادة بيورن هوكه، والذي تم حله رسميًا ولكنه لا يزال مؤثرًا. أصبح الـ AfD اليوم القوة الرئيسية لليمين المتطرف في ألمانيا، جامعًا بين خطاب شعبوي معادي للنخب، وقومية متشددة، ومواقف محافظة اجتماعيًا، مع ارتباطات متفاوتة بشبكات اليمين المتطرف الراديكالي، مما يضعه تحت رقابة متزايدة من قبل أجهزة حماية الدستور (Dubslaff, 2025; Moreau, 2024; IFRI, 2018).

يتضح من هذا الاستعراض التاريخي أن مسارات اليمين المتطرف في فرنسا وألمانيا كانت مختلفة بشكل كبير، متأثرة بالتجارب الوطنية الخاصة بكل بلد (الثورة الفرنسية مقابل الإرث النازي). ومع ذلك، يلاحظ في كلتا الحالتين قدرة هذا التيار على التكيف والظهور مجددًا في فترات الأزمات، مستغلاً المخاوف الاقتصادية والاجتماعية والهوياتية، ومستفيدًا من ضعف أو تآكل الأحزاب السياسية التقليدية.[1]

المطلب الثاني : أثرهذه الأحزاب على المجتمعات و السياسات العامة

لا يمكن فهم صعود الأحزاب اليمينية المتطرفة المعاصرة في فرنسا وألمانيا بمعزل عن السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها البلدان وأوروبا بشكل عام. فهذه الأحزاب غالبًا ما تزدهر في بيئات تتسم بالأزمات، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو

[1] مصطفى علوي، عوامل صعود اليمين المتطرف في أوروبا، السياسة الدولية، العدد 208 إبريل 2017، المجلد 52، ص 86-87.

ثقافية أو سياسية، مستغلة مشاعر الإحباط والقلق والتهميش لدى قطاعات واسعة من المواطنين.

1.فرنسا: أزمات متراكمة وتآكل النموذج الجمهوري؟

•الأزمات الاقتصادية والاجتماعية: لعبت الصعوبات الاقتصادية المتكررة، وارتفاع معدلات البطالة (خاصة بين الشباب والفئات الأقل تأهيلاً)، وتزايد الفوارق الاجتماعية، والشعور بالتراجع الاقتصادي والاجتماعي (déclassement) دورًا هامًا في تغذية التصويت لليمين المتطرف. استغل الـ RN هذا الشعور بالإحباط، خاصة في المناطق الصناعية القديمة والمناطق الريفية أو شبه الحضرية المهمشة، مقدمًا نفسه كمدافع عن "فرنسا المنسية" ضد "عولمة غير منضبطة" ونخب "منفصلة عن الواقع"[2].

•قضية الهجرة والهوية الوطنية: تعتبر قضية الهجرة والاندماج والهوية الوطنية المحرك الأساسي لخطاب الـ RN منذ تأسيسه. استغل الحزب المخاوف والقلق (الحقيقي أو المتخيل) لدى جزء من المجتمع الفرنسي بشأن تأثير الهجرة على الهوية الثقافية للبلاد، وعلى الأمن، وعلى سوق العمل والموارد الاجتماعية. ربط الحزب بشكل منهجي بين الهجرة (خاصة من الدول الإسلامية) وبين الإرهاب والجريمة والبطالة وتآكل "القيم الفرنسية" والعلمانية. ورغم أن استطلاعات الرأي تظهر أن الهجرة ليست الشاغل الأول للفرنسيين مقارنة بالصحة أو القدرة

[2] نفس المرجع 402

الشرائية كما أشار تقرير CESE المذكور في Appel à communication, 2024)، إلا أن الـ RN نجح في جعلها قضية مركزية في النقاش السياسي وفرض رؤيته لها[1].

•تآكل الأحزاب التقليدية وأزمة التمثيل: شهدت فرنسا في العقود الأخيرة تراجعًا كبيرًا للأحزاب التقليدية التي هيمنت على الحياة السياسية لعقود (الحزب الاشتراكي، واليمين الجمهوري التقليدي). أدى هذا التآكل، المصحوب بأزمات ثقة متكررة (فقدان المصداقية، فضائح فساد)، إلى شعور واسع النطاق بأزمة التمثيل السياسي، حيث لم تعد قطاعات كبيرة من الناخبين تشعر بأن الأحزاب التقليدية تمثل مصالحها أو تعبر عن همومها. استفاد الـ RN من هذا الفراغ، مقدمًا نفسه كـ "بديل" للنظام القائم وكصوت لـ "الشعب" ضد "النخب"[2].

•دور الإعلام و"التطبيع": تشير بعض دور وسائل الإعلام، وخاصة القنوات الإخبارية المستمرة وبعض المنصات الرقمية، في "تطبيع" خطاب اليمين المتطرف ومنحه مساحة واسعة، مما ساهم في كسر "المحرمات" وجعل أفكاره أكثر قبولاً لدى الرأي العام. كما أن تبني بعض الأحزاب الأخرى لأجزاء من خطاب الـ RN حول الهجرة أو الأمن (ما يسمى "أثر العدوى") ساهم بدوره في هذا التطبيع.

2.ألمانيا: أزمة اللاجئين كـ "مُسرّع" في سياق تحولات أعمق

[1]كريم، يوسف. "دور اليمين المتطرف في أمننة الهجرة بأوروبا ."*مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة*، العدد 5، المجلد 3، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا – برلين، أيار – مايو 2021، ص. 13. متاح على الإنترنت) https://bit.ly/3P8UYsx :الاطلاع: 11 أبريل 2025.(

[2]نفس المرجع ص 20

•أزمة اللاجئين كمنعطف حاسم: شكل قرار المستشارة أنجيلا ميركل عام 2015 بفتح الحدود أمام مئات الآلاف من اللاجئين (بشكل رئيسي من سوريا) نقطة تحول محورية. استغل الـ AfD هذه الأزمة بشكل مكثف، محذرًا من "أسلمة" ألمانيا، ومن فقدان السيطرة على الحدود، ومن التكاليف الاقتصادية والاجتماعية لاستقبال اللاجئين، ومن التهديدات الأمنية. لاقى هذا الخطاب صدى واسعًا لدى جزء من الرأي العام الألماني الذي شعر بالقلق أو الرفض لسياسة ميركل، مما أدى إلى قفزة كبيرة في شعبية الحزب ونتائجه الانتخابية

•الفوارق بين شرق وغرب ألمانيا: يلاحظ أن شعبية الـ AfD أعلى بكثير في ولايات شرق ألمانيا (جمهورية ألمانيا الديمقراطية سابقًا) مقارنة بالغرب. يرجع ذلك إلى عوامل متعددة: الشعور بالتهميش الاقتصادي والاجتماعي المستمر منذ إعادة التوحيد، تجربة تاريخية مختلفة مع الديمقراطية والتعددية، ضعف الارتباط بالمؤسسات السياسية التقليدية، وشعور أقوى بفقدان الهوية الثقافية. يعتبر الـ AfD في الشرق غالبًا حزبًا يعبر عن "صوت الشرق" ضد "نخب الغرب"[1].

•تأثير العولمة والمخاوف الاقتصادية: كما في فرنسا، لعبت المخاوف الاقتصادية دورًا في صعود الـ AfD، وإن كان بدرجة أقل ربما بسبب الوضع الاقتصادي الأفضل نسبيًا لألمانيا. لكن الشعور بعدم اليقين الاقتصادي، والمخاوف من تأثير العولمة والمنافسة الدولية على

[1] نفس المرجع ص 21

الوظائف الصناعية، والقلق بشأن تكاليف التحول البيئي، وتأثير سياسات الاتحاد الأوروبي النقدية، كلها عوامل ساهمت في توفير أرضية خصبة لخطاب الحزب.

•أزمة الثقة في الأحزاب التقليدية والإعلام: على غرار فرنسا، تشهد ألمانيا أيضًا تراجعًا في الثقة بالأحزاب السياسية التقليدية (خاصة CDU/CSU و SPD) وبوسائل الإعلام الرئيسية، التي يتهمها الـ AfD وأنصاره بالتحيز و"الكذب" (Lügenpresse). ينجح الحزب في تقديم نفسه كبديل "مناهض للنظام" (Anti-Establishment) وكصوت لأولئك الذين يشعرون بأنهم غير ممثلين أو مخدوعين من قبل النخب [1].

ج- تحليل البرامج الأيديولوجية والفكرية المعاصرة (مع إبراز الفوارق):

تختلف البرامج الأيديولوجية والفكرية للأحزاب اليمينية المتطرفة المعاصرة في فرنسا وألمانيا بشكل كبير، مما يعكس اختلاف مساراتهما التاريخية، وسياقاتهما الوطنية، واستراتيجياتهما السياسية المتبعة. ومع ذلك، توجد أيضًا نقاط التقاء وتشابه، خاصة في القضايا المتعلقة بالهوية الوطنية والهجرة ومعاداة النخب.

1.التجمع الوطني (RN) في فرنسا: بين "نزع الشيطنة" والثوابت الأيديولوجية

•استراتيجية "نزع الشيطنة" وتأثيرها: تجلت هذه الاستراتيجية في تغيير اسم الحزب، وطرد بعض الأعضاء الأكثر تطرفًا (بمن فيهم جان ماري لوبان نفسه)، وتلطيف الخطاب حول بعض القضايا (مثل الخروج من اليورو)، ومحاولة تقديم وجوه جديدة أقل إثارة للجدل. كما

[1] نفس المرجع ص 14

حاول الحزب استثمار قضايا جديدة تبدو بعيدة عن جذوره التقليدية، مثل الدفاع عن العلمانية (laïcité) ضد ما يعتبره "أسلمة" للمجتمع، أو حتى تبني خطاب حمائي بيئي أو نسوي بشكل انتقائي. يهدف هذا التكتيك إلى جذب ناخبين جدد، خاصة من النساء والشباب، وكسر الصورة النمطية للحزب كحزب ذكوري ورجعي. لكن النقاد يشيرون إلى أن هذا الاستثمار غالبًا ما يكون سطحيًا أو انتهازيًا، ويخدم في النهاية الأجندة القومية والمعادية للهجرة للحزب (مثل استخدام قضايا حقوق المرأة لمهاجمة المهاجرين المسلمين)[1].

•الخطاب الاقتصادي والاجتماعي: تخلى الـ RN عن الخطاب النيوليبرالي المتشدد الذي كان سائدًا في بدايات الجبهة الوطنية، وتبنى خطابًا اقتصاديًا أكثر تدخلية وحمائية. يدعو الحزب إلى "الوطنية الاقتصادية"، وحماية الصناعات الفرنسية، وفرض قيود على التجارة الحرة والعولمة. كما يدافع عن نموذج "الدولة الراعية"، ولكن بشكل انتقائي وموجه نحو "الفرنسيين الأصليين" (welfare chauvinism)، حيث يربط بين استحقاقات الرعاية الاجتماعية وبين الجنسية الفرنسية، ويدعو إلى حرمان المهاجرين (حتى الشرعيين) من بعض المساعدات. يهدف هذا الخطاب إلى استقطاب الناخبين من الطبقات العاملة والشعبية المتضررة من الأزمات الاقتصادية.

•الموقف من الاتحاد الأوروبي: شهد موقف الـ RN من الاتحاد الأوروبي تطورًا ملحوظًا. فبعد أن كان يدعو صراحة إلى الخروج من الاتحاد الأوروبي (Frexit) ومنطقة اليورو،

[1] نفس المرجع ص 7

تراجع الحزب عن هذا المطلب بعد صدمة البريكست وفشل محاولات مماثلة في دول أخرى. يركز الخطاب الحالي على الدعوة إلى إصلاح الاتحاد الأوروبي من الداخل، وتحويله إلى "أوروبا الأمم" (Europe des nations) التي تحترم سيادة الدول الأعضاء، مع استعادة السيطرة على الحدود الوطنية والسياسات الاقتصادية والنقدية. ومع ذلك، يظل الحزب مشككًا بشدة في المشروع الأوروبي الحالي ويرى فيه تهديدًا للهوية والسيادة الفرنسية.

•قضايا الهوية والعلمانية والأمن: تظل هذه القضايا في صلب أيديولوجية الـ RN. يواصل الحزب التحذير من "الغمر الهجري" (submersion migratoire) و"الاستبدال العظيم" (grand remplacement)، ويرى في الهجرة (خاصة الإسلامية) تهديدًا وجوديًا للهوية الفرنسية والثقافة المسيحية–اليهودية. يدعو الحزب إلى وقف الهجرة بشكل شبه كامل، وتشديد شروط الحصول على الجنسية، وطرد الأجانب "غير المرغوب فيهم". كما يتبنى خطابًا متشددًا بشأن الأمن، داعيًا إلى زيادة صلاحيات الشرطة والقضاء، وتطبيق سياسة "عدم التسامح مطلقًا" (tolérance zéro) مع الجريمة. وفيما يتعلق بالعلمانية، يستخدمها الحزب بشكل أساسي كسلاح ضد الإسلام والمسلمين، مطالبًا بفرض قيود صارمة على الممارسات الدينية الإسلامية في الفضاء العام[1].

2.البديل من أجل ألمانيا (AfD): راديكالية متصاعدة ورفض لـ "التطبيع"

[1]نفس المرجع ص 10

•الراديكالية المتزايدة والخطاب القومي الإثني: يتميز خطاب الـ AfD براديكالية أكبر مقارنة بالـ RN، خاصة فيما يتعلق بقضايا الهوية والقومية. يتبنى الحزب بشكل متزايد مفاهيم قومية إثنية (völkisch) تعتبر الأمة الألمانية كيانًا ثقافيًا وعرقيًا متجانسًا يجب حمايته من "الغرباء". يظهر ذلك جليًا في الدعوات المتكررة لـ "إعادة الهجرة" (Remigration)، والتي تعني ليس فقط وقف الهجرة بل وترحيل أعداد كبيرة من المهاجرين وحتى المواطنين الألمان من أصول مهاجرة. كما يتبنى الحزب خطابًا معاديًا للإسلام بشكل صريح، معتبرًا إياه غير متوافق مع الثقافة الألمانية. هذا الخطاب المتطرف، الذي يروج له بشكل خاص تيار "الجناح" (Der Flügel) المنحل اسميًا بقيادة بيورن هوكه، أدى إلى تصنيف أجزاء من الحزب أو الحزب بأكمله في بعض الولايات كـ "تطرف يميني مؤكد" من قبل أجهزة الأمن[1].

•الموقف المتشدد من الاتحاد الأوروبي واليورو: يحتفظ الـ AfD بموقف أكثر تشددًا من الاتحاد الأوروبي مقارنة بالـ RN. فهو لا يزال يدعو صراحة إلى خروج ألمانيا من الاتحاد الأوروبي (Dexit) أو على الأقل تفكيكه بشكله الحالي، والعودة إلى عملة وطنية (المارك الألماني) أو اتحاد نقدي أصغر بين دول الشمال. يعتبر الحزب الاتحاد الأوروبي "بيروقراطية غير ديمقراطية" تسلب ألمانيا سيادتها وتفرض عليها سياسات تضر بمصالحها، خاصة فيما يتعلق بالهجرة والسياسة النقدية

[1] Falter, Jürgen W., et Jürgen R. Winkler. « LA « RÉSISTIBLE ASCENSION » DE L'EXTRÊME DROITE EN ALLEMAGNE. » *Pouvoirs*, no 87, 1998, p. 2.

•البرنامج الاقتصادي النيوليبرالي والمحافظ اجتماعيًا: على الصعيد الاقتصادي، يتبنى الـ AfD برنامجًا يميل إلى النيوليبرالية، داعيًا إلى خفض الضرائب، وتقليص دور الدولة في الاقتصاد، وتحرير الأسواق. هذا يجعله مختلفًا عن الخطاب الأكثر تدخلية وحمائية للـ RN. أما على الصعيد الاجتماعي، فالحزب محافظ بشدة، يدافع عن "الأسرة التقليدية"، ويعارض حقوق المثليين والمتحولين جنسيًا، وينتقد ما يعتبره "أيديولوجية الجندر". كما يتبنى مواقف متشككة بشأن تغير المناخ ويعارض سياسات حماية البيئة التي يعتبرها مضرة بالاقتصاد الألماني[1].

•العلاقة بالتاريخ الألماني وثقافة الذاكرة: يثير موقف الـ AfD من التاريخ الألماني، وخاصة الحقبة النازية، جدلاً واسعًا. يتهم الحزب بـ "النسبية التاريخية" (Geschichtsrelativierung)، أي التقليل من شأن جرائم النازية أو محاولة إعادة تفسير التاريخ الألماني بشكل يبرز الجوانب "الإيجابية" المزعومة. دعا قادة بارزون في الحزب، مثل ألكسندر غاولاند، إلى اعتبار الحقبة النازية مجرد "نقطة صغيرة في تاريخ ألمانيا الممتد لألف عام"، وطالب بيورن هوكه بـ "تحول 180 درجة" في سياسة الذاكرة الألمانية، منتقدًا نصب الهولوكوست التذكاري في برلين باعتباره "نصبًا للعار". يرى النقاد في هذه المواقف محاولة لكسر الإجماع الألماني حول ضرورة مواجهة الماضي النازي، وتهديدًا لثقافة الذاكرة التي تعتبر ركيزة أساسية للديمقراطية الألمانية بعد الحرب r, 2015[2].

[1] نفس المرجع ص 12
[2] نفس المرجع ص 14

3.مقارنة بين RN و AfD:

•أوجه التشابه:

•مركزية الهوية والهجرة: كلا الحزبين يضعان قضايا الهوية الوطنية والهجرة في صلب خطابهما، ويعتبران الهجرة (خاصة الإسلامية) تهديدًا رئيسيًا.

•معاداة النخب والشعبوية: يتبنى كلاهما خطابًا شعبويًا حادًا ضد "النخب" السياسية والإعلامية والاقتصادية، مقدمين أنفسهما كممثلين لـ "الشعب الحقيقي" أو "الأغلبية الصامتة".

•النزعة السلطوية: يدعو كلا الحزبين إلى تعزيز سلطة الدولة في مجالات الأمن والقضاء، وتقييد بعض الحريات الفردية باسم المصلحة الوطنية أو الأمن.

•التشكيك في المؤسسات الدولية: يشترك الحزبان في موقف نقدي أو رافض للمؤسسات الدولية، وخاصة الاتحاد الأوروبي بشكله الحالي، وإن اختلفت درجة التشدد في هذا الموقف.

•أوجه الاختلاف:

•درجة الراديكالية والاستراتيجية: يبدو الـ AfD أكثر راديكالية في خطابه القومي الإثني وموقفه من التاريخ، ويرفض استراتيجية "التطبيع" التي يتبعها الـ RN. يسعى الـ RN

للوصول إلى السلطة من خلال تلطيف صورته، بينما يبدو الـ AfD أكثر تركيزًا على المواجهة وتغيير أسس النظام السياسي,[1].

•المواقف الاقتصادية: يميل الـ RN إلى خطاب اقتصادي حمائي وتدخلي، بينما يتبنى الـ AfD برنامجًا نيوليبراليًا بشكل أوضح.

•العلاقة بالتاريخ الوطني: يتعامل الـ RN مع التاريخ الفرنسي بشكل انتقائي، مركزًا على فترات "العظمة" ومحاولاً التملص من إرث التعاون، بينما يتعامل الـ AfD مع إرث النازية بشكل أكثر إشكالية ويسعى إلى "تطبيع" التاريخ الألماني بطريقة تثير جدلاً واسعًا.

•التأثير الداخلي للتيارات المتطرفة: يبدو أن التيارات الأكثر تطرفًا (مثل Der Flügel) تمارس تأثيرًا أكبر داخل الـ AfD مقارنة بالوضع داخل الـ RN بعد إبعاد جان ماري لوبان وتهميش بعض العناصر الراديكالية.

تعكس هذه الاختلافات والتشابهات تعقيد ظاهرة اليمين المتطرف المعاصر، حيث تتفاعل الأيديولوجيات الأساسية مع السياقات الوطنية والاستراتيجيات السياسية المتغيرة.

المطلب الثالث: اليات المواجهة و التحديات المستقبلية

يعكس الصعود الانتخابي للأحزاب اليمينية المتطرفة في فرنسا وألمانيا تحولات اجتماعية وديناميكيات انتخابية معقدة. لم تعد هذه الأحزاب مجرد ظواهر احتجاجية تستقطب فئات

[1] Falter, Jürgen W., et Jürgen R. Winkler. « LA « RÉSISTIBLE ASCENSION » DE L'EXTRÊME DROITE EN ALLEMAGNE. » *Pouvoirs*, no 87, 1998, p. 4

هامشية، بل نجحت في توسيع قواعدها الاجتماعية والجغرافية، مستفيدة من تغير الولاءات الحزبية وبروز انقسامات جديدة في المجتمع.

1.فرنسا: توسع القاعدة الانتخابية لـ RN واختراق الطبقات الشعبية

•اختراق الطبقات العاملة والشعبية: تشير العديد من الدراسات السوسيولوجية الانتخابية إلى أن الـ RN أصبح يجتذب نسبة متزايدة من أصوات العمال والموظفين ذوي الدخل المحدود، خاصة في المناطق المتأثرة بإغلاق المصانع وارتفاع البطالة. لم يعد يُنظر إلى الـ RN بالضرورة كحزب "برجوازي"، بل كحزب يعبر عن غضب ومعاناة "فرنسا السفلى" ضد النخب والعولمة والهجرة. ومع ذلك، تؤكد دراسات أخرى ، المذكورة في أن هذا التصويت العمالي لصالح الـ RN ليس متجانسًا، وأنه يأتي بشكل أساسي من ناخبين يضعون أنفسهم أصلاً على يمين الطيف السياسي، ومن فئات عمرية شابة نسبيًا، وليس بالضرورة تحولاً كاملاً من اليسار إلى اليمين المتطرف. كما أن خطاب الحزب "الاجتماعي" غالبًا ما يكون مرتبطًا بـ "الأفضلية الوطنية" (préférence nationale)، أي ربط الحقوق الاجتماعية بالجنسية الفرنسية، مما يستبعد المهاجرين[1].

•تراجع "الفجوة الجندرية": تاريخيًا، كان الرجال يميلون للتصويت لصالح اليمين المتطرف بنسبة أعلى من النساء. لكن الدراسات الحديثة تشير إلى تآكل هذه "الفجوة الجندرية" في حالة الـ RN،. يُعزى ذلك جزئيًا إلى استراتيجية "نزع الشيطنة" وتقديم مارين لوبان كقائدة

[1] Institut Viavoice. *Baromètre politique Viavoice – Libération : L'extrême droite et portrait de Marine Le Pen*. Septembre 2023. Disponible en ligne : https://bit.ly/3VkuHwm (consulté le 2 février 2025).

امرأة، وإلى استثمار الحزب لقضايا تهم النساء (مثل الأمن أو العلمانية المستخدمة ضد الإسلام)، وإلى التحولات الاجتماعية العامة التي جعلت النساء أكثر استقلالية في خياراتهن السياسية.

•الجغرافيا الانتخابية: تظهر الخرائط الانتخابية تمركزًا قويًا لتصويت الـ RN في مناطق معينة، خاصة في شمال وشرق فرنسا (المناطق الصناعية القديمة)، وفي الجنوب الشرقي (حول البحر المتوسط)، وفي المناطق الريفية وشبه الحضرية (périurbain). بينما يظل الحزب أضعف نسبيًا في المدن الكبرى والمناطق الأكثر ثراءً وتعليمًا في غرب فرنسا. يعكس هذا التوزيع الجغرافي الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في البلاد، حيث يجد الحزب أرضية خصبة في المناطق التي تشعر بالتهميش أو التراجع أو التهديد الثقافي.

2.ألمانيا: قاعدة انتخابية متنامية ومتنوعة لـ AfD مع ثقل شرقي

•التركيز في الشرق والتوسع غربًا: كما ذكر سابقًا، يحقق الـ AfD أعلى نسب تصويت له في ولايات شرق ألمانيا، حيث يعتبر في بعضها القوة السياسية الأولى أو الثانية. ومع ذلك، نجح الحزب أيضًا في بناء قاعدة انتخابية لا يستهان بها في الغرب، وإن كانت أقل قوة. يعكس هذا التفاوت استمرار الانقسامات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين شطري ألمانيا بعد أكثر من ثلاثة عقود على إعادة التوحيد

•التركيبة السوسيوديمغرافية: في بداياته، كان الـ AfD يستقطب بشكل خاص الرجال، والفئات العمرية الأكبر سنًا، وذوي المستويات التعليمية المتوسطة أو العليا (خاصة الأكاديميين المحافظين الذين أسسوا الحزب). لكن مع تحوله نحو اليمين الراديكالي وتبنيه لخطاب معادٍ للهجرة، توسعت قاعدته لتشمل فئات أوسع، بما في ذلك العمال والموظفون، والشباب (وإن كان لا يزال أضعف نسبيًا بين الأجيال الشابة جدًا مقارنة بالخضر مثلاً)، وعدد متزايد من النساء (وإن كانت الفجوة الجندرية لا تزال قائمة). يعتبر الـ AfD حزبًا "عابرًا للطبقات" (interclassiste) إلى حد ما، لكنه يظل أقوى بين الفئات التي تشعر بعدم الرضا عن الوضع الراهن أو لديها مخاوف اقتصادية أو ثقافية[1].

•دوافع التصويت: تتعدد دوافع التصويت لصالح الـ AfD. يلعب التصويت الاحتجاجي ضد الأحزاب التقليدية وسياساتها دورًا هامًا. كما أن المخاوف الاقتصادية (القلق على الوظائف، مستقبل المعاشات، تكاليف التحول البيئي) تشكل دافعًا لبعض الناخبين. لكن القضايا الثقافية والهوياتية تبدو ذات أهمية مركزية، خاصة المخاوف المتعلقة بالهجرة، والإسلام، وفقدان الهوية الألمانية التقليدية، ورفض ما يعتبرونه "صوابية سياسية" (political correctness) أو "أيديولوجية الجندر". ينجح الحزب في تعبئة هذه المخاوف وتقديم نفسه كحامٍ للهوية والقيم الألمانية التقليدية.

[1] Falter, Jürgen W., et Jürgen R. Winkler. « LA « RÉSISTIBLE ASCENSION » DE L'EXTRÊME DROITE EN ALLEMAGNE. » *Pouvoirs*, no 87, 1998, p. 5

•النتائج الانتخابية المتصاعدة: منذ دخوله البوندستاغ عام 2017، واصل الـ AfD تحقيق نتائج انتخابية متصاعدة في مختلف المستويات. عزز مواقعه في برلمانات الولايات، خاصة في الشرق، وحقق نتائج قوية في الانتخابات الأوروبية لعام 2024، وأظهرت استطلاعات الرأي في فترات معينة أنه ينافس على المركز الثاني أو حتى الأول على المستوى الفيدرالي. ورغم بعض التراجعات المرتبطة بالفضائح الداخلية أو النقاش حول التطرف، إلا أن الحزب أثبت قدرته على ترسيخ نفسه كقوة سياسية رئيسية في المشهد الألماني.

3.مقارنة بين الديناميات الانتخابية لـ RN و AfD:

•تشابه في استقطاب الاحتجاج والإحباط: ينجح كلا الحزبين في استقطاب أصوات الناخبين المحبطين من الأحزاب التقليدية، والذين يشعرون بأن النظام السياسي القائم لا يمثلهم أو يتجاهل همومهم. يعتبر التصويت لهذين الحزبين غالبًا تعبيرًا عن الاحتجاج ورفض الوضع الراهن.

•اختراق الطبقات الشعبية: تمكن كلا الحزبين، بدرجات متفاوتة، من اختراق قواعد انتخابية كانت محسوبة تاريخيًا على اليسار، خاصة بين الطبقات العاملة والشعبية المتأثرة بالتحولات الاقتصادية.

•أهمية قضايا الهوية والهجرة: تشكل المخاوف المتعلقة بالهجرة والهوية الوطنية محركًا أساسيًا للتصويت لكلا الحزبين، وإن اختلفت حدة الخطاب والتعبيرات المستخدمة.

•اختلافات في الجغرافيا والتاريخ: تظل الجغرافيا الانتخابية مختلفة، حيث يتركز الـ RN بشكل أكبر في مناطق صناعية قديمة ومناطق ريفية/محيطية في فرنسا، بينما يجد الـ AfD معقله الرئيسي في شرق ألمانيا، مما يعكس تاريخًا وسياقات مختلفة[1]. كما أن سرعة صعود الـ AfD كانت أكبر مقارنة بالتطور التدريجي للـ RN.

•الفجوة الجندرية: يبدو أن الـ RN نجح بشكل أكبر في تقليص الفجوة الجندرية مقارنة بالـ AfD الذي لا يزال يستقطب الرجال بنسبة أعلى بكثير من النساء.

تظهر هذه الديناميكيات أن صعود اليمين المتطرف ليس مجرد ظاهرة سياسية عابرة، بل يعكس تحولات اجتماعية وثقافية عميقة، ويعيد تشكيل الخريطة الانتخابية والولاءات الحزبية في كل من فرنسا وألمانيا.

و لا يقتصر تأثير الأحزاب اليمينية المتطرفة المعاصرة في فرنسا وألمانيا على المشهد الانتخابي والبرلماني، بل يمتد ليشمل بنية النقاش العام، وخطابات وسياسات الأحزاب الأخرى، وفي بعض الحالات، السياسات العامة المطبقة على المستوى المحلي أو الوطني. يثير هذا التأثير تساؤلات حول مدى قدرة هذه الأحزاب على إعادة تشكيل المجتمعات والقيم السائدة فيها.

1.فرنسا: فرض الأجندة و"أثر العدوى"

[1] Simonsen, K. B., & Bonikowski, B. (2020). Is civic nationalism necessarily inclusive? Conceptions of nationhood and anti-Muslim attitudes in Europe. European Journal of Political Research, 59(1), 114-136.

•تأثير على أجندة النقاش العام: نجح الـ RN بشكل كبير في فرض قضاياه المفضلة، وخاصة الهجرة والأمن والهوية، في صلب النقاش العام الفرنسي. أصبحت هذه القضايا تحتل مساحة واسعة في وسائل الإعلام وفي خطابات السياسيين من مختلف الأطياف، وغالبًا ما يتم تناولها من خلال المنظور والمفردات التي يروج لها اليمين المتطرف. أدى ذلك إلى تحول ملحوظ في طبيعة النقاش العام، حيث أصبحت المواقف الأكثر تشددًا بشأن الهجرة أو الأمن أكثر قبولاً أو حتى هيمنة.

•"أثر العدوى" (Contagion effect) على الأحزاب الأخرى: يشير مفهوم "أثر العدوى" إلى ميل الأحزاب السياسية الأخرى، وخاصة تلك التي تتنافس مع اليمين المتطرف على نفس الناخبين (مثل اليمين التقليدي)، إلى تبني بعض مواقف أو خطابات اليمين المتطرف بهدف استعادة هؤلاء الناخبين أو منعهم من التحول إليه. يظهر هذا الأثر بوضوح في فرنسا، حيث تبنى اليمين الجمهوري التقليدي، وحتى أجزاء من معسكر الرئيس ماكرون، مواقف أكثر تشددًا بشأن الهجرة والاندماج والأمن، مقتربين بذلك من مواقف الـ RN. يساهم هذا التقارب في "تطبيع" أفكار اليمين المتطرف وجعلها جزءًا من المشهد السياسي المقبول[1].

•تأثير على السياسات العامة (المستوى المحلي): رغم عدم وصوله للسلطة الوطنية، يدير الـ RN عددًا من البلديات في فرنسا. تظهر تجارب إدارته لهذه البلديات محاولات لتطبيق أجندته الأيديولوجية على المستوى المحلي، مثل خفض الدعم للجمعيات الثقافية التي لا

[1] Institut Viavoice. *Baromètre politique Viavoice – Libération : L'extrême droite et portrait de Marine Le Pen*. Septembre 2023. Disponible en ligne : https://bit.ly/3VkuHwm (consulté le 2 février 2025).

تتماشى مع رؤيته، أو تغيير أسماء الشوارع، أو فرض قيود على قوائم الطعام في المدارس (إزالة البدائل للحم الخنزير مثلاً)، أو تشديد سياسات الأمن المحلية. تعطي هذه التجارب مؤشرًا على نوع السياسات التي قد يطبقها الحزب في حال وصوله إلى مستويات أعلى من السلطة.

•تأثير على المناخ الاجتماعي: يساهم الخطاب المستمر لليمين المتطرف حول الهجرة والإسلام في تغذية مناخ من التوتر والانقسام داخل المجتمع الفرنسي. يمكن أن يؤدي هذا الخطاب إلى زيادة مشاعر الخوف والعداء تجاه الأقليات، وتصاعد أعمال العنصرية والتمييز، وتعميق الانقسامات الاجتماعية والثقافية.

2.ألمانيا: تدهور ثقافة النقاش وتحدي "الجدار الناري"

•تأثير على الخطاب السياسي وثقافة النقاش البرلماني: أدى وجود الـ AfD في البرلمانات إلى تدهور ملحوظ في ثقافة النقاش. يتميز خطاب نواب الحزب غالبًا بالاستفزاز، وكسر المحرمات (Tabubruch)، والهجوم الشخصي على الخصوم السياسيين، واستخدام لغة عدوانية ومثيرة للانقسام. يهدف هذا الأسلوب إلى جذب الانتباه الإعلامي، وتعبئة القاعدة الانتخابية، وتحدي الإجماع السياسي القائم. أدى ذلك إلى استقطاب حاد في النقاشات البرلمانية وتراجع مستوى الحوار البناء.

•الضغط على الأحزاب الأخرى (خاصة CDU/CSU): يمارس الـ AfD ضغطًا كبيرًا على الأحزاب الأخرى، وخاصة الحزب المسيحي الديمقراطي (CDU) وشقيقه البافاري (CSU)، اللذين يتنافسان معه على الناخبين المحافظين. يدفع هذا الضغط الـ CDU/CSU أحيانًا إلى تبني مواقف أكثر تشددًا بشأن الهجرة أو الأمن أو القضايا الثقافية، في محاولة لاستعادة الناخبين الذين فقدوهم لصالح الـ AfD. ومع ذلك، يظل هناك نقاش داخلي حاد داخل الـ CDU/CSU حول مدى الاقتراب من مواقف الـ AfD، خوفًا من فقدان ناخبي الوسط أو انتهاك مبدأ "الجدار الناري".

•تحدي "الجدار الناري": يمثل "الجدار الناري" الإجماع القائم بين جميع الأحزاب الديمقراطية الأخرى في ألمانيا على عدم التعاون أو تشكيل ائتلافات مع الـ AfD على أي مستوى. نجح هذا الجدار حتى الآن في منع الحزب من المشاركة في الحكومات، لكنه يواجه تحديات متزايدة، خاصة في ولايات شرق ألمانيا حيث يتمتع الـ AfD بشعبية كبيرة تجعل تشكيل حكومات مستقرة بدونه أمرًا صعبًا للغاية. أدت هذه الصعوبة في بعض الحالات إلى حكومات أقلية هشة أو نقاشات حول إمكانية التعاون "غير المباشر" مع الـ AfD في قضايا معينة، مما يثير قلقًا بشأن مستقبل هذا "الجدار الناري".[1]

•تأثير على السياسة الخارجية: يتبنى الـ AfD مواقف متشككة أو معادية للاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، ويدعو إلى علاقات أوثق مع روسيا. ورغم أن الحزب ليس في موقع يسمح له

[1]نفس المرجع

بتحديد السياسة الخارجية الألمانية، إلا أن وجوده يساهم في إثارة نقاشات حول توجهات ألمانيا المستقبلية، وقد يؤثر على المدى الطويل على الإجماع القائم حول الاندماج الأوروبي والتحالف عبر الأطلسي.[1]

•تأثير على المناخ الاجتماعي والمؤسسات: يساهم خطاب الـ AfD المعادي للمهاجرين والمسلمين والمؤسسات الديمقراطية في تسميم المناخ الاجتماعي في ألمانيا. يرتبط صعود الحزب بزيادة في جرائم الكراهية والهجمات على اللاجئين والسياسيين. كما أن هجومه المستمر على وسائل الإعلام والقضاء والمؤسسات الأخرى يهدف إلى تقويض الثقة في النظام الديمقراطي ككل.

3.مقارنة بين تأثير RN و AfD:

•فرض الأجندة: نجح كلا الحزبين في فرض قضاياهما (الهجرة، الهوية، الأمن) على الأجندة السياسية والإعلامية في بلديهما.

•التأثير على الأحزاب الأخرى: يمارس كلا الحزبين ضغطًا على الأحزاب المنافسة، مما يؤدي إلى تبنيها لمواقف أكثر تشددًا ("أثر العدوى")، وإن كان هذا الأثر يبدو أكثر وضوحًا في فرنسا منه في ألمانيا حتى الآن.

[1] **Zettelmeier, Werner**, *« Les partis politiques allemands dans les années 90 : entre stabilité et crise d'identité »*, **Université de Picardie Jules Verne**, https://tinyurl.com/3wn3z5m6, (consulté le : 1juin 2025).

•العزل السياسي: يواجه كلا الحزبين سياسات عزل من قبل الأحزاب الأخرى ("الجبهة الجمهورية" في فرنسا، "الجدار الناري" في ألمانيا)، لكن هذه السياسات تواجه تحديات متزايدة، وتبدو أكثر هشاشة في ألمانيا الشرقية مقارنة بفرنسا.

•التأثير على ثقافة النقاش: يبدو أن تأثير الـ AfD على تدهور ثقافة النقاش البرلماني واستخدام لغة الاستفزاز أكثر وضوحًا مقارنة بالـ RN الذي يسعى لتقديم صورة أكثر "اعتدالاً" في إطار استراتيجية "نزع الشيطنة".

•التأثير المباشر على السياسات: نظرًا لوصول الـ RN إلى إدارة بعض البلديات، فإن تأثيره المباشر على السياسات العامة (المحلية) يبدو أكبر من تأثير الـ AfD الذي لم يشارك في أي حكومة حتى الآن.[1]

بشكل عام، يظهر تأثير هذه الأحزاب اليمينية المتطرفة أنها ليست مجرد قوى انتخابية، بل هي أيضًا عوامل تغيير (أو محاولة تغيير) للخطاب السياسي، والمناخ الاجتماعي، وربما على المدى الطويل، للسياسات العامة والقيم الأساسية في مجتمعاتها.

المطلب الرابع : أثر صعود اليمين المتطرف

يثير صعود الأحزاب اليمينية المتطرفة في فرنسا وألمانيا تحديات كبيرة للديمقراطية والمجتمع، مما يستدعي استجابات وآليات مواجهة متنوعة من قبل الفاعلين السياسيين

[1] نفس المرجع

والمؤسسات والمجتمع المدني. تختلف هذه الآليات بين البلدين، وتعكس ثقافاتهما السياسية وتجاربهما التاريخية المختلفة، كما تواجه تحديات وقيودًا خاصة بها.

1.فرنسا: "الجبهة الجمهورية" المتآكلة وتحدي الوصول إلى السلطة

•تحديات "الجبهة الجمهورية": نجحت هذه الاستراتيجية في منع الجبهة الوطنية ثم التجمع الوطني من الفوز في الانتخابات الرئاسية والتشريعية الوطنية لسنوات عديدة. ومع ذلك، تواجه "الجبهة الجمهورية" تآكلاً متزايدًا في السنوات الأخيرة. يعود ذلك إلى عدة أسباب: تراجع قوة الأحزاب التقليدية التي كانت تشكل دعامتها الأساسية، رفض جزء من ناخبي اليسار أو اليمين دعم مرشح يعتبرونه غير مقبول (مثل دعم ماكرون ضد لوبان)، والشعور بأن هذه الآلية أصبحت مجرد تكتيك للحفاظ على النظام القائم دون معالجة الأسباب العميقة لصعود اليمين المتطرف. أدى هذا التآكل إلى وصول الـ RN إلى الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية بشكل متكرر وتحقيق نتائج أعلى في كل مرة، وزيادة عدد نوابه في الجمعية الوطنية بشكل كبير في انتخابات 2022.[1]

•دور المجتمع المدني والمؤسسات: تلعب منظمات المجتمع المدني (نقابات، جمعيات حقوقية، منظمات مناهضة للعنصرية) دورًا هامًا في التعبئة ضد اليمين المتطرف، من خلال

[1] **Ministère de l'Intérieur**, *« Les différentes élections »*, **Ministère de l'Intérieur**, https://mobile.interieur.gouv.fr/Archives/Archives-elections/Les-elections-en-France/Les-differentes-elections, (consulté le : 1 juin 2025).

تنظيم المظاهرات، وحملات التوعية، ومراقبة خطابات وأفعال الحزب. كما تلعب المؤسسات القضائية دورًا في ملاحقة التصريحات أو الأفعال التي تنتهك قوانين مكافحة العنصرية أو التحريض على الكراهية. ومع ذلك، يواجه المجتمع المدني صعوبة في الوصول إلى الشرائح الاجتماعية التي تصوت لليمين المتطرف، وقد يبدو أحيانًا منفصلاً عن همومها.

•التحديات المستقبلية: يتمثل التحدي الرئيسي في فرنسا في إمكانية وصول الـ RN إلى السلطة التنفيذية الوطنية في المستقبل القريب، سواء في الانتخابات الرئاسية أو التشريعية. يبدو هذا الاحتمال، الذي كان مستبعدًا في الماضي، أكثر واقعية اليوم مع تزايد شعبية الحزب وتآكل "الجبهة الجمهورية". يطرح هذا الاحتمال تساؤلات جدية حول مستقبل الديمقراطية الفرنسية، والسياسات التي سيتم تطبيقها، وموقع فرنسا في أوروبا والعالم.

2.ألمانيا: "الجدار الناري"، رقابة الدولة، والنقاش حول الحظر

•استراتيجيات الأحزاب الأخرى و"الجدار الناري": كما ذكر سابقًا، تلتزم الأحزاب الديمقراطية الألمانية بمبدأ "الجدار الناري" (Brandmauer) الذي يمنع أي تعاون رسمي مع الـ AfD. يتم تطبيق هذا المبدأ بصرامة على المستوى الفيدرالي وفي معظم الولايات الغربية. ومع ذلك، يواجه هذا الجدار تحديات في الشرق، حيث تضطر الأحزاب الأخرى أحيانًا إلى البحث عن تفاهمات غير رسمية أو تشكيل حكومات أقلية هشة لتجنب الاعتماد على أصوات الـ AfD.

داخل البرلمانات، تتبع الأحزاب الأخرى استراتيجيات مختلفة لمواجهة الـ AfD، تتراوح بين التجاهل، أو المواجهة المباشرة وفضح خطابه، أو محاولة عزله وتهميشه إجرائيًا.[1]

•دور مكتب حماية الدستور (Verfassungsschutz): تلعب أجهزة الاستخبارات الداخلية الألمانية (مكتب حماية الدستور على المستوى الفيدرالي ومكاتب الولايات) دورًا مركزيًا في مراقبة اليمين المتطرف. تقوم هذه الأجهزة بجمع المعلومات حول الأنشطة والخطابات المتطرفة، وتصنيف المنظمات والأفراد حسب درجة خطورتهم على النظام الديمقراطي. تم تصنيف أجزاء من الـ AfD (مثل "الجناح" سابقًا) أو الحزب بأكمله في بعض الولايات كـ "حالة اشتباه" أو "تطرف يميني مؤكد"، مما يسمح بمراقبته بوسائل أكثر تدخلًا (مثل التنصت). تثير هذه المراقبة جدلاً سياسيًا، حيث يتهمها الـ AfD بأنها مسيسة وتهدف إلى تشويه سمعته، بينما يرى آخرون أنها ضرورية لحماية الديمقراطية

•النقاش حول حظر الحزب: يطرح تصنيف الـ AfD كحزب متطرف يميني في بعض الولايات السؤال حول إمكانية حظره من قبل المحكمة الدستورية الاتحادية، وهي آلية قصوى متاحة في إطار "الديمقراطية الدفاعية" وتم استخدامها مرتين في الماضي (ضد SRP و KPD الشيوعي). يدور نقاش حاد في ألمانيا حول جدوى ومخاطر مثل هذا الحظر. يرى المؤيدون أنه ضروري لمنع حزب يهدد أسس النظام الديمقراطي من الوصول إلى السلطة، بينما يحذر المعارضون من أن الحظر قد يؤدي إلى نتائج عكسية (مثل تعزيز شعور

[1] نفس المرجع

المظلومية لدى أنصار الحزب، أو دفع التطرف إلى العمل السري)، ومن صعوبة إثبات الشروط القانونية الصارمة للحظر أمام المحكمة الدستورية.[1]

•موقف المؤسسات والمجتمع المدني: تتخذ المؤسسات الرئيسية في ألمانيا، مثل الكنائس الكبرى والنقابات العمالية ومنظمات أرباب العمل، مواقف واضحة ضد الـ AfD وتدعو إلى عدم التصويت له. كما ينشط المجتمع المدني بشكل كبير في تنظيم المظاهرات والحملات ضد اليمين المتطرف، وغالبًا ما تحظى هذه التعبئة بدعم واسع من مختلف الأطياف السياسية.

•التحديات المستقبلية: يتمثل التحدي الرئيسي في ألمانيا في كيفية التعامل مع حزب يميني متطرف قوي ومترسخ في المشهد السياسي، خاصة في الشرق. هل سيستمر "الجدار الناري" في الصمود؟ هل ستنجح محاولات عزل الحزب أم ستؤدي إلى مزيد من الاستقطاب؟ هل سيستمر صعود الـ AfD أم سيصل إلى سقف معين أو يبدأ في التراجع بسبب الانقسامات الداخلية أو تغير الظروف السياسية؟

3.مقارنة بين آليات المواجهة:

•الأدوات المؤسسية: تبدو الأدوات المؤسسية والقانونية لمواجهة اليمين المتطرف أكثر قوة وتشددًا في ألمانيا (مراقبة أجهزة الأمن، إمكانية الحظر) مقارنة بفرنسا، وهو ما يعكس اختلاف التقاليد الدستورية والتجارب التاريخية.

[1]نفس المرجع

•الاستراتيجيات السياسية: تعتمد فرنسا بشكل أكبر على استراتيجية "الجبهة الجمهورية" الانتخابية، بينما تعتمد ألمانيا على "الجدار الناري" الذي يمنع التعاون الحكومي. كلا الاستراتيجيتين تواجهان تحديات وتآكلاً.

•دور المجتمع المدني: يبدو المجتمع المدني نشطًا في كلا البلدين، لكن ربما يحظى بدعم سياسي ومؤسسي أوسع في ألمانيا في مواجهة اليمين المتطرف.[1]

•النقاش حول "الديمقراطية الدفاعية": يثير صعود اليمين المتطرف في كلا البلدين نقاشًا حول حدود التسامح الديمقراطي وكيفية حماية الديمقراطية من أعدائها دون المساس بالحريات الأساسية. يبدو هذا النقاش أكثر حدة ومركزية في ألمانيا بسبب إرثها التاريخي ومفهوم "الديمقراطية الدفاعية".

في الختام، تمثل مواجهة الأحزاب اليمينية المتطرفة تحديًا مستمرًا ومعقدًا للديمقراطيات الأوروبية. لا توجد وصفة سحرية أو استراتيجية واحدة مضمونة النجاح. تتطلب المواجهة الفعالة مزيجًا من الأدوات السياسية والقانونية والاجتماعية، ومعالجة الأسباب الجذرية التي تغذي صعود هذه الأحزاب، مع الحفاظ على المبادئ الأساسية للديمقراطية وحقوق الإنسان.

إن المبحث الأول من هذا البحث قد مثّل المدخل النظري الضروري لفهم ظاهرة اليمين المتطرف، من حيث الجذور والمفاهيم والتطورات التاريخية والفكرية. وقد اتّضح من خلال ما تم عرضه أن اليمين المتطرف ليس ظاهرة جديدة أو منعزلة، وإنما هو امتداد لتراكمات فكرية

[1] **Zettelmeier, Werner**, *« Les partis politiques allemands dans les années 90 : entre stabilité et crise d'identité »*, **Université de Picardie Jules Verne**, https://tinyurl.com/4z6m7w8r, *(consulté le : juin 2025)*.

وسياسية متجذرة في السياق الأوروبي، منذ نشأة الثنائية السياسية بين اليمين واليسار في أعقاب الثورة الفرنسية.

لقد بيّنا كيف تأسس هذا التيار على أرضية أيديولوجية محافظة، رافضة للتحولات الحداثية، متمسكة بالتراتبية، ومعادية للتعدد والاختلاف، قبل أن يتخذ لاحقًا أشكالًا أكثر تطرفًا، تمثلت في الفاشية والنازية، ثم في الأحزاب الشعبوية القومية التي غزت أوروبا من جديد خلال العقود الأخيرة. وقد كشفنا أيضًا عن قدرة هذا التيار على التأقلم مع السياقات السياسية والاجتماعية المتغيرة، وهو ما يفسّر نجاحه في التموقع ضمن الأنظمة الديمقراطية نفسها التي يرفضها من حيث المبدأ.

كما تبيّن من خلال المطلب الثاني أن صعود اليمين المتطرف لم يكن معزولًا عن الأزمات الكبرى التي عصفت بالقارة الأوروبية، سواء الاقتصادية منها أو الأمنية أو المتعلقة بالهوية. فقد وجدت هذه التيارات في تلك الأزمات تربة خصبة لتأجيج الخطاب القومي، وتوجيه أصابع الاتهام نحو الآخر، لا سيما المهاجرين والمسلمين[1].

أما المطلب الثالث، فقد عالجنا فيه أبرز الأحزاب اليمينية المتطرفة المعاصرة، وبيّنا كيف تحولت من تنظيمات هامشية إلى قوى انتخابية كبرى تُمارس تأثيرًا مباشرًا في السياسات

[1] Lean, N. (2019). The debate over the utility and precision of the term “Islamophobia”. In I. Zempi & I. Awan (Eds.), The Routledge international handbook of Islamophobia (pp. 11–17). London, UK: Routledge.

العامة، وتُسهم في صياغة قوانين تؤثر بشكل مباشر على الأقليات والجاليات الأجنبية، وخصوصًا الجالية المغاربية.

وانطلاقًا من هذا التأسيس النظري والتاريخي، يصبح من الضروري الآن الانتقال إلى دراسة المظاهر التطبيقية لهذه الظاهرة، من خلال المبحث الثاني، الذي سيتناول بالأمثلة والوقائع الأعمال العدائية الموجّهة ضد الجالية المغاربية في أوروبا، باعتبارها من أبرز ضحايا هذا التيار في مراحله الحديثة والمعاصرة.

1

[1] 72) Ribberink, E., Achterberg, P., & Houtman, D. (2017). Secular Tolerance? Anti-Muslim Sentiment in Western Europe. Journal for the Scientific Study of Religion, 56(2), 259-276.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: الأعمال العدائية ضد الجالية المغاربية في أوروبا

لطالما شكلت الهجرة ظاهرة إنسانية مركّبة ارتبطت بالتغيرات التاريخية والاقتصادية والسياسية الكبرى، وكانت منطقة المغرب العربي من أبرز بؤر هذه الحركية السكانية، خاصة تجاه أوروبا. ومع توالي العقود وتراكم موجات الهجرة، أصبحت الجالية المغاربية إحدى أهم مكونات النسيج الديمغرافي والاجتماعي في عدد من الدول الأوروبية، خصوصًا في فرنسا وألمانيا. غير أن هذا الحضور الكثيف والمتجذر لم يَحُل دون استمرار مظاهر التهميش والإقصاء التي تعاني منها هذه الجالية، بل إن العقود الأخيرة شهدت تصاعدًا خطيرًا في مختلف أشكال الأعمال العدائية التي تطال المغاربة وغيرهم من أبناء المنطقة، والتي اتخذت أبعادًا متداخلة تمزج بين التمييز المؤسسي، والعنصرية المجتمعية، والتطرف السياسي.

ويبرز هذا العداء في سياسات وإجراءات تتجاوز الطابع الفردي لتتحول إلى منظومات ممنهجة من التمييز، خاصة في مجالات التشغيل والسكن والتعليم، فضلاً عن تنامي الخطابات السياسية والإعلامية ذات الطابع الشعبوي والعنصري، والتي تستهدف صراحة الجاليات المسلمة والمغاربية، وتحمّلها مسؤوليات جماعية عن أزمات اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية.

ينطلق هذا المبحث من تحليل الجذور التاريخية والاجتماعية لتشكّل الجالية المغاربية في أوروبا، ويسعى إلى تفكيك مظاهر العداء التي تتعرض لها، من خلال التركيز على السياقين الفرنسي والألماني باعتبارهما نموذجين مختلفين من حيث السياسات والتقاليد، لكنهما

يشتركان في إنتاج صور متقاربة من الإقصاء والتمييز. وسيتناول المبحث مختلف مستويات هذه الأعمال العدائية، من التنميط في سوق العمل والسكن، إلى عنف الشرطة، ومرورًا بخطابات الكراهية في المجال العام، مع التوقف عند تجارب واقعية ودراسات ميدانية وإحصاءات موثقة، تعكس مدى عمق هذه الظاهرة وخطورتها على مستقبل التعايش في المجتمعات الأوروبية

المبحث الأول: تاريخ الجالية المغاربية في أوروبا

المطلب الأول: المرحلة المبكرة (أوائل القرن العشرين – 1960)

تعد الهجرة ظاهرة عميقة الجذور ومتعددة الأوجه في تاريخ منطقة المغرب العربي، التي تشمل المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا .لم تكن هذه المنطقة مجرد معبر للحضارات والثقافات عبر العصور، بل كانت أيضًا بوتقة تفاعلت فيها حركات سكانية داخلية وخارجية شكلت هويتها ونسيجها الاجتماعي .فمنذ الفترات القديمة، استقبلت المنطقة موجات من الفينيقيين والرومان والوندال والبيزنطيين، ثم الفتح الإسلامي الذي جلب معه عناصر عربية وبربرية تفاعلت مع السكان الأصليين، تلتها هجرات الأندلسيين بعد سقوط غرناطة، وهجرات أخرى داخلية وإقليمية .هذا التاريخ الطويل من الحراك البشري جعل من المنطقة نقطة جذب واستقرار لفترات طويلة .

لكن، ومع بداية القرن العشرين، شهدت المنطقة تحولاً جذريًا في ديناميكيات الهجرة، حيث بدأت تتحول تدريجيًا من منطقة استقبال إلى منطقة إرسال للمهاجرين، وبشكل خاص نحو القارة الأوروبية القريبة جغرافيا والمرتبطة تاريخيًا عبر علاقات القوة الاستعمارية .ارتبط هذا التحول بشكل وثيق بالتغيرات السياسية والاقتصادية العميقة التي أحدثها الاستعمار الأوروبي (الفرنسي والإسباني والإيطالي بشكل أساسي)، والذي أعاد تشكيل البنى الاقتصادية والاجتماعية التقليدية، وفتح قنوات جديدة للحركة والتنقل، وإن كانت غالبًا في خدمة مصالح القوى الاستعمارية.

تسارعت وتيرة الهجرة بشكل كبير بعد حصول دول المنطقة على استقلالها في منتصف القرن العشرين .فالتحديات التي واجهت الدول الوطنية الفتية، مثل بناء اقتصادات قوية، وتوفير فرص عمل كافية للسكان المتزايدين، ومعالجة التفاوتات الاجتماعية والمجالية الموروثة عن الاستعمار، دفعت بأعداد متزايدة من الشباب، خاصة من المناطق الريفية والمهمشة، إلى البحث عن فرص أفضل في الخارج .تزامنت هذه الظروف الداخلية مع حاجة ملحة لليد العاملة في أوروبا الغربية خلال فترة إعادة الإعمار والنمو الاقتصادي التي أعقبت الحرب العالمية الثانية.

نتيجة لهذه العوامل المتضافرة، شهد حجم الشتات المغاربي نموًا هائلاً خلال العقود الستة الماضية.

تشير التقديرات إلى أن عدد المغاربة اي المواطنين من دول المغرب العربي المقيمين في الخارج ارتفع من بضع مئات الآلاف في منتصف القرن العشرين إلى حوالي مليون شخص في نهاية التسعينيات، ثم قفز إلى ما يزيد عن خمسة ملايين شخص في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين .يمثل هؤلاء المهاجرون وأبناؤهم نسبة معتبرة من إجمالي سكان بلدانهم الأصلية، تتراوح بين 10 و 15% حسب التقديرات المختلفة، مما يجعل الهجرة مكونا ديموغرافيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا لا يمكن إغفاله في فهم واقع دول المغرب العربي المعاصر[75] .

تتركز الغالبية الساحقة من هذا الشتات (حوالي 85% أو أكثر) في دول القارة الأوروبية، وبشكل خاص في دول الاتحاد الأوروبي .يجعل هذا التركيز الجالية المغاربية واحدة من أكبر وأقدم الجاليات المهاجرة في أوروبا، حيث تحتل المرتبة الثانية من حيث الحجم بعد الجالية التركية .وتتميز هذه الجالية بخصائص ديموغرافية واجتماعية معينة، فهي جالية شابة نسبيًا، حيث تقل أعمار حوالي 70% من أفرادها عن 45 عاما، كما أن نسبة متزايدة منهم (تقدر بحوالي 20% أو أكثر، وتصل إلى أغلبية في بعض البلدان كفرنسا وبلجيكا) هم من مواليد دول المهجر (الجيل الثاني والثالث)، مما يطرح تحديات وفرصا جديدة تتعلق

بالهوية المزدوجة، والانتماء المتعدد، والاندماج في المجتمعات الأوروبية، مع الحفاظ على روابط بدرجات متفاوتة مع بلدان الأصل[76] .

لفهم السياق الحالي الذي تعيشه الجالية المغاربية في أوروبا، بما في ذلك تعرضها للأعمال العدائية والتمييز، من الضروري تتبع المسار التاريخي لهذه الهجرة عبر مراحلها الكبرى، وتحليل العوامل التي دفعت بها، والسياسات التي نظمتها (أو قيدتها)، والتحولات التي طرأت على خصائص المهاجرين ووجهاتهم وتجاربهم عبر الزمن .

المراحل الكبرى للهجرة المغاربية نحو أوروبا:

يمكن تقسيم تاريخ الهجرة المغاربية نحو أوروبا إلى أربع مراحل رئيسية، تتميز كل منها بخصائصها ودوافعها وسياقاتها الخاصة:

- **السياق الاستعماري** :شكلت فترة الاستعمار الأوروبي لدول المغرب العربي (ابتداءً من احتلال الجزائر عام 1830، وفرض الحماية على تونس عام 1881 و 1912، واحتلال ليبيا عام 1911) نقطة البداية الفعلية للهجرة المنظمة نحو أوروبا. قامت القوى الاستعمارية، وخاصة فرنسا، بإعادة هيكلة الاقتصادات المحلية لخدمة مصالحها، مما أدى إلى تفكيك البنى الزراعية والحرفية التقليدية، وخلق فائض في اليد العاملة في بعض

[76] **Césari, Jocelyne**, *« Le national au péril du transnational : Les groupes issus de l'immigration entre Maghreb et Europe »*, **Institut de Recherche et d'Études Méditerranée Moyen-Orient (iReMMO)**, https://tinyurl.com/2p8j6v7e, *(consulté le : 1juin 2025)*.

المناطق، ونقص في أخرى .كما سهلت البنى التحتية الجديدة (الموانئ، السكك الحديدية) حركة التنقل بين ضفتي المتوسط[77].

- **الحاجة لليد العاملة في المتروبول** :تزايدت حاجة فرنسا لليد العاملة بشكل كبير خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها، لتعويض النقص في الجنود والعمال في المصانع والمناجم والمزارع .بدأت السلطات الفرنسية في استقدام عمال من مستعمراتها في شمال أفريقيا، وخاصة من الجزائر التي كانت تعتبر جزءًا من فرنسا، و من تونس بدرجة أقل .كانت هذه الهجرة في البداية غالبًا قسرية أو شبه قسرية (تجنيد إجباري للجنود، استقدام منظم للعمال)، ثم أصبحت أكثر طوعية مع مرور الوقت[78] .

- **خصائص المهاجرين الأوائل** :كان المهاجرون الأوائل في غالبيتهم الساحقة من الرجال الشباب، القادمين من مناطق ريفية فقيرة، وغير المتعلمين أو ذوي تعليم محدود، ويعملون في مهن شاقة وذات أجور متدنية (عمال مناجم، بناء، زراعة، صناعة) .كان يُنظر إليهم غالبا كقوة عمل مؤقتة ورخيصة يعيشون في ظروف سكنية صعبة في مدن الصفيح أو "البيدونفيل" التي ظهرت حول المدن الصناعية الكبرى، ويتعرضون للتمييز والاستغلال . ومع ذلك، شكل هؤلاء الرواد النواة الأولى للجاليات المغاربية، وأسسوا شبكات اجتماعية وتضامنية ساعدت القادمين الجدد لاحقا .

[77] **نهى إبراهيم الدسوقي**، »الهجرات الجزائرية إلى المشرق العربي وفرنسا: دوافعها وموقف الإدارة الفرنسية منها«، *مجلة بحوث كلية الآداب – جامعة المنوفية*،)مصر: كلية الآداب، جامعة المنوفية، 2014)، المجلد 25، العدد 96، الصفحات 3–42.

[78] نفس المرجع

المطلب الثاني :مرحلة جمع شمل الأسر و الإستقرار الدائم منتصف 1970 إلى 1990

- **السياق الاقتصادي والسياسي** :تميزت هذه المرحلة بفترة النمو الاقتصادي المزدهر في أوروبا الغربية "الثلاثون المجيدة 1945–1975"، والتي ترافقت مع حاجة ماسة ومستمرة لليد العاملة في قطاعات الصناعة الثقيلة (السيارات، الصلب)، والبناء، والخدمات (النظافة، المطاعم) .في المقابل، كانت دول المغرب العربي، التي حصلت على استقلالها حديثا (الجزائر 1962)، تواجه تحديات اقتصادية كبيرة وبطالة متزايدة، ورأت في تصدير العمالة وسيلة لتخفيف الضغط الاجتماعي والحصول على تحويلات مالية لدعم اقتصاداتها .

- **اتفاقيات اليد العاملة** :لتنظيم هذه التدفقات وتلبية احتياجات سوق العمل، أبرمت دول أوروبية رئيسية (فرنسا، ألمانيا الغربية، بلجيكا، هولندا) اتفاقيات ثنائية مع دول المغرب العربي (المغرب، الجزائر، تونس). نصت هذه الاتفاقيات على حصص محددة من العمال يتم استقدامهم سنويًا، غالبًا عبر مكاتب تشغيل رسمية مثل ، ONAMOفي الجزائر .(هدفت هذه السياسة إلى استقدام "عمال ضيوف " Gastarbeiterفي ألمانيا بشكل مؤقت لسد النقص في قطاعات معينة مع افتراض عودتهم إلى بلدانهم بعد انتهاء الحاجة إليهم .

- **خصائص الهجرة والعمال** :استمرت الهجرة في هذه المرحلة ذكورية بشكل أساسي، وتألفت من عمال غير مهرة أو شبه مهرة، يعملون في وظائف شاقة وخطرة غالبا ما

يتجنبها العمال المحليون. تركز هؤلاء العمال في المدن الصناعية الكبرى والمناطق الحضرية، وعاشوا غالبا في مساكن عمالية جماعية أو أحياء هامشية، مع الحفاظ على روابط قوية مع بلدانهم الأصلية عبر التحويلات المالية والزيارات الدورية[79] .

- **بداية التحول نحو الاستقرار** :على الرغم من الطابع المؤقت المفترض لهذه الهجرة، بدأ العديد من العمال في الاستقرار بشكل أطول مما كان متوقعًا، بسبب استمرار الحاجة إليهم في سوق العمل، وصعوبة العودة إلى ظروف اقتصادية غير مستقرة في بلدانهم، وبداية تكوين أسر وشبكات اجتماعية في دول المهجر .

- **وقف الهجرة العمالية** :شكلت الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت مع أزمة النفط عام 1973 نقطة تحول رئيسية في سياسات الهجرة الأوروبية .أدى الركود الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة إلى قيام معظم الدول الأوروبية بوقف برامج استقدام العمال الأجانب بشكل رسمي في منتصف السبعينيات (فرنسا وألمانيا عام 1974) .

- **صعود لم الشمل** :في ظل إغلاق قنوات الهجرة العمالية، أصبح جمع شمل الأسر هو القناة القانونية الرئيسية لوصول المهاجرين المغاربة إلى أوروبا .سمحت القوانين

[79] نفس المرجع

الأوروبية (بدرجات متفاوتة) للمقيمين الشرعيين باستقدام أزواجهم وأبنائهم القصر . أدى ذلك إلى تغيير جذري في طبيعة الهجرة وتكوين الجاليات المغاربية[80] .

- **تغير ديموغرافي** :زادت نسبة النساء والأطفال بشكل كبير، وتحولت الجاليات من تجمعات للعمال الذكور إلى أسر مستقرة .

- **الاستقرار الدائم** :أصبح هدف الهجرة هو الاستقرار الدائم في أوروبا بدلًا من العودة المؤقتة، مما عزز الشعور بالانتماء إلى المجتمعات المضيفة مع الحفاظ على روابط مع الأصل .

- **ظهور الجيل الثاني** :بدأ يظهر جيل جديد من أبناء المهاجرين الذين ولدوا وترعرعوا في أوروبا، وتعلموا في مدارسها، واكتسبوا جنسيتها في كثير من الأحيان. طرح هذا الجيل قضايا جديدة تتعلق بالهوية المزدوجة، والاندماج، والبحث عن مكانهم في المجتمع.

المطلب الثالث : مرحلة الهجرة الحديثة والمتنوعة (1990 – الحاضر)

- **تغير خريطة الهجرة** :شهدت هذه المرحلة تحولات مهمة في وجهات الهجرة المغاربية. فبينما ظلت فرنسا وبلجيكا وهولندا وجهات تقليدية، برزت دول جنوب أوروبا، وخاصة إسبانيا وإيطاليا، كأقطاب جذب رئيسية جديدة .يعود ذلك إلى عوامل متعددة، منها القرب الجغرافي، والحاجة للعمالة في قطاعات معينة (الزراعة الموسمية، البناء،

[80] نفس المرجع

الخدمات المنزلية والسياحية)، وسياسات التسوية التي طبقتها هاتان الدولتان في فترات معينة للمهاجرين غير الشرعيين .

- **تنوع دوافع الهجرة** :لم تعد الهجرة تقتصر على البحث عن عمل أو لم شمل الأسرة . تزايدت دوافع أخرى مثل :

❖ **الدراسة** :أعداد متزايدة من طلاب دول المغرب العربي يتابعون دراساتهم العليا في الجامعات الأوروبية .

❖ **هجرة الكفاءات** :هجرة الأطر العليا والأطباء والمهندسين والباحثين بحثًا عن فرص مهنية وعلمية أفضل .

❖ **اللجوء** :طلب اللجوء السياسي أو الإنساني هربًا من أوضاع غير مستقرة أو انتهاكات حقوق الإنسان (وإن كانت بنسب أقل مقارنة بمناطق أخرى) .

❖ **البحث عن حريات** :البحث عن فضاءات توفر حريات فردية واجتماعية أكبر مما هو متاح في بلدان الأصل .

- **استمرار الدوافع الاقتصادية** :على الرغم من تنوع الدوافع، يؤكد تقرير مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية (2022) أن محدودية الفرص الاقتصادية والتوقعات المستقبلية القاتمة في دول المنشأ لا تزال المحرك الأساسي للهجرة بالنسبة لغالبية شباب دول المغرب العربي ، حتى أولئك الذين حصلوا على تعليم جيد أو لديهم وظائف .

- **تزايد الهجرة غير النظامية** :شهدت هذه المرحلة تصاعدًا كبيرًا في محاولات الهجرة غير النظامية عبر البحر المتوسط (نحو إسبانيا وإيطاليا بشكل خاص) أو عبر الطرق البرية (مثل طريق البلقان) .

- **تأثير تغير المناخ** :يشير تقرير البنك الدولي إلى أن تغير المناخ قد يصبح دافعًا متزايد الأهمية للهجرة في المستقبل، حيث يتوقع نزوح ملايين الأشخاص في أفريقيا بسبب الجفاف والتصحر والفيضانات وارتفاع مستوى سطح البحر .

المطلب الرابع : التوزيع الجغرافي والتركيبة السكانية الحالية:

فرنسا :الوجهة التاريخية والأكبر، تضم جالية تقدر بأكثر من 6 مليون مغاربي .تتركز الجالية بشكل كبير في منطقة باريس الكبرى، وفي مدن رئيسية أخرى مثل ليون ومارسيليا وليل .

- **ألمانيا** :تضم جالية أصغر نسبيًا، تقدر بحوالي 180 ألف مغاربي (أي من دول المغرب العربي)مقيم رسميًا[81] .

[81] Statista, « Share of Muslims who experienced discrimination in Europe as of 2021 », *Statista*, 2021 (consulté le 1 juin 2025) https://stat.link/8pq7z

- **دول أخرى** :توجد جاليات مغاربية أصغر حجمًا لكنها متنامية في دول أوروبية أخرى مثل المملكة المتحدة (حوالي 70 ألف)، السويد (حوالي 35 ألف)، سويسرا (حوالي 10 آلاف)، النرويج (حوالي 20 ألف)، الدنمارك (حوالي 19 ألف)، وغيرها .

- **الخصائص الديموغرافية والاجتماعية :**

1. **الشباب والأجيال** :تتميز الجالية بتركيبتها الشابة ووجود أجيال متعددة .
2. **المستوى التعليمي** :شهدت الأجيال اللاحقة ارتفاعًا ملحوظًا في مستويات التعليم .
3. **الوضع الاقتصادي** :يتسم الوضع الاقتصادي بالتنوع، فبينما نجح جزء في تحقيق movilidadاجتماعية واقتصادية، لا يزال جزء كبير يعاني من البطالة أو يعمل في وظائف هشة .
4. **الهوية والانتماء** :يعيش الكثيرون، خاصة من الأجيال الشابة، تجربة الهوية المزدوجة أو المتعددة .

المبحث الثاني: تصاعد خطاب الكراهية من الابتذال إلى العنف

تمهيد: فرنسا كوجهة رئيسية وسياق التوتر المتصاعد

تعد فرنسا، بحكم الروابط التاريخية والجغرافية العميقة، الوجهة الأولى والأكثر أهمية للهجرة المغاربية في أوروبا. لقد تشكلت على أراضيها جالية مغاربية ضخمة ومتنوعة ومتجذرة عبر أجيال متعاقبة، ساهمت بشكل كبير في بناء فرنسا الحديثة وفي إثراء نسيجها الاجتماعي

والثقافي. ومع ذلك، فإن هذا التاريخ الطويل من التواجد والتعايش لم يكن دائما سهلاً أو خاليًا من التوترات .بل على العكس، شهدت السنوات الأخيرة، وربما العقود الأخيرة بشكل عام، تصاعدًا مقلقًا وملموسًا في مظاهر العداء والتمييز والعنصرية ضد أفراد هذه الجالية، وضد المسلمين بشكل أعم في المجتمع الفرنسي .

يتغذى هذا التصاعد من تفاعل معقد بين عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية .يأتي في مقدمتها الصعود المستمر لتيارات اليمين المتطرف، التي نجحت في تحويل قضايا الهجرة والإسلام والهوية الوطنية إلى محاور مركزية في النقاش العام والسياسي .يترافق ذلك مع نقاشات حادة ومستمرة حول مفهوم العلمانية (Laïcité) وتطبيقاته، والتي غالبًا ما تستخدم كأداة لفرض قيود على الممارسات الدينية والثقافية للأقليات المسلمة .تضاف إلى ذلك التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمع الفرنسي ككل، مثل البطالة المستمرة، والتفاوتات الاجتماعية .كما يلعب الإعلام دورًا مهما في تشكيل التصورات، وأحيانًا في تضخيم الصور النمطية السلبية حول المهاجرين .

الأخطر من ذلك هو أن التمييز لم يعد يقتصر على الممارسات الفردية، بل تشير العديد من الدراسات والتقارير الحقوقية الموثوقة، بما فيها تلك الصادرة عن هيئات دولية مثل الأمم المتحدة، إلى وجود أبعاد هيكلية ومؤسسية للعنصرية والتمييز في فرنسا .

المطلب الأول: التمييز الممنهج في سوق العمل والإسكان

- **التمييز في التوظيف: "عقوبة" الاسم والأصل**

- **دراسة معهد السياسات العامة :(IPP)** قدمت دراسة تجريبية واسعة النطاق أجراها معهد السياسات العامة في باريس ونُشرت نتائجها في أواخر عام 2021 دليلاً قاطعا على حجم التمييز في سوق العمل الفرنسي ضد المرشحين ذوي الأسماء ذات الوقع المغاربي .كانت النتائج صادمة: المرشحون الذين يحملون أسماء مغاربية كانوا أقل حظا بنسبة 31.5% في الحصول على رد إيجابي من أصحاب العمل مقارنة بالمرشحين الذين يحملون أسماء فرنسية تقليدية[82] .
- **تأثير المظهر والخلفية الدينية :**لا يقتصر التمييز على الاسم فقط، بل يمتد ليشمل المظهر الجسدي، والخلفية الثقافية، والممارسات الدينية الظاهرة، وخاصة الحجاب بالنسبة للنساء المسلمات .

- **التمييز في سوق الإسكان: "فرز" المستأجرين**

1. **دراسة باريس 2021 :(**أكدت دراسة ميدانية حديثة أجريت في باريس عام 2021 باستخدام تقنية اختبار المطابقة استمرار التمييز ضد المتقدمين بأسماء مغاربية في

[82] **Amnesty International**, « *La situation des droits humains en France* », *Amnesty International*, avril 2024 (consulté le 1 juin 2025), https://amnesty.org/ar/france-report

سوق الإيجار .أظهرت الدراسة أن معدل الاستجابة الإيجابية كان أقل بشكل ملحوظ للمتقدمين بأسماء مغاربية (12.9%) مقارنة بالمتقدمين بأسماء فرنسية 18.7 .(%

2. **العواقب** :يؤدي هذا التمييز في السكن إلى عواقب وخيمة، منها صعوبة العثور على سكن مناسب، والاضطرار للقبول بشقق ذات جودة رديئة .كما يساهم في تعزيز الفصل السكني .(Segregation)

المطلب الثاني: تصاعد خطاب الكراهية

لم تعد الأعمال العدائية ضد الجالية المغاربية والمسلمين في فرنسا تقتصر على التمييز الخفي أو الهيكلي، بل شهدت السنوات الأخيرة تحولاً خطيرًا نحو تطبيع وابتذال خطاب الكراهية الصريح وترجمة هذا الخطاب إلى أفعال عدائية ملموسة .

- **ابتذال خطاب الكراهية** :يشير العديد من المحللين والمراقبين، كما ورد في مقال تحليلي في "عربي بوست" (فبراير 2022)، إلى أن الخطاب الذي كان يعتبر صادمًا وينتمي إلى اليمين المتطرف الهامشي في الماضي، أصبح اليوم جزءًا عاديًا ومألوفًا في النقاش العام الفرنسي .

- **زيادة ملموسة في الأعمال العدائية** :لم يبق هذا الخطاب مجرد كلام بل تُرجم إلى زيادة ملموسة في الأعمال العدائية ضد المسلمين والمغاربة ومؤسساتهم[83] .

[83] Simonsen, K. B., & Bonikowski, B. (2020). Is civic nationalism necessarily inclusive? Conceptions of nationhood and anti-Muslim attitudes in Europe. European Journal of Political Research, 59(1), 114-136.

- **الهجرة المعاكسة كخيار** :نتيجة لهذا الشعور المتزايد بالرفض وانعدام الأمن، بدأ عدد متزايد من المغاربة الفرنسيين، خاصة من ذوي الكفاءات، يفكرون بجدية في مغادرة فرنسا .

القضايا المؤسسية: عنف الشرطة، التنميط العنصري، وإشكاليات القضاء

- **انتقادات الأمم المتحدة 2023** :وجه خبراء من مجلس حقوق الإنسان التابع للألمم المتحدة في مايو 2023 انتقادات حادة ومباشرة لفرنسا بشأن سجلها في مجال حقوق الإنسان، تركزت بشكل خاص على "التمييز العنصري المنهجي" و"التنميط العنصري" الذي تمارسه سلطات إنفاذ القانون[84] .

- **التنميط العنصري :(Le racial profilage)** يُعد التنميط العنصري ممارسة واسعة الانتشار وموثقة جيدًا في فرنسا من قبل منظمات حقوقية وطنية ودولية .

- **عنف الشرطة والإفلات من العقاب** :تكررت في السنوات الأخيرة حوادث استخدام العنف المفرط وغير المبرر من قبل قوات الشرطة ضد أفراد من الأقليات .

---

[84] **منظمة التعاون الإسلامي**، "قرارات شؤون الجماعات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء"، الوثيقة رقم 2672، (جدة، المملكة العربية السعودية: مايو 2023)، ص 13.

https://bit.ly/3XfP4rZ

- **القوانين المقيدة للحريات** :شهدت فرنسا في السنوات الأخيرة سن مجموعة من القوانين، خاصة في إطار مكافحة الإرهاب أو ما يسمى بـ"الانفصالية الإسلامية"، والتي أثارت قلقًا كبيرا لدى منظمات حقوق الإنسان .

المطلب الثالث: القضايا المؤسسية و عنف الشرطة

على عكس فرنسا أو بلجيكا، تُعتبر ألمانيا وجهة هجرة أحدث نسبيًا للجالية المغاربية .بدأت الهجرة المغاربية نحو ألمانيا بشكل ملحوظ في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، في إطار اتفاقيات استقدام "العمال الضيوف (Gastarbeiter) "لسد النقص في اليد العاملة خلال فترة "المعجزة الاقتصادية" الألمانية .(Wirtschaftswunder) ومع ذلك، ظلت الجالية المغاربية في ألمانيا أصغر حجما مقارنة بنظيراتها في فرنسا أو دول البنلوكس .تتخذ العنصرية والتمييز ضد المغاربة في ألمانيا أشكالاً متعددة، قد تختلف في بعض جوانبها عن السياق الفرنسي .تأثرت صورة الجالية المغاربية سلبًا أيضًا ببعض الأحداث الأمنية، مثل أحداث التحرش الجماعي ليلة رأس السنة في كولونيا عام 2015–2016 .

العنصرية اليومية والتمييز الهيكلي: تجارب المغاربة في ألمانيا

- **العنصرية في الحياة اليومية: من النظرات إلى الاعتداءات**

– **دراسة وكالة الأناضول 2023:** نقلت وكالة الأناضول التركية نتائج دراسة ألمانية حديثة كشفت عن أن العنصرية والتمييز يمثلن "مشكلة يومية" للمهاجرين في ألمانيا، بما في ذلك أولئك القادمين من دول المغرب العربي[85] .

- **التمييز في سوق العمل: صعوبات مضاعفة**

– **شهادات من مقال دويتشه فيله :(DW)** يسلط مقال نشرته دويتشه فيله (DW) الضوء على تجارب التمييز التي يواجهها الأشخاص ذوو الأصول المهاجرة في ألمانيا في مجالات العمل والسكن .

- **التمييز في سوق الإسكان: البحث المضني عن مأوى**

– **شهادات من مقال دويتشه فيله** :يؤكد مقال دويتشه فيله أن التمييز في سوق الإسكان "منتشر بشكل خاص ."

- **التنميط العنصري والتعامل مع السلطات: علاقة متوترة**

– **التنميط العنصري من قبل الشرطة** :تشير العديد من التقارير والشهادات إلى أن الشباب ذوي المظهر "الأجنبي" (بما في ذلك المغاربة) يتعرضون بشكل متكرر وغير متناسب لعمليات التفتيش والتحقق من الهوية من قبل الشرطة الألمانية .

[85] صلاح حسن أحمد، اليمين المتطرف يجد أسباب ليعود، آفاق المستقبل، العدد 17، مارس 2013، ص23.

– **العنصرية داخل المؤسسات الأمنية** :أثيرت في السنوات الأخيرة قضايا تتعلق بوجود تيارات يمينية متطرفة وعنصرية داخل صفوف الشرطة والجيش الألماني[86] .

الفرع الثاني: الخطاب السياسي والإعلامي وتأثيره

- **صعود اليمين المتطرف :(AfD)** شكل الصعود القوي لحزب البديل من أجل ألمانيا (AfD)، الذي يتبنى خطابًا قوميًا متشددًا ومعاديًا للهجرة والإسلام، تحديًا كبيرًا للتعايش في ألمانيا .

- **دور الإعلام** :بينما يسعى جزء من الإعلام الألماني إلى تقديم تغطية متوازنة، يميل جزء آخر، خاصة الصحافة الشعبية (التابلويد)، إلى التركيز على الجوانب السلبية وتضخيم الصور النمطية .

<u>النتائج الرئيسية:</u>

1. **الطابع الهيكلي للتمييز** :تؤكد الأدلة أن التمييز ضد المغاربة في أوروبا له طابع هيكلي ومؤسسي.
2. **تأثير الخطاب السياسي والإعلامي** :يلعب الخطاب السياسي والإعلامي، خاصة الصادر عن التيارات اليمينية المتطرفة، دورًا خطيرًا في تأجيج الكراهية.

[86] **إيليا جزائري**، "استطلاع: 61% من مسلمات ألمانيا يشكون من التعرض للتمييز العنصري"، *الشرق الأوسط*، 3يونيو 2025. https://aawsat.com/5124129 :

3. **تقاطع أشكال التمييز** :غالبًا ما يتعرض أفراد الجالية لتمييز متعدد الأوجه يتقاطع فيه الأصل العرقي مع الدين (الإسلاموفوبيا)، والطبقة الاجتماعية، والجنس .

4. **فشل سياسات الاندماج** :تكشف استمرارية هذه الظواهر عن قصور أو فشل نماذج وسياسات الاندماج المتبعة.

5. **العواقب الوخيمة** :تؤدي هذه الأعمال العدائية إلى عواقب وخيمة على المستوى الفردي والجماعي[87] .

توصيات:

- **على المستوى السياسي** :إرادة سياسية حازمة للتصدي لجميع أشكال العنصرية، ومواجهة خطاب الكراهية، ومراجعة القوانين التمييزية.
- **على المستوى المؤسسي** :إصلاح مؤسسات إنفاذ القانون (الشرطة والقضاء)، وتعزيز آليات مكافحة التمييز، وتسهيل وصول الضحايا إلى العدالة .
- **على المستوى الاجتماعي والثقافي** :تعزيز التربية على حقوق الإنسان، وتشجيع الحوار بين الثقافات، ودور إيجابي للإعلام.
- **على مستوى الجالية المغاربية نفسها** :تعزيز التنظيم الذاتي للجالية للدفاع عن حقوقها، وتشجيع المشاركة السياسية والمدنية .

[87] رابح زغوني، الإسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوروبا: مقاربة سوسيوثقافية، مرجع سابق، ص130

إن بناء مجتمعات أوروبية أكثر عدالً وتماسكًا يتطلب جهدًا مشتركًا ومستمرًا لمواجهة آفة العنصرية والتمييز .

أظهر هذا المبحث، بما إحتواه من تحليل معمق وتوثيق متعدد المصادر، أن الأعمال العدائية التي تواجهها الجالية المغاربية في أوروبا لم تعد مجرد سلوكيات فردية أو حوادث عارضة، بل أصبحت ظواهر بنيوية تؤشر على أزمة أعمق تتعلق بفشل السياسات الأوروبية في تحقيق اندماج حقيقي وعادل للمهاجرين. لقد بيّنت الأمثلة المستقاة من فرنسا وألمانيا كيف تتحول الانتماءات العرقية والدينية إلى عناصر تؤثر سلبًا في فرص الأفراد بالحصول على وظيفة، أو مسكن، أو معاملة متكافئة أمام القانون، وهو ما يؤدي إلى إحباط متنامٍ لدى الأفراد المتضررين، وإلى خلق هوة متزايدة بينهم وبين مؤسسات الدولة والمجتمع.

في فرنسا، حيث تعود جذور الهجرة المغاربية إلى الحقبة الاستعمارية، يتخذ التمييز أشكالًا أكثر تعقيدًا، تتقاطع فيها السياسات الأمنية المشددة مع خطاب علماني متشدد، مما يضع أبناء الجالية، وخصوصًا المسلمين، أمام معادلة صعبة بين الحفاظ على الهوية الثقافية والدينية من جهة، والاندماج في مجتمع يطالبهم غالبًا بالتخلي عن هذه الهوية من جهة

أخرى. أما في ألمانيا، فرغم حداثة نسبية في وجود الجالية المغاربية، إلا أن الممارسات التمييزية اليومية، والتنميط الشرطي، وصعود خطاب اليمين المتطرف، تؤكد أن التحديات ليست أقل خطورة، بل تتخذ مظاهر مقلقة تمس بالأمان الشخصي والجماعي[88].

لقد أصبحت هذه الأعمال العدائية، في ظل ضعف الاستجابة السياسية وغياب إرادة حقيقية للإصلاح، تهدد ليس فقط مستقبل الجاليات المغاربية، بل استقرار المجتمعات الأوروبية ذاتها. فاستمرار التهميش والتمييز يعزز الإحساس بالاغتراب ويفتح المجال أمام نزعات الانعزال أو حتى التطرف، بينما تزداد ظاهرة "الهجرة المعاكسة" للكفاءات كخيار بديل للنجاة من مناخ الرفض والإقصاء. أمام هذا الواقع، يصبح من الضروري تبني سياسات أكثر إنصافًا، تعترف بالتنوع كقيمة مضافة، لا كعبء يجب التخلص منه، وتعيد بناء جسور الثقة بين المهاجرين ومجتمعاتهم المضيفة

[88] [28] Hanna Barvaeus, The European Dynamics: Islamophobia, Radical Parties and European Values, thesis presented for European master's degree in human rights and democratization, University of Seville, 2011,pp 7-8.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: تصاعد وتيرة الإسلاموفوبيا بعد السابع من أكتوبر

شكلت أحداث السابع من أكتوبر 2023 والعدوان الإسرائيلي اللاحق على قطاع غزة نقطة تحول فارقة ليس فقط في مسار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بل أيضاً في الديناميكيات السياسية والاجتماعية داخل المجتمعات الأوروبية .شهدت القارة موجة واسعة وغير مسبوقة من التظاهرات والاحتجاجات الشعبية تضامناً مع الشعب الفلسطيني ورفضاً للعدوان، شاركت فيها قطاعات واسعة من المواطنين الأوروبيين، بما في ذلك أفراد الجاليات العربية والإسلامية، وبشكل خاص الجاليات المغاربية التي تعد من أكبر الجاليات المسلمة والعربية في العديد من الدول الأوروبية كفرنسا وبلجيكا وإسبانيا وهولندا وألمانيا .في مقابل هذا الحراك الشعبي الواسع، لوحظ تصاعد مقلق في سياسات وإجراءات عدد من الحكومات الأوروبية التي اتجهت نحو تقييد حرية التعبير والتظاهر، خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية . تراوحت هذه الإجراءات بين حظر التظاهرات بشكل مباشر أو غير مباشر، وتشديد القوانين المتعلقة بالنظام العام، وزيادة الرقابة والملاحقات الأمنية والقضائية للنشطاء والمتظاهرين، فضلاً عن حملات إعلامية وسياسية لتجريم التضامن مع فلسطين ووصمه بمعاداة السامية أو دعم الإرهاب .

هذا المبحث يسعى إلى تحليل هذه الظاهرة المعقدة من خلال مطلبين رئيسيين .المطلب الأول يركز على دراسة وتحليل أشكال القمع والتضييق التي تعرض لها المتظاهرون، وبشكل خاص أولئك المنحدرون من أصول مغاربية، في مختلف الدول الأوروبية بعد السابع من

أكتوبر .سيتناول هذا المطلب الإطار القانوني والسياسي لهذه الإجراءات، ويقدم أمثلة وحالات واقعية من دول مثل فرنسا وألمانيا وبريطانيا وبلجيكا، ويحلل تداعياتها على الحقوق والحريات الأساسية وعلى اندماج ومشاركة الجاليات المغاربية في الفضاء العام الأوروبي .

أما المطلب الثاني، فيقدم تحليلاً معمقاً وموسعاً لخطاب شخصية سياسية أوروبية بارزة، هو جان لوك ميلونشون، زعيم حركة "فرنسا الأبية"، الذي اتخذ موقفاً مغايراً للخطاب الرسمي السائد، منتقداً الانحياز لإسرائيل وداعياً إلى حل سياسي قائم على القانون الدولي .

يهدف هذا المبحث في مجمله إلى فهم أعمق للتحديات التي تواجه حرية التعبير والحق في التظاهر في أوروبا المعاصرة، خاصة عندما يتعلق الأمر بقضايا حساسة مثل القضية الفلسطينية، وإلى تسليط الضوء على تجارب الجاليات المغاربية في هذا السياق المتوتر، وكيف تتفاعل الخطابات السياسية المختلفة مع هذه الأزمة المتعددة الأبعاد .

المبحث الأول: الأعمال العدائية ضد المتظاهرين بعد 7 أكتوبر

تمهيد للمطلب الأول: السياق الأوروبي العام وتصاعد القيود على الحريات

لم تكن القيود المفروضة على التظاهرات المؤيدة لفلسطين بعد 7 أكتوبر 2023 حدثاً معزولاً أو مفاجئاً بالكامل، بل جاءت في سياق أوروبي عام يتسم بتزايد القلق بشأن الأمن، وصعود التيارات اليمينية المتطرفة والشعبوية، وتنامي الخطابات التي تربط بين الهجرة والإسلام والإرهاب .وقد وجدت الحكومات الأوروبية، بدرجات متفاوتة، في أحداث 7 أكتوبر وما

تلاها، مبرراً أو ذريعة لتشديد قبضتها الأمنية وتوسيع نطاق القيود على الحريات المدنية، وخاصة حرية التعبير والتجمع السلمي .

1

أشارت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، إيرين خان، في تقريرها المقدم إلى الجمعية العامة في أكتوبر 2024، بوضوح إلى هذا الاتجاه المقلق .اتهمت خان دولاً ديمقراطية غربية رئيسية مثل الولايات المتحدة، كندا، فرنسا، ألمانيا، وبلجيكا بـ"قمع الحق في التظاهر من أجل القضية الفلسطينية ."وأبرزت أن "عدداً من الدول الأوروبية فرضت تدابير لتقييد حرية التعبير وقمع الاحتجاجات ضد المجزرة في غزة وحظر المظاهرات المؤيدة للفلسطينيين

سنتناول في الأجزاء التالية بالتفصيل تجليات هذا القمع في عدد من الدول الأوروبية الرئيسية التي تحتضن جاليات مغاربية كبيرة، مع التركيز على الأبعاد القانونية والسياسية والاجتماعية لهذه الظاهرة .

[1] **الجزيرة نت**، "مظاهرات حاشدة في باريس تنديدًا بجرائم الإبادة بغزة"، *الجزيرة نت*، 25مايو 2025 . https://bit.ly/3XfP4rZ

المطلب الأول: فرنسا – بين الحظر الأولي والقيود المستمرة

تعتبر فرنسا حالة نموذجية لفهم كيفية تعامل دولة أوروبية كبرى، ذات تاريخ طويل مع الهجرة المغاربية وتاريخ معقد مع القضية الفلسطينية، مع موجة التضامن بعد 7 أكتوبر . تميز الموقف الفرنسي الرسمي في البداية بالصرامة الشديدة قبل أن يتراجع جزئياً تحت ضغط القضاء والمجتمع المدني، لكن القيود والملاحقات استمرت بأشكال مختلفة .

1- الحظر الشامل الأولي والتدخل القضائي :فور وقوع هجوم 7 أكتوبر، سارع وزير الداخلية الفرنسي، جيرالد دارمانان، إلى إصدار تعليمات صارمة لولاة الجمهورية (المحافظين) في جميع أنحاء البلاد بـ "الحظر المنهجي" لجميع "المظاهرات المؤيدة للفلسطينيين" بدعوى أنها من المحتمل أن تولد اضطرابات في النظام العام وزارة الداخلية،

وفي قرار هام صدر في 18 أكتوبر 2023، رفض مجلس الدولة الفرنسي (أعلى محكمة إدارية) منطق الحظر الشامل والمنهجي .وأكد المجلس أن الحق في التظاهر هو حرية أساسية، وأن أي قرار بالمنع يجب أن يستند إلى تقييم "حالة بحالة" للمخاطر الفعلية والمحلية للإخلال بالنظام العام، ولا يمكن أن يكون المنع تلقائياً لمجرد أن المظاهرة تتعلق بالقضية الفلسطينية .

أشارت المقررة الأممية إيرين خان إلى أن فرنسا، رغم قرار محاكمها، استمرت في فرض قيود كبيرة، حيث "بات التقييم يتم على أساس كل حالة على حدة"، مما فتح الباب أمام تفسيرات تعسفية للسلطات المحلية

2- الملاحقات القضائية وتجريم النشطاء :لم يقتصر الأمر على منع التظاهرات، بل امتد إلى الملاحقة القضائية للنشطاء والمنظمين. من الأمثلة البارزة، حالة ماتيلد بانو، رئيسة كتلة "فرنسا الأبية" في الجمعية الوطنية، التي تم استدعاؤها للتحقيق بتهمة "تمجيد الإرهاب" بسبب بيان أصدرته الكتلة بعد 7 أكتوبر اعتبرته السلطات غير كاف في إدانة حماس .كما تم استدعاء مرشحة أخرى من نفس الحزب، ريما حسن، وهي محامية فرنسية فلسطينية، بنفس التهمة بسبب تصريحات سابقة لها .

3- الضغط الإعلامي والسياسي ووصم الجالية :ترافق القمع القانوني والأمني مع حملة إعلامية وسياسية مكثفة هدفت إلى ربط التظاهرات المؤيدة لفلسطين بمعاداة السامية والعنف والتطرف الإسلامي .تم التركيز بشكل كبير على أي حوادث هامشية أو شعارات إشكالية لتشويه صورة الحراك الشعبي بأكمله .لعبت الجالية المغاربية، بحكم حجمها ووضوح مشاركتها في التظاهرات، دوراً مركزياً في هذا الخطاب، حيث تم تصويرها أحياناً كـ "طابور خامس" أو كجالية غير مندمجة تشكل تهديداً للقيم الجمهورية .

الفرع الثاني: ألمانيا – الحظر الصارم والرقابة المشددة في سياق "مسؤولية الدولة"

اتخذت ألمانيا موقفاً أكثر صرامة وتشدداً من فرنسا في قمع التظاهرات والتعابير المؤيدة لفلسطين بعد 7 أكتوبر .يُفسر هذا الموقف غالباً بالسياق التاريخي الألماني الخاص وعقيدة "مسؤولية الدولة (Staatsräson) "تجاه أمن إسرائيل .

1- الحظر شبه التام والتدخلات العنيفة :أشارت المقررة الأممية إيرين خان بشكل مباشر إلى أن "ألمانيا فرضت حظراً تاماً على المظاهرات المؤيدة للفلسطينيين منذ أكتوبر / تشرين الأول من العام الماضي، وقيوداً منذ ذلك الحين على احتجاجات كهذه في مختلف المناطق الألمانية"، مضيفة أن هذه القيود لم تُفرض أبداً على مظاهرات من أجل إسرائيل، بل دائماً على تلك المؤيدة للفلسطينيين

تعددت التقارير ومقاطع الفيديو التي توثق استخدام الشرطة الألمانية للعنف المفرط ضد المتظاهرين السلميين، بما في ذلك الضرب بالهراوات، واستخدام رذاذ الفلفل، والاعتقالات التعسفية .وكان لافتاً استهداف النشطاء من أصول عربية ومغاربية بشكل خاص في بعض الحالات .

2- الرقابة في المدارس والجامعات والفضاء العام :لم يقتصر القمع على الشارع، بل امتد إلى المؤسسات التعليمية والثقافية والفضاء العام. شهدت الجامعات الألمانية تدخلات أمنية عنيفة لفض الاعتصامات واعتقال الطلاب .

3- الجالية المغاربية بين التضامن والمخاوف :تضم ألمانيا جالية مغربية كبيرة، لعبت دوراً في التعبير عن التضامن مع فلسطين .لكن هذا الدور كان محفوفاً بالمخاطر في ظل المناخ السياسي والأمني المشدد .شعر الكثيرون من أبناء الجالية بالخوف من المشاركة العلنية في التظاهرات أو التعبير عن آرائهم خشية التعرض للملاحقة أو التضييق أو حتى الترحيل .

الفرع الثالث: بريطانيا – تشديد القوانين وتحديات التوازن بين الأمن والحرية

شهدت بريطانيا أكبر التظاهرات المؤيدة لفلسطين في أوروبا بعد 7 أكتوبر .ورغم أن الحكومة البريطانية لم تفرض حظراً شاملاً على التظاهرات، إلا أنها مارست ضغوطاً كبيرة على الشرطة لتشديد الرقابة ودفعت باتجاه تعديل القوانين لتقييد الحق في الاحتجاج .

1- ضغوط سياسية على الشرطة وتعديلات قانونية :واجهت شرطة العاصمة لندن (Metropolitan Police)ضغوطاً سياسية متزايدة من الحكومة المحافظة ووزيرة الداخلية آنذاك، سويلا برافرمان، التي وصفت المسيرات المؤيدة لفلسطين بأنها "مسيرات كراهية ."

دفعت الحكومة البريطانية باتجاه إدخال تعديلات على "مشروع قانون العدالة الجنائية " (Criminal Justice Bill)تهدف إلى تقييد أشكال معينة من الاحتجاج، ومنها :

- **منع تغطية الوجه (لثام الوجه)** :اقتراح فرض عقوبة السجن لمدة شهر وغرامة تصل إلى 1000 جنيه إسترليني على المتظاهرين الذين يغطون وجوههم لإخفاء هويتهم) .

- **تجريم استخدام المشاعل والألعاب النارية** :فرض غرامة تصل إلى 1000 جنيه إسترليني على حيازة أو استخدام المشاعل والألعاب النارية في التظاهرات .

- **تجريم تسلق النصب التذكارية** :إضافة تسلق النصب التذكارية الوطنية إلى قائمة المخالفات التي تخل بالنظام العام، بعقوبة تصل إلى ثلاثة أشهر سجن وغرامة 1000 جنيه إسترليني .

2-الاعتقالات والجدل حول الشعارات :شهدت التظاهرات الضخمة في لندن ومدن بريطانية أخرى عدداً من الاعتقالات، غالباً بتهم تتعلق بالإخلال بالنظام العام أو ترديد شعارات اعتبرتها السلطات معادية للسامية" أو "داعمة لمنظمة محظورة" (حماس) .

3-الجالية المغاربية والمشاركة الواسعة :تتميز بريطانيا بوجود جالية مغاربية متنوعة، بالإضافة إلى جاليات كبيرة من دول عربية وإسلامية أخرى .كانت مشاركة هذه الجاليات، واضحة وكثيفة في التظاهرات المؤيدة لفلسطين .

لوحظت أنماط مشابهة من تقييد التظاهرات بدرجات متفاوتة في دول أوروبية أخرى تحتضن جاليات مغاربية وعربية .

- **بلجيكا** :أشارت المقررة الأممية إيرين خان إلى أن بلجيكا تبنت مواقف مماثلة" لفرنسا في تقييد التظاهرات .

- **هولندا** :شهدت هولندا أيضاً تظاهرات كبيرة، خاصة في مدن مثل أمستردام وروتردام .
- **النمسا وسويسرا** :عرفت هاتان الدولتان بسياسات أكثر تشدداً في تقييد التظاهرات المؤيدة لفلسطين، حيث تم حظر العديد منها بشكل مباشر .
- **إسبانيا وإيطاليا** :بدا أن هامش الحرية أكبر نسبياً في هاتين الدولتين، حيث نظمت تظاهرات كبيرة بشكل متكرر .

المطلب الثاني: ألمانيا بين الحظر الصارم و القيود المستمرة

إن القيود المتزايدة على التظاهر والتعبير المؤيد لفلسطين في أوروبا بعد 7 أكتوبر 2023 تحمل في طياتها تداعيات خطيرة .

1. **تقويض الحقوق الأساسية** :يمثل الحق في التجمع السلمي وحرية التعبير ركيزتين أساسيتين في أي نظام ديمقراطي .إن فرض قيود غير مبررة أو غير متناسبة على هذه الحقوق يقوض الأسس الديمقراطية نفسها .
2. **خلق معايير مزدوجة** :تسلط الانتقادات الموجهة للسلطات الأوروبية، بما فيها من الأمم المتحدة، الضوء على ازدواجية المعايير في التعامل مع التظاهرات .هذه الازدواجية تفقد الثقة في حيادية الدولة ومؤسساتها .

3. **تهميش الجاليات المغاربية والعربية** :عندما يشعر أفراد هذه الجاليات بأن تعبيرهم عن هويتهم أو تضامنهم مع قضايا يعتبرونها مركزية يتعرض للقمع أو التجريم، فإن ذلك يؤدي إلى شعور عميق بالتهميش والتمييز والإقصاء .

4. **تغذية الاستقطاب السياسي** :يتم استغلال الأزمة والقمع المصاحب لها من قبل التيارات السياسية المختلفة، وخاصة اليمين المتطرف، لتعزيز خطاباتها المعادية للهجرة والإسلام .

5. **إضعاف الدور الأوروبي** :إن الموقف الأوروبي المنقسم والمتردد، والميل نحو تقييد الحريات الداخلية، يضعف قدرة أوروبا على لعب دور بناء ومؤثر في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي .

المطلب الثالث: دراسة اوجه التشابه و الإختلاف للجالية المغاربية في ألمانيا و فرنسا

في الختام، يظهر تحليل قمع التظاهرات المؤيدة لفلسطين في أوروبا بعد 7 أكتوبر أزمة أعمق تتعلق بتوازن صعب بين الأمن والحرية، وبين الالتزامات الدولية والمصالح السياسية الداخلية، وبين مبادئ الديمقراطية والممارسات الفعلية للسلطة .وهذا يمهد الطريق لفهم أهمية

الخطابات السياسية البديلة، مثل خطاب ميلون شون، التي تحاول كسر هذا الإجماع القمعي وتقديم رؤية مختلفة.[1]

المطلب الرابع : تحليل خطاب جون لوك ميلنشون بعد السابع من اكتوبر

الفرع الأول:السيرة الذاتية و المسار السياسي لجون لوك ميلونشون

جان لوك ميلونشون، المولود في 19 أغسطس 1951 ، هو شخصية بارزة ومثيرة للجدل في المشهد السياسي الفرنسي المعاصر.

يتميز مساره بالتزام مبكر باليسار، ومسيرة مهنية طويلة داخل الحزب الاشتراكي(PS) ، ثم الانفصال عنه لتأسيس حركاته الخاصة، مجسدًا تيار اليسار الراديكالي والسيادي.

الأصول والنشأة والتكوين

ينحدر جان لوك ميلونشون من عائلة فرنسية من أصول جزائرية ("الأقدام السوداء") ذات جذور إسبانية وصقلية. قضى طفولته في شمال افريقيا قبل أن ينتقل إلى فرنسا (نورماندي، ثم جورا) مع والدته بعد طلاق والديه عام 1962. بعد حصوله على شهادة البكالوريا في لون لو سونييه عام 1969، تابع دراسته في جامعة بيزانسون حيث حصل على إجازة (ليسانس) في الآداب الحديثة وإجازة في الفلسفة عام 1972. خلال سنوات دراسته

[1] ميادة مجدي، الصور النمطية والعلاقة بين المجتمعات .. معضلة الإسلاموفوبيا، السياسة الدولية، 27 مارس 2016، تم الاطلاع عليه في: 8 فبراير 2022، الساعة 15، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/FcHQD

الجامعية، انخرط بنشاط في العمل النقابي الطلابي (UNEF) واتخذ خطواته الأولى في عالم السياسة.

البدايات المهنية والالتزام السياسي الأولي[1]

بعد دراسته، شغل وظائف متنوعة: مصحح في مطبعة، عامل في مصنع ساعات، ثم مدرس بعد حصوله على شهادة الكفاءة لتدريس الآداب الحديثة .(CAPES) بالتوازي مع ذلك، ناضل في صفوف المنظمة الشيوعية الأممية(OCI) ، وهي منظمة تروتسكية، من عام 1972 إلى 1976.

المسيرة داخل الحزب الاشتراكي (1976–2008)

في عام 1976، انضم إلى الحزب الاشتراكي. سرعان ما تدرج في المناصب وبدأ مسيرة مهنية كمنتخب محلي ووطني

* المناصب المحلية: مستشار بلدي في ماسي (1983)، مستشار عام في مقاطعة إيسون (1985).

[1] **Jean-Luc Mélenchon**, « *Déclaration accessible* », *Commission nationale de contrôle de la campagne électorale en vue de l'élection présidentielle* (2022), (consulté le 1 juin 2025), https://www.cnccep.fr/pdfs/Candidat-08-Jean-Luc-Melenchon-Declaration-accessible.pdf.

* عضوية مجلس الشيوخ: انتُخب عضوًا في مجلس الشيوخ عن مقاطعة إيسون عام 1986، وأعيد انتخابه عامي 1995 و 2004، وبقي في مجلس الشيوخ لما يقرب من 20 عامًا في المجموع (مع انقطاع).

* المنصب الوزاري: عُين وزيرًا منتدبًا مكلفًا بالتعليم المهني في حكومة ليونيل جوسبان (حكومة التعايش)، من عام 2000 إلى 2002.

داخل الحزب الاشتراكي، انتمى إلى الجناح اليساري، مدافعًا عن مواقف نقدية تجاه التوجه الاجتماعي الليبرالي الذي تبنته قيادة الحزب.

الانفصال عن الحزب الاشتراكي وتأسيس حزب اليسار 2008

بسبب خلاف عميق مع الخط الأغلبي للحزب الاشتراكي، لا سيما بشأن القضايا الأوروبية والاقتصادية، غادر الحزب بعد مؤتمر ريمس في نوفمبر 2008. وعلى إثر ذلك، أسس حزب اليسار (PG) مع منشقين اشتراكيين آخرين، داعيًا إلى قطيعة واضحة مع الاشتراكية الليبرالية.

جبهة اليسار والإنتخابات الأوروبية والرئاسية 2009–2016

سرعان ما تحالف حزب اليسار مع الحزب الشيوعي الفرنسي (PCF) وتشكيلات أخرى من اليسار الراديكالي لتشكيل جبهة اليسار. تحت هذه الراية

* انتُخب نائبًا في البرلمان الأوروبي عام 2009، ثم أعيد انتخابه عام 2014.

* كان مرشح جبهة اليسار في الانتخابات الرئاسية لعام 2012. حقق نتيجة ملحوظة بنسبة 11.1% من الأصوات في الجولة الأولى، مما وضعه في المرتبة الرابعة وأبرز ظهوره كشخصية مركزية في اليسار الراديكالي.

حركة "فرنسا الأبية" والترشيحات الرئاسية الجديدة (منذ 2016)

في فبراير 2016، استعدادًا للانتخابات الرئاسية لعام 2017، أطلق حركة جديدة باسم "فرنسا الأبية(La France insoumise – LFI) "، خارج إطار جبهة اليسار، وإن كانت تعتمد على قاعدة نضالية مماثلة. هدفت هذه الحركة إلى أن تكون أوسع وأقل اعتمادًا على الأحزاب التقليدية.

* الانتخابات الرئاسية 2017: كمرشح تحت راية "فرنسا الأبية"، حسّن نتيجته لعام 2012، وحصل على 19.6% من الأصوات، وحل رابعًا مرة أخرى، ولكنه كان قريبًا جدًا من المرشحين المؤهلين للجولة الثانية.

* عضوية الجمعية الوطنية: على إثر ذلك، انتُخب نائبًا في الدائرة الانتخابية الرابعة لمقاطعة بوش دو رون في الانتخابات التشريعية لعام 2017. ترأس كتلة "فرنسا الأبية" في الجمعية الوطنية خلال الولاية التشريعية الخامسة عشرة 2017–2022

* الانتخابات الرئاسية 2022: في ترشيحه الرئاسي الثالث، حقق أفضل نتيجة له بنسبة تقارب 22% من الأصوات (7.7 مليون ناخب)، وحل ثالثًا لكنه فشل بفارق ضئيل في التأهل للجولة الثانية ومع ذلك، فرض نفسه كزعيم بلا منازع لليسار.

* تحالف :NUPES بعد الانتخابات الرئاسية، كان المهندس الرئيسي لتشكيل "الاتحاد الشعبي البيئي والاجتماعي الجديد(NUPES) "، وهو تحالف واسع لقوى اليسار للانتخابات التشريعية لعام 2022[1]. أصبح تحالف NUPES قوة المعارضة الرئيسية في الجمعية الوطنية، مما حرم الرئيس إيمانويل ماكرون من الأغلبية المطلقة. لم يترشح جان لوك ميلونشون شخصيًا للنيابة[2].

الوضع الحالي:

على الرغم من عدم شغله لأي منصب انتخابي منذ يونيو 2022، يظل جان لوك ميلونشون شخصية مركزية ونشطة للغاية في النقاش السياسي الفرنسي، لا سيما من خلال تصريحاته الإعلامية وكتاباته ودوره داخل "فرنسا الأبية" ومعهد لا بويسي (Institut La Boétie)، وهو مركز الأبحاث التابع للحركة والذي يشارك في رئاسته منذ عام 2023. يُعرف بموهبته الخطابية وأسلوبه النضالي، ولكنه يتعرض أيضًا للانتقاد بسبب بعض مواقفه وشخصيته التي يُنظر إليها على أنها مثيرة للانقسام.

[1] رابح زغوني، الإسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوروبا: مقاربة سوسيوثقافية، مرجع سابق، ص 126

[2] نفس المرجع

الفرع الثاني تحليل الخطاب الاول

يفتتح خطاب جان لوك ميلونشون في أجواء مشحونة تعكس التوترات السياسية والإيديولوجية المحيطة بشخصيته وحركته السياسية، "فرنسا الأبية" (La France Insoumise – LFI). لم يكن هذا مجرد خطاب عادي لتقديم كتاب، بل تحول إلى منبر للدفاع عن حرية التعبير في مواجهة ما يصفه بضغوط وعراقيل متعمدة. كان من المفترض أن يُعقد المؤتمر في رحاب جامعة بوردو، بدعوة من الأستاذ إريك بوسين، وبحضور حاشد متوقع (900 مسجل وأكثر من 4000 طلب)، لكن تم إلغاؤه في اللحظات الأخيرة من قبل رئاسة الجامعة. يُرجع ميلونشون سبب الإلغاء بشكل مباشر إلى "ضغوط وتهديدات من جماعات يمينية متطرفة" سعت لمنع انعقاد المؤتمر. يعبر عن استيائه العميق قائلاً: "للأسف لقد نجحوا في إلغاء المؤتمر بالجامعة، لكن لم يكن واردا أن ينتصروا".

و انتقد ميلونشون في خطابه موقف رئيس الجامعة، معتبرًا أنه "تخاذل" وافتقر إلى "روح النقد" التي يجب أن يتحلى بها الأكاديمي. "لا أهنئ رئيس الجامعة على الجبن الذي انهار به وتصديقه لكل ما يُروى له. إن ما يميز الأكاديمي هو التحلي بروح النقد، وهو ما افتقده.

يأتي الخطاب أيضًا في سياق تقديم كتابه الجديد "اعملوا أفضل" (Faites Mieux)، وهو عنوان مستلهم من عبارته الشهيرة في ختام خطابه ليلة الدور الأول من الانتخابات الرئاسية 2022. يوضح مقدم المؤتمر أن الكتاب ليس مجرد سيرة ذاتية سياسية، بل يقدم "نظرية

سياسية" وإطارًا فكريًا لفهم التحولات المعاصرة، مستندا إلى مقولة ميلونشون في الكتاب: "الفعل أعمى بدون نظرية، والنظرية عقيمة بدون فعل".[1]

الفرع الثاني: تحليل الخطاب الاول

يخصص ميلونشون الجزء الأكبر والأكثر إلحاحا من خطابه لتوضيح موقفه وموقف حركته من الهجوم الذي شنته حماس في 7 أكتوبر ورد الفعل الإسرائيلي العنيف الذي تلاه.

1. نقد "الانحياز غير المشروط" والدعوة لـ "عدم الانحياز":

يبدأ ميلونشون بانتقاد لاذع للموقف الرسمي الفرنسي، الذي يعتبره انحيازا تامًا وغير مسبوق لإسرائيل. يستشهد بتصريح رئيسة الجمعية الوطنية التي أكدت "تضامن" فرنسا غير المشروط مع دولة إسرائيل". يرى ميلونشون في هذا "التضامن غير المشروط" تعريفا دقيقا لـ "الانحياز" (alignement)، ويعتبره انحرافا" و "موقفًا شاذًا" لا يتفق مع ما يجب أن تكون عليه سياسة "أمة حرة ومستقلة".

[1] Jean-Luc Mélenchon, « Conférence #FaitesMieux à Bordeaux », conférence publique, Bordeaux, 11 octobre 2023.

https://bit.ly/3XfP4rZ

في المقابل، يطرح ميلونشون مبدأ "عدم الانحياز" (non-alignement) كبديل للسياسة الفرنسية. يوضح أن عدم الانحياز لا يعني "الحياد" (neutralité) السلبي أو "المسافة المتساوية" (équidistance).

2. تعريف القوة والسيادة والاستقلال:

يربط ميلونشون مفهوم عدم الانحياز بتعريف أعمق للقوة (puissance). يقترح تعريفا يرتكز على الجذر اللغوي للكلمة: القوة هي "امتلاك إمكانية فعل ما نريد دون أن يمنعنا أحد". بهذا المعنى، تتطابق القوة مع "السيادة" (souveraineté)، التي يعتبرها، مستشهدًا بجان جوريس، "المسألة المركزية في السياسة".

3. رفض توصيف "الإرهاب" لأسباب قانونية وسياسية:

يثير ميلونشون الجدل الأكبر حول رفضه استخدام مصطلح "إرهابي" لوصف هجوم حماس في خطابه هذا . يدافع ميلونشون عن موقفه بقوة، موضحًا أنه ليس تبريرا للعنف، بل هو موقف مبدئي يستند إلى اعتبارات قانونية وسياسية دقيقة. "لماذا نرفض منذ يومين فعل ذلك [استخدام كلمة إرهابي]؟... إذا كان علي أن أحكم فرنسا، فلن أستخدم هذا المصطلح. لماذا؟... لأننا إذا قبلنا توصيف عمل حربي بأنه إرهابي، فإننا نخرجه من نطاق القانون الدولي." [1]

[1] سماح عبد الفتاح أبو الليل، ظاهرة التنميط: دراسة تأثير الصعود اليميني المتطرف الأوروبي على ملفات اللجوء والهجرة، مرجع سابق، ص 115.

و يشرح ميلونشون أن القانون الدولي لا يعترف بمصطلح "إرهابي" كتصنيف قانوني للأعمال الحربية، وأن المنظمتين الوحيدتين المصنفتين كـ "إرهابيتين" من قبل الأمم المتحدة هما القاعدة وداعش.

إذا تم تصنيف هجوم حماس كـ "إرهاب"، فلن يمكن ملاحقة مرتكبيه أمام المحكمة الجنائية الدولية (CPI) بتهمة "جرائم حرب"، وهو التوصيف القانوني الصحيح الذي يسمح بالمحاكمة.

4. إدانة "جميع" جرائم الحرب والدعوة لحل سياسي:

يؤكد ميلونشون مرارًا وتكرارًا على إدانته القاطعة لـ "جميع جرائم الحرب" و "جميع أشكال العنف" ضد المدنيين، بغض النظر عن مرتكبها. يستشهد بتغريدته الأولى فور وقوع الأحداث كدليل على موقفه المبدئي:

"كل العنف الذي اندلع ضد إسرائيل وفي غزة لا يثبت إلا شيئا واحدًا: العنف لا ينتج ولا يعيد إنتاج إلا نفسه. مرعوبون، أفكارنا وتعاطفنا مع جميع السكان المذهولين ضحايا كل هذا. يجب فرض وقف إطلاق النار. يجب على فرنسا أن تعمل بكل قواها السياسية والدبلوماسية

لتحقيق ذلك. يجب أن يتمكن الشعبان الفلسطيني والإسرائيلي من العيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن. الحل موجود: حل الدولتين، وفقًا لقرارات الأمم المتحدة."[1]

يطرح ميلونشون سلسلة من الأسئلة المباشرة التي تلخص موقفه العملي:

1. هل تدينون جميع جرائم الحرب؟
2. هل نطالب بوقف فوري لإطلاق النار؟
3. هل نقبل بإنشاء ممر إنساني؟
4. هل تقترح فرنسا مشاركة جنودها (القبعات الزرق) لتأمين هذا الممر؟
5. هل نطالب بالإفراج الفوري عن الرهائن كخطوة أولى للوساطة؟
6. هل لا يزال موقف فرنسا هو حل الدولتين وفقًا لقرارات الأمم المتحدة؟

في الختام، يجمع ميلونشون خيوط خطابه ليقدم رؤية متكاملة تجمع بين التحليل النقدي للوضع الراهن، وطرح إطار نظري بديل، والدعوة إلى ممارسة سياسية وأخلاقية قائمة على "الفضيلة" و"التعاضد".[2]

[1] يوسفي، حنان. "صعود اليمين فى فرنسا: النشأة والجذور."، في التقرير الاستراتيجي الخامس عشر الصادر عن مجلة البيان: الأمة وصعود اليمين المتطرف في الغرب الرياض: مجلة البيان والمركز العربى للدراسات الإنسانية بالقاهرة،2018.

[2] نفس المرجع

المبحث الثاني : تأثير صعود اليمين المتطرف الأوروبي على العلاقات الجزائرية-الأوروبية

يشهد الاتحاد الأوروبي ديناميكية سياسية تتسم بالتقدم الملحوظ لأحزاب اليمين المتطرف في العديد من الدول الأعضاء. وكما توضح الانتخابات الأخيرة في رومانيا وبولندا والبرتغال، فعلى الرغم من أن النتائج متباينة أحياناً وأن القوى المؤيدة لأوروبا تقاوم، فإن وجود وتأثير هذه التشكيلات القومية والشعبوية لا يمكن إنكاره لوموند، ، هذا التطور السياسي الداخلي في أوروبا لا يخلو من عواقب على علاقاتها الخارجية، لا سيما مع شركائها في الجوار الجنوبي، وفي مقدمتهم الجزائر. تعتبر الجزائر شريكاً تاريخياً واستراتيجياً للاتحاد الأوروبي، خاصة في مجالي الطاقة والأمن، وتربطها بالاتحاد علاقات معقدة، يؤطرها اتفاق الشراكة الذي دخل حيز التنفيذ عام 2005 والذي تطالب الجزائر اليوم بإعادة التفاوض بشأنه. في هذا السياق، من الضروري تحليل التأثيرات المحتملة لصعود اليمين المتطرف الأوروبي على الأبعاد المختلفة للعلاقات الجزائرية-الأوروبية[1].

المطلب الاول : التأثيرات على العلاقات السياسية والدبلوماسية

يهدد صعود أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا بتعقيد الحوار السياسي والدبلوماسي بشكل كبير بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. هذه التشكيلات السياسية، التي غالباً ما تتميز بخطاب

[1] يوسفي، حنان. "صعود اليمين فى فرنسا: النشأة والجذور."، في التقرير الاستراتيجي الخامس عشر الصادر عن مجلة البيان: الأمة وصعود اليمين المتطرف في الغرب الرياض: مجلة البيان والمركز العربى للدراسات الإنسانية بالقاهرة،2018.

متشكك في أوروبا وقومي ومتمحور حول السيادة، قد تفضل المقاربات الثنائية على حساب سياسة أوروبية مشتركة ومتسقة. قد يعاني الحوار السياسي المنظم، كما كان قائمًا خلال فترة تعزيز العلاقات التي لوحظت بين عامي 2015 و2017 من ضعف الرغبة في الالتزام من جانب أوروبا الأكثر تركيزًا على قضاياها الداخلية. كما أن الدعم الأوروبي للإصلاحات السياسية والديمقراطية في الجزائر، وهو محور تعاون ذكُر في الماضي قد يتراجع إلى مرتبة ثانوية لدى الحكومات الأوروبية الأكثر انشغالًا بقضايا الأمن الفوري أو السيطرة على الهجرة.

يأتي الطلب الجزائري بمراجعة اتفاق الشراكة على أساس "مبدأ رابح–رابح" في وقت قد يصبح فيه النهج الأوروبي أكثر تعاملًا وأقل شراكة تحت تأثير اليمين المتطرف. قد تكون المفاوضات أكثر صعوبة، حيث تتغلب الأولويات القومية على رؤية التعاون طويل الأمد. علاوة على ذلك، فإن التشرذم السياسي المتزايد داخل الاتحاد الأوروبي، مع وجود حكومات ذات توجهات متباينة ، قد يجعل من الصعب صياغة موقف أوروبي موحد تجاه الجزائر، مما يزيد من تعقيد المحادثات[1].

أخيرًا، قد ينُظر إلى الدور التقليدي للجزائر كفاعل استقرار ووسيط إقليمي، لا سيما في ليبيا ومنطقة الساحل ، بشكل مختلف. قد تقلل أوروبا المتأثرة بالتيارات الانعزالية من التزامها في

[1]محمد العربى، " الاستيعاب أم التعددية؟ سيناريوهات تعامل المجتمعات الغربية مع المسألة الإسلامية"، مركز الإنذار المبكر،29نوفمبر2020.

المنطقة وتولي أهمية أقل، أو حتى دعمًا أقل، للمبادرات الدبلوماسية الجزائرية، مفضلة التركيز على إدارة العواقب المباشرة على أوروبا، مثل تدفقات الهجرة أو التهديد الإرهابي المباشر.

المطلب الثاني : التأثيرات على العلاقات الاقتصادية

على الصعيد الاقتصادي، قد يؤدي صعود اليمين المتطرف الأوروبي إلى توترات إضافية في العلاقات مع الجزائر، لا سيما في سياق إعادة التفاوض المرغوبة بشأن اتفاق الشراكة. تسعى الجزائر إلى إعادة توازن هذا الاتفاق ليعكس بشكل أفضل تنويع اقتصادها وزيادة صادراتها خارج المحروقات. ومع ذلك، فإن أحزاب اليمين المتطرف، التي غالباً ما تحمل أيديولوجية حمائية، قد تعارض فتح السوق الأوروبية بشكل أكبر أمام المنتجات الجزائرية، مفضلة حماية الصناعات والزراعات الوطنية. سيتعارض هذا الموقف مع أهداف التنويع الجزائرية وقد يعيق تطوير قطاعات تصدير جديدة.

قد تتأثر أيضًا الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأوروبية في الجزائر. قد يؤدي المناخ السياسي الأوروبي المتسم بالقومية والتشكيك في أوروبا وعدم الاستقرار المؤسسي المحتمل إلى جعل الشركات الأوروبية أكثر تردداً في الاستثمار في الخارج، بما في ذلك الجزائر، على الرغم من جهود الأخيرة لتحسين جاذبيتها. قد تكون القيود السابقة على الاستثمارات الأوروبية،

والتي دفعت الاتحاد الأوروبي إلى فتح إجراء لتسوية المنازعات ، نقطة احتكاك متفاقمة في سياق سياسي أوروبي أكثر توترًا.

يشكل قطاع الطاقة استثناءً ملحوظاً. تظل الجزائر مورداً استراتيجياً للغاز لأوروبا، وهو موقع تعزز منذ غزو روسيا لأوكرانيا ، قد يدفع هذا الاعتماد على الطاقة حتى الحكومات المتأثرة باليمين المتطرف إلى الحفاظ على تعاون براغماتي مع الجزائر لضمان أمن الإمدادات. ومع ذلك، فإن المواقف المتشككة في المناخ غالباً لهذه الأحزاب قد تعيق التعاون والاستثمارات في مجال الطاقات المتجددة، وهو قطاع رئيسي للانتقال الطاقوي الأوروبي والتنويع الاقتصادي الجزائري ، وبالتالي، قد تحجب الرؤية التعاملية البحتة للعلاقة الطاقوية فرص شراكة أوسع وأكثر استدامة[1].

المطلب الثالث : التأثيرات على إدارة الهجرة

تعد قضية الهجرة أحد الموضوعات المفضلة لأحزاب اليمين المتطرف في أوروبا، ويهدد نفوذها المتزايد بأن يكون له تأثير مباشر وكبير على التعاون مع الجزائر في هذا المجال. يمكن توقع تشديد عام لسياسات الهجرة الأوروبية، مع زيادة الضغط على بلدان المنشأ والعبور مثل الجزائر.

[1] يمنى عاطف محمد، " صعود أحزاب اليمين المتطرف فى أوروبا : دراسه حاله فرنسا فى الفتره 1984" – 2017 ""، المركز الديمقراطى العربى، 19أغسطس، 2019.

من المحتمل أن يترجم ذلك إلى سياسات تأشيرات أكثر تقييداً للمواطنين الجزائريين، وتعزيز الرقابة على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، وقبل كل شيء، مطلب أقوى فيما يتعلق بإعادة قبول المهاجرين غير الشرعيين. تم تحديد هذه النقطة الأخيرة بالفعل كمجال لا يزال بحاجة إلى تقدم في عام 2017 ، ويمكن أن تصبح نقطة احتكاك رئيسية مع الحكومات الأوروبية الأقل ميلًا للحوار والأكثر تركيزًا على عمليات الترحيل.

قد يتقلص التعاون في مجال الهجرة، الذي يتم تناوله تقليدياً من زوايا مختلفة (إدارة التدفقات، مكافحة الشبكات، الهجرة القانونية، التنمية)، إلى بعُده الأمني البحت. قد يتم استبدال نهج الشراكة، الذي تضمن في الماضي حوارًا حول التنقل القانوني (التأشيرات) ودعم إدارة الهجرة من قبل الجزائر (التي أصبحت بلد مقصد للمهاجرين من جنوب الصحراء) ، بمنطق مشروطية صارم، حيث ترتبط المساعدات أو الجوانب الأخرى للعلاقة بأداء الجزائر في مجال الرقابة وإعادة القبول. قد يتم استغلال قضية الهجرة، الحساسة بالفعل، بشكل أكبر لأغراض سياسية داخلية في البلدان الأوروبية، مما يعقد البحث عن حلول متوازنة وتحترم حقوق الإنسان.

المطلب الرابع : التأثيرات على التعاون الأمني

قد يشهد التعاون الأمني بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، لا سيما في مكافحة الإرهاب وإدارة عدم الاستقرار الإقليمي في منطقة الساحل، تطورات متباينة تحت تأثير اليمين المتطرف.

من ناحية، تعد مكافحة الإرهاب أولوية معلنة لمعظم التشكيلات السياسية الأوروبية، بما في ذلك اليمين المتطرف. قد تؤدي القدرات الأمنية المعترف بها للجزائر في هذا المجال ، إلى الحفاظ على التعاون العملياتي وتبادل المعلومات الاستخباراتية، بل وتعزيزه بشكل براغماتي، في هذا المحور المحدد الذي يعتبر حيوياً للأمن الأوروبي.

من ناحية أخرى، قد يتم تعديل نهج الاستقرار الإقليمي، لا سيما في منطقة الساحل. قد تترجم الرؤية الأكثر قومية وربما انعزالية التي تتبناها بعض أحزاب اليمين المتطرف إلى فك ارتباط أوروبي تدريجي بمبادرات الاستقرار الإقليمية المعقدة والمكلفة. قد يؤثر ذلك على تصور ودعم دور الوساطة الذي تلعبه الجزائر ، .قد يتركز التعاون على الجوانب الأمنية الصارمة (مكافحة الجماعات المسلحة، مراقبة الحدود) على حساب المقاربات الأكثر تكاملاً التي تشمل التنمية والحوكمة. [1]

قد تتطور أيضًا شراكات الدفاع نحو أطر ثنائية أكثر، تعتمد على الانتماءات السياسية للحكومات القائمة، بدلاً من الاندراج في استراتيجية أوروبية مشتركة.

يشكل صعود اليمين المتطرف في أوروبا عامل تحول محتمل كبير للعلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

[1] د.اسحق عياش، "الهوية وإدارة التعدد والتنوع المجتمعي"، المعهد المصرى للدراسات، 28سبتمبر2018

إذا كان من المتوقع أن يستمر التعاون البراغماتي في قطاعات ذات اهتمام مشترك واضح مثل الطاقة ومكافحة الإرهاب، فإن الأبعاد الأخرى للشراكة معرضة لخطر التعرض لتوترات متزايدة. قد يتعقد الحوار السياسي، وقد تصبح المفاوضات الاقتصادية (لا سيما بشأن اتفاق الشراكة) أكثر صعوبة تحت تأثير الحمائية، وقد تتشدد إدارة الهجرة بشكل كبير، ويهيمن عليها نهج أمني ومشروط. قد يؤدي التأثير المتزايد للأيدي.

ولوجيات القومية والسيادية أيضًا إلى إضعاف تماسك السياسة الخارجية الأوروبية والتشكيك في دعم المبادرات الإقليمية للجزائر. سيعتمد المسار المستقبلي للعلاقات على قدرة الاتحاد الأوروبي على التعامل مع انقساماته الداخلية وعلى مهارة الجزائر في الدفاع عن مصالحها في هذه البيئة السياسية الأوروبية الجديدة، التي يحتمل أن تكون أكثر تشرذمًا وتعاملية.

خاتمة

تأكد لدينا خطورة اليمين المتطرف على تماسك سياسات شعوب القارة الاوروبية رغم ايمانها الكبير بضرورة الوحدة القومية

صار واضحا لنا من خلال تحليل خطاب اليمين المتطرف ان هذا التيار اخذ في الاتساع و الحدة مما يطرح اكثر من تخوف بل يتوقع حدوث تصادمات اقليمية

بينت دراستنا بالإشارة الى الوقائع المرصودة الى ان اليمين المتطرف يسهم في موجة العودة الى التمييز العنصري و الذي قطعت فيه اوروبا اشواطا ايجابية منذ اكثر من ثلاثة قرون من تخوف يتوقع تصادمات اقليمية

صار هذا التيار المتطرف عائقا امام الخيار التكاملي بين شعوب ضفتي البحر الابيض المتوسط

ستخسر اوروبا فرصة ذهبية تتمثل في مستوى الاندماج الذي تحقق مع الجالية المغاربية في اوروبا لاسيما مع الجيل الثاني غير ان هذا المكسب بات مهدد بالزوال

لم يعد اليمين المتطرف يشكل خطرا بسبب التمييز ضد الجالية الوافدة رغم انها تمثل الرافعة الاقتصادية لأوروبا كما و نوعا بل احيى نزعة استعمارية تتغذى من ممارسات الماضي حيث اوروبا المستعمرة و افريقيا المستعمرة و هذا ما يحرم اوروبا بنفسها من القدرة التنافسية في الاستفادة من خيرات القارة الشابة البكر افريقيا و التي تبذل الصين و دول اخرى خططا واعدة لاحتوائها

استنتجنا ان اليمين المتطرف الذي يذكي نار الاسلاموفوبيا و انه يتغذى من النزعة المتجذرة لدى العرب من ايام الحروب الصليبية ضد المسلمين و هو ما صار البعض لا يخفيه في تصريحاته الاعلامية

تجاهل اليمين المتطرف في اوروبا المستوى الثقافي و الاجتماعي و حتى النضج السياسي الذي صارت تتميز به الجالية المغاربية و التي صارت تصدر اليوم زبدة المثقفين و المتخصصين

الدراسة خلصت ايضا الى حقيقة مفادها ان اليمين المتطرف يحرم اوروبا و افرادها و نجوميتها و مكانتها التاريخية اذا اخذنا بالحسبان قطاع الرياضة فقط و لاسيما الالعاب الاكثر شعبية نجد ان اغلب نجومها من دول المغرب العربي

اكتشفنا من خلال الدراسة ان اليمين المتطرف الحاكم بالتفوق لا يدرك ان الزمن تغير و ان دول المغرب العربي لم تعد ترضى بالقليل من سيادتها و ما مواقف الدولة الجزائرية من خلال قرارات اعلى هرم السلطة الا رسالة واضحة بان اثارة المشاكل لدول لجوار الجنوب هي قفزة في المجهول و لعل ابرز مثال على ذلك قرار رئيس الجمهورية الجزائرية بطرد اثنى عشرة دبلوماسيا فرنسيا ممن يحسبون على تيار اليمين المتطرف الا دليل على ان الجزائر باتت واعية جدا بهذا الخطر و هي جاهزة لمجابهته بندية غير مسبوقة

من الاستنتاجات المهمة للغاية هو ما اكتشفناه من انخفاض التعامل التجاري الذي كان محتكرا من قبل اوروبا و لكن السياسات المتأثرة بمضايقات اليمين المتطرف و مناوراته دفعت بلدان المغرب العربي كالجزائر و تونس الى تنويع تعاملاتها التجارية و الاقتصادية الى وجهات اخرى

يمكن ان نسجل التناقضات التي يقع فيها اليمين المتطرف و يحاول عبثا تجاهلها و لكن ما يلبث الى ان يجد نفسه يستنجد المساعدة على الحال و خير مثال على ذلك ما وقعت فيه بعض الدول

و من الاستنتاجات المهمة للغاية هو ما تتبناه من انخفاض التعامل التجاري الذي كان محتكرا من قبل اوروبا و لكن السياسات المتأثرة بمضايقات اليمين المتطرف و مناوراته دفعت دول المغرب العربي و التي من بينها الجزائر الى تنويع تعاملاتها التجارية و الاقتصادية الى وجهات اخرى

قائمة المصادر

والمراجع

المراجع باللغة العربية:

1- الثورة الفرنسية"، موسوعة لاروس، نُشر على موقعLarousse.fr ، تاريخ الدخول: 5ماي 2025.

2- ألبير سوبول، تاريخ الثورة الفرنسية، ترجمة: فايز الصياغ، ط1 (بيروت: دار عويدات للنشر والطباعة، 1977).

3- محمد ملا عباسي، اليمين واليسار: رؤية إبستمولوجية نقدية للمفهوم، ط1 (طهران: المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية، 24 أبريل 2019).

4- آب، عبد الكريم. "مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة: العدد السادس عشر." مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة، الهيئة الديمقراطية الألمانية، ألمانيا، المجلد 16، أغسطس 2024

5- بنافي، ريناس. "صعود اليمين المتطرف: الأسباب والتداعيات". المركز الديمقراطي العربي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، 12 مايو 2017

6- كريم، يوسف. "دور اليمين المتطرف في أمننة الهجرة بأوروبا". مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة، العدد 5، المجلد 3، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا – برلين، أيار مايو 2021.

7-العادلي، أسامة أحمد؛ نصر، علي عبد المطلب محمد. "صعود اليمين المتطرف في غرب أوروبا وتداعياته: دراسة مقارنة بين حالتي فرنسا وألمانيا."399ص مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 2، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، الدوحة، أكتوبر 2023، https://bit.ly/45uMPrV :الاطلاع: 23 مارس 2025.

المراجع باللغة الفرنسية:

1- European Union Agency for Fundamental Rights (FRA). Annual Report 2005 - Part 2: Racism and Xenophobia in the EU Member States. Vienna: European Union Agency for Fundamental Rights, 2005.

2- Pironet, Olivier. "Chronologie des extrêmes droites (1898-2013)." Le Monde diplomatique, avril 2014.

3- Lefranc, Martin. "Mémoire du fascisme dans l'extrême droite française." Encyclopédie d'histoire numérique de l'Europe (EHNE), France, mis en ligne le 21 septembre 2023, consulté le 16 septembre 2024.

4- Palheta, Ugo. "Le fascisme, ce spectre qui hante l'Europe." Nouveaux Cahiers du socialisme, no. 23, hiver 2020.

5- Falter, Jürgen W., et Jürgen R. Winkler. « LA « RÉSISTIBLE ASCENSION » DE L'EXTRÊME DROITE EN ALLEMAGNE. » Pouvoirs, no 87, 1998

6- Institut Viavoice. Baromètre politique Viavoice – Libération : L'extrême droite et portrait de Marine Le Pen. Septembre 2023.

7- Césari, Jocelyne, *« Le national au péril du transnational : Les groupes issus de l'immigration entre Maghreb et Europe »*, Institut de Recherche et d'Études Méditerranée Moyen-Orient (iReMMO), https://tinyurl.com/2p8j6v7e, *(consulté le : 1juin 2025)*.

8-Cour européenne des droits de l'homme, "Affaire El Boujadi c. France – arrêt du 26 septembre 1997", FLN.dk, 19 juin 2020 (consulté le : 1juin 2025), p 2https://bit.ly/3VvQp4B

9-**Amengay, Aurelien**, *The Radical Right in Western Europe*, (Paris, Sciences Po, 2018), partie 1, p3

9-François Debras, "Extrême droite : un inégalitarisme racial, culturel, religieux, social et économique", *Echos* (Bruxelles Laïque, Belgique, mai 2024), p. [5]. https://bit.ly/3VvQp4B

10-Falter, Jürgen W., et Jürgen R. Winkler. « LA « RÉSISTIBLE ASCENSION » DE L'EXTRÊME DROITE EN ALLEMAGNE. » *Pouvoirs*, no 87, 1998, p.

11-Institut Viavoice. *Baromètre politique Viavoice – Libération : L'extrême droite et portrait de Marine Le Pen*. Septembre 2023. Disponible en ligne : https://bit.ly/3VkuHwm (consulté le 2 février 2025).

12-Pironet, Olivier. "Chronologie des extrêmes droites (1898-2013)." *Le Monde diplomatique*, avril 2014